سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 726 – الأحد 18 كانون الثاني/ يناير 2026 – السنة الخامسة عشرة www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

تجديد إدخال سيارات المناطق الحرة..
من المستفيد؟

17

أخبار سوريا 02

احتكاك بين دمشق وأربيل على خلفية أحداث حلب

أخبار سوريا 04

بوادر تقارب في العلاقة بين دمشق والقاهرة

شؤون محلية 06

الجيش الإسرائيلي يحارب رعاة الأغنام في القنيطرة

شؤون محلية 08

اللاذقية تواجه أزمة النفايات الصلبة

ثقافة وفن 20

ليلى عوض تتحدث عن انكسارات الاعتقال في سجون "الأسد"

رياضة 23

"هابو" الكرامة..
عملاق السلة السورية

أوضاع إنسانية صعبة في مخيم الشرقية في مدينة الباب بريف حلب الشرقي – 9 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي)

طريق طويل نحو هدم آخر خيمة في سوريا

ملف خاص

18

الشيخ مقصود والأشرفية..
تنوع يتجاوز تفاصيل الحرب

عند الدوار الأول في حي الأشرفية شمالي مدينة حلب، تبرز لوحة تشير إلى أن الحي سكنه عبر عقود عرب وأرمن وسريان وكرد، وهو ما يعكس تاريخًا طويلًا من العيش المشترك تحت ضغط المدينة وتحولاتها القاسية.

الحي، إلى جانب الشيخ مقصود المجاور، لم يكن مجرد مساحة سكنية متعددة المكونات، بل أصبح خلال سنوات الحرب، وخاصة في فترة سيطرة النظام السابق على المدينة، ملاذًا لعائلات نزحت من الأحياء الشرقية هربًا من القصف والحصار، حيث وجد النازحون أنفسهم يعيشون إلى جانب العائلات الكردية والعربية في ظروف متشابهة من القلق وانعدام الخدمات.....

احتكاك بين دمشق وأربيل على خلفية أحداث حلب

عنب بلدي – ركان الخضر

لم تقتصر الأحداث التي شهدها حيّا الأشرفية والشيخ مقصود على الداخل السوري، فقد كان لها صدى وارتدادات على مستوى الإقليم والعالم، تُرجمت في مواقف وتصريحات حول ما جرى في الحيين المذكرين كانت تسيطر عليهما "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، قبل أن يدخلهما الجيش السوري، بعد اشتباكات دامت عدة أيام.

الأحداث التي شهدها الحيّان كانت لها ارتدادات في إقليم كردستان العراق، من خلال دعوات شعبية أطلقتها بعض المنصات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي، تطالب بإخراج اللاجئين السوريين من الإقليم، وتبارك خطوات بعض الذين فصلوا عمالًا سوريين من أعمالهم.

الزعيم الكردي مسعود بارزاني، أصدر رسالة انتقد فيها تلك الحملات، مؤكدًا أنها غير لائقة ولا تنسجم مع مبادئ وقيم شعب كردستان، كما تتعارض مع السياسة والرؤية العامة لمؤسسات الإقليم.

وأضاف، "في الحقيقة، لا يجوز إلقاء اللوم في ارتكاب جريمة من قبل فئة ما على عاتق آخرين لا علاقة لهم بتلك الجريمة، بل يجب احترام اللاجئين والمواطنين العرب السوريين الذين لجؤوا إلى الإقليم ويعيشون فيه، ولا بد من وضع حد لهذه الحملات غير المشروعة، وأن تعمل الجهات المعنية على منع تكرار مثل هذه السلوكيات".

وكان الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، أكد خلال اتصال هاتفي مع الزعيم الكردي، مسعود بارزاني، في 9 من كانون الثاني الحالي، في خضم الأحداث التي شهدتها مدينة حلب، أن الكرد مكوّن أصيل وأساسي من نسيج الشعب السوري.

وشدد على التزام الدولة السورية بضمان جميع حقوق الكرد الوطنية والسياسية والمدنية، على قدم المساواة مع بقية أطياف الشعب السوري دون أي تمييز.

من جانبه، أعرب بارزاني عن تقديره لرؤية الشرع ودعمه لتطلعات السوريين في بناء دولة جامعة لكل أبنائها، مؤكدًا أهمية استمرار التنسيق والتشاور بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز السلم الأهلي.

كما أصدر بارزاني بيانًا في ظل الأحداث التي شهدها حيّا الأشرفية والشيخ مقصود، دعا فيه الحكومة السورية إلى "عدم تحويل خلاف سياسي إلى نزاع قومي، وعدم السماح بأن يواجه المواطنون الكرد في حلب الضغوط والقمع والتهجير من أرض الآباء والأجداد".

وطالب الأطراف الكردية، ولا سيما "قسد"، بـ"بذل كل ما في وسعها من أجل وقف القتال والاشتباكات، ومنع إراقة المزيد من الدماء، وأن يعمل الطرفان بجدّية من أجل اعتماد نهج الحوار والتفاوض لحلّ المشكلات".

وأشار الزعيم الكردي إلى أن وجود خلاف سياسي "لا يمكن أن يكون سببًا في تعريض حياة المدنيين للخطر أو وقوع تطهير عرقي ضد الشعب الكردي"، محذرًا من أن التطهير العرقي "يعد جريمة ضد الإنسانية وتترتب عليها نتائج خطيرة لا تُحمَد عُقباها".

وقال بارزاني، إن التغيرات السياسية في سوريا "شكّلت فرصة جيدة لإيجاد خارطة حل مناسبة تضمن مراعاة الحقوق المشروعة للشعب الكردي في سوريا ومعالجة جميع القضايا الخلافية".

وأشار إلى "جهود دؤوبة" بذلها مع جميع الأطراف، "إيمانًا بضرورة حل كل الخلافات والمشكلات عبر الحوار وبالطرق السلمية".

ونوه بارزاني إلى أن "الأوضاع الخطيرة والقتال والعنف في مدينة حلب، يثير قلقًا بالغًا ويشكل خطرًا على حياة المدنيين والمواطنين الأبرياء، وسط وجود تهديدات بارتكاب تطهير عرقي ضد الكرد في تلك المنطقة".

من جهته، صرح رئيس إقليم كردستان العراق، نيجيرفان بارزاني، خلال استقباله السفير الفرنسي في العراق، باتريك دوريل، في 14 من كانون الثاني الحالي، أن الإقليم سعى منذ بداية أحداث حلب لوقف القتال والحفاظ على الاستقرار، مشيرًا إلى أن مساعي التهدئة مستمرة.

مؤشرات على توتر العلاقة

رغم البيانات السياسية التي دعت إلى الحوار وتغليب الحلول السلمية، فقد شهد إقليم كردستان العراق بعض القرارات التي توحي بتوتر العلاقة مع الجانب السوري، منها إعلان محافظ أربيل، أوميد خوشناو، إلغاء معرض المنتجات السورية الذي كان من المقرر إقامته بمعرض أربيل الدولي، مرجعًا السبب إلى الأحداث السورية، في إشارة إلى الاشتباكات التي حصلت في الأشرفية والشيخ مقصود بحلب.

وأشار المحافظ إلى أنها ليست المرة الأولى التي تمنع فيها المحافظة إقامة معرض للمنتجات السورية، وقال، "في مرة سابقة منعنا إقامة معرض سوري بسبب عدم رفع علم كردستان قبل أن يقوم السوريون بتصحيح الأمر".

ومن المؤشرات الأخرى اعتذار قناة "شمس" التي تتبع لـ"الحزب الديمقراطي الكردستاني" الحاكم في إقليم كردستان العراق، عن عدم بث مقابلة مع الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، كانت أعلنت عنها في وقت سابق، معللة السبب بردود الرئيس السوري التي تضمنت هجومًا على "قسد".

واعتبر مدير القناة، إيلي ناكوزي، أن ردود الشرع جاءت بمثابة إعلان حرب على "قسد" بدلًا من التهدئة، وفقًا لكلامه، في حين أن ذلك يخالف سياسة القناة، التي تدعو إلى السلام.

وأوضح ناكوزي أن الشرع أبدى تعاطفه مع القضية الكردية، لكنه شدد في الوقت ذاته على عدم وجود جماعات مسلحة خارج إطار الدولة.

خطوة القناة استدعت انتقاد وزارة الإعلام السورية، مشيرة إلى إمكانية عرض المقابلة عبر منصاتها الرسمية وفق الأطر القانونية، باعتبارها مادة إعلامية منجزة لا يوجد ما يبرر حجبها مهنيًا أو تحريريًا.

وعللت الوزارة ذلك بما وصفتها بـ"مسؤوليتها بحماية حق الجمهور في المعرفة وحفاظًا على الأصول المهنية والقانونية الناظمة للعمل الإعلامي".

ضغط شعبي كبير

يعتقد الباحث في "المركز الكردي للدراسات" طارق حمو، أن القيادة الكردية تواجه ضغطًا شعبيًا كبيرًا من جميع الأكراد في المنطقة الذين يشكلون كتلة بشرية كبيرة لا تقل عن 50 مليون إنسان، مشيرًا إلى أن إلغاء المشاركة السورية في معرض أربيل تعود للضغط الشعبي، متوقعًا ذهاب الأمور إلى تصعيد أكبر.

وأوضح حمو أن الزعيم الكردي مسعود بارزاني، أرسل رسالة للرئيس السوري يغادروا مناطقهم، وأن "إدارة العمليات لن تقترب منهم ولن تهددهم.

ونوه إلى أن الشعور في بدايات تسلّم القيادة السورية الجديدة كان جيدًا، ويوحي بوجود تنسيق بين الحكومة السورية وحكومة إقليم كردستان، مشيرًا إلى أن الاجتماع الذي جرى بين الرئيس السوري، أحمد الشرع، ورئيس الإقليم، نيجيرفان بارزاني، على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي بتركيا في نيسان 2025، كان وديًا، موضحًا أهمية هذا التنسيق والمباحثات للحكومة السورية، لدى كل الكرد في جميع أنحاء العالم.

وبيّن حمو أن الأحداث التي شهدها حيّا الأشرفية والشيخ مقصود أعادت الأمور إلى المربع الأول، وأدت إلى ردود فعل غاضبة لدى الكرد في عموم العالم، والزعيم بارزاني حاول شرح هذه الأمور للرئيس الشرع خلال الاتصال الهاتفي بينهما.

هذه الضغوط الشعبية، برأي حمو، دفعت قناة "شمس" إلى عدم بث مقابلة الرئيس السوري، بسبب إصرار الشرع، بحسب وصفها، على استخدام لهجة عسكرية تجاه "قسد"، وابتعاده عن لغة التهدئة، الأمر الذي اعتبره حمو عودة من الحكومة السورية عن اتفاق 10 من آذار بين الطرفين، وإصرارًا على الحل العسكري من خلال الحشود المتواصلة للقوات الحكومية في منطقة دير حافر ومسكنة بريف حلب الشرقي.

الباحث الكردي يرى أن الخطوات الحكومية أدت الى تضرر العلاقات كثيرًا بعدما كان من المأمول ألا يكون الوضع هكذا من خلال التمسك باتفاق 10 من آذار، وهو ما كان سيشكل أرضية لعلاقات أفضل بين أربيل ودمشق، بحسب الباحث الكردي.

التحدي يتمثل بـ"قسد"

يرى الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، أن أحداث الشيخ مقصود لا تؤثر على المدى الطويل على العلاقة بين الحكومة السورية وحكومة إقليم كردستان العراق، لكنها تسبب إشكالًا في الفترة الحالية فقط.

وأضاف أن "أزمة قسد" هي أحد التحديات أمام العلاقة الجيدة بين الطرفين، معتقدًا أن الحكومة السورية حريصة على علاقة متينة مع إدارة مسعود بارزاني، لكنها تحتاج إلى تدخل وضغط أكبر من الزعيم الكردي على "قسد".

ونوه علوان إلى أهمية البيانات التي صدرت عن بارزاني، التي تدعو إلى التهدئة وعدم تجييش الشارع الكردي، مشيرًا إلى أن بارزاني يملك قدرة أكبر على التأثير في الأوساط الكردية، في إطار السعي إلى عدم انزلاق الأمور كما تريدها "قسد" في تصوير الأحداث على أنها نزاع كردي- عربي، وهو ما تحتاج إليه الحكومة السورية من بارزاني، برأي علوان.

علوان أوضح أن سوء العلاقة بين الطرفين خطرة لأنها تحرم سوريا من هذا الدور الإيجابي الذي يمكن أن يقوم به الزعيم الكردي، من خلال تفويت الفرصة على من يريد أن يحرف المسار ويستثمر بالفوضى، مشيرًا إلى أننا نعيش أمام أزمة خطاب إعلامي لن تستمر ولن تطول، لكنها تسبب إشكالية حالية اليوم.

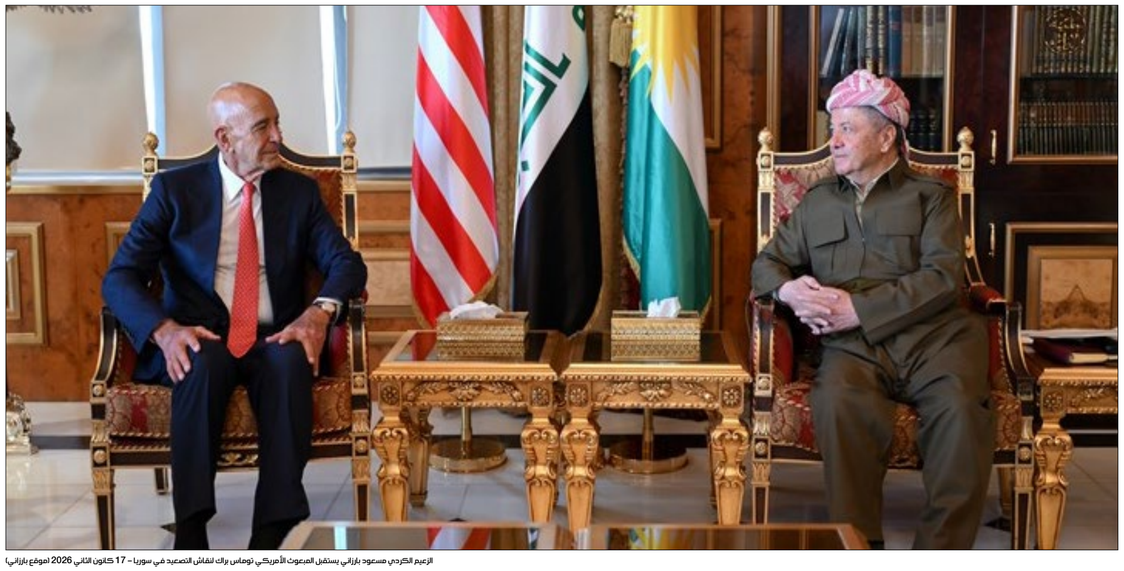

الزعيم الكردي مسعود بارزاني يستقبل المبعوث الأمريكي توماس براك لنقاش التصعيد في سوريا – 17 كانون الثاني 2026 (موقع بارزاني)

دمشق تحاول فك الارتباط بين الكرد و"قسد"

عنب بلدي – محمد كاخي

صعّد الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، لهجته السياسية ضد "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) في مقابلته الأخيرة مع قناة "شمس" الكردية، التي بثت قناة "الإخبارية السورية" الحكومية مقتطفات منها.

وتحول خطاب الشرع نحو إلقاء اللوم والاتهام على حزب "العمال الكردستاني" (PKK)، واتهم "قسد" بالارتهان للحزب وتنفيذ أجندته.

ويرى الرئيس الشرع أن "(قسد) تحشر المكوّن الكردي بحالة فئوية حزبية مسلحة، لها ارتباطات خارجية وتتلقى أوامر من جبال قنديل"، وأن "قسد" تعاكس الرغبة الدولية ومن ضمنها الأمريكية، الداعمة لـ"قسد"، والتي تدفع بوحدة الأراضي السورية وفق رؤية الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب.

تحوّل تكتيكي أم تغيير استراتيجي في موقف الدولة؟

انتقل الخطاب الرسمي ممثلًا بحديث الرئيس الشرع مؤخرًا من التلميح إلى الاتهام المباشر، واضعًا "قسد" في مواجهة توصيف سياسي جديد يربطها علنًا بحزب "العمال الكردستاني" (PKK)، في تطور يرى محللون قابلتهم عنب بلدي أنه يهدف إلى نزع شرعيتها الوطنية".

وتطرق الرئيس الشرع خلال مقابلته مع قناة "شمس" الكردية إلى دور حزب "العمال" في مناسبات متعددة، وشدد على ارتباط قرار "قسد" بجبال قنديل، وأن القائد العسكري الذي أدار عمليات الأشرفية والشيخ مقصود كان مختبئًا في جبال قنديل لمدة سبع سنوات، كما أن خيرات المنطقة الشرقية تذهب أيضًا إلى جبال قنديل، وفق حديث الرئيس الشرع.

اعتبر الباحث والمحلل السياسي نوار شعبان، أن هذا التحول في خطاب الرئيس الشرع استند إلى وقائع ميدانية كشفتها معركة الشيخ مقصود والأشرفية، حيث أظهر تكرار خرق وقف إطلاق النار تخبط القرار داخل "قسد" ووجود أطراف غير سورية تتحكم بمسارها، ما دفع الحكومة إلى اعتبار أن القرار لم يعد وطنيًا ولا منسجمًا مع مبدأ السيادة.

ويرى شعبان في حديثه إلى عنب بلدي، أن الربط مع "PKK" جاء لتفسير فشل مسار التفاوض، الذي استمر رغم تجاوزات عديدة، قبل أن ينهار نتيجة تلك الانتهاكات.

فك الارتباط بين الكرد و"قسد"

تطرق الرئيس السوري، أحمد الشرع، خلال مقابلته مع قناة "شمس" الكردية في أكثر من مناسبة إلى أن "قسد" لا تمثل المكوّن الكردي، بل تسرق القرار، وأن الكرد غير مجمعين على تمثيل تنظيم "قسد" لهم، وأن هناك خلافًا بينيًا في المكوّن الكردي، وهم ليسوا مجمعين على نظرية "قسد".

> المكوّن الكردي شارك معنا في الثورة وجزء من الثورة فيها مكوّن كردي، لكن لا ينتمي إلى "قسد"، وأنا لا أؤمن بنظرية أن المكوّن الكردي يمثله تنظيم "قسد"، وهناك أيضًا خلافات بنية داخل المكوّن الكردي وليسوا مجمعين على نظريه تنظيم "قسد".
>
> الرئيس السوري أحمد الشرع

يرى الباحث والمحلل السياسي أيمن الدسوقي، أن رسائل الرئيس الشرع السياسية والميدانية تعكس توجهًا استراتيجيًا في حسم ملف "قسد" ضمن مقاربة عنوانها العام، تأكيد سيادة الدولة وبسط سيطرتها على كامل التراب السوري، ويصبح التصعيد في هذا السياق مرتبطًا بغاية، وتأكيدًا أن لا مساومة في هذه المسألة وأن كل القضايا يمكن مناقشتها تحت سقف الدولة ومؤسساتها.

وهنالك سعي لإضعاف "قسد" مجتمعيًا عبر نسف سرديتها بأنها ممثلة للكرد السوريين، وفق حديث الدسوقي إلى عنب بلدي، من خلال التأكيد على ارتباطها بأجندات خارجية لا تمثل الكرد السوريين، وأن هذا التيار هو من يتحمل مسؤولية تعثر المفاوضات الجارية بين الحكومة السورية و"قسد"، وبالتالي فإن أي عملية عسكرية من قبل الحكومة ليست موجهة للكرد بقدر ما هي موجهة لتيار يحاول احتكار المسألة الكردية.

ويرى الباحث والمحلل السياسي نوار شعبان قباقيبو، أن الحرب الإعلامية في الوقت الراهن ضخمة، ففي اللحظة التي أصدر فيها الرئيس الشرع المرسوم "13" القاضي بالاعتراف بالمكوّن الكردي ومنحه الجنسية السورية والحقوق الثقافية، صدرت عدة بيانات من جهات تتبع لـ"قسد" تهاجم هذا المرسوم، ولكن بالمقابل كان هناك احتفال عارم لدى المكوّن الكردي الموجود في حلب وعفرين وفي ركن الدين بدمشق، بشكل مباشر بمصلحة الكرد، لأن المرسوم واضح ويعطي المكوّن الكردي كافة حقوقه التي سعى دائمًا للحصول عليها .

ويعتقد الباحث والمحلل السياسي أيمن الدسوقي، أن التمييز بين تنظيم "قسد" والحقوق الكردية والتأكيد على ذلك بالمرسوم رقم "13" هي محاولات لإعادة تحجيم دور "قسد" وحضورها في المسألة الكردية السورية، وأن هذه الرسائل والمرسوم سيكون من شأنها الفرز بين التيار الوطني الكردي، وبين التيار الكردي المرتبط بأجندات خارجية، وهو ما يعطي الحكومة السورية هوامش أكبر واستخدام أدوات ميدانية (عسكرية، أمنية) ضد التيار الكردي المرتبط بأجندات خارجية.

من جهتها، قالت "الإدارة الذاتية" في شمال شرقي سوريا، إن المرسوم قد يُعد خطوة أولى، إلا أنه لا يلبّي طموحات وآمال الشعب السوري، الذي قدم تضحيات جسامًا وخاض ثورة حقيقية من أجل نيل حقوقه المشروعة، وبناء دولة ديمقراطية ينعم فيها الجميع بحياة حرة وكريمة قائمة على العدالة والمساواة.

وقالت "الإدارة الذاتية"، إن الحقوق لا تُصان بالمراسيم المؤقتة، وإنما تُحمى وتترسخ عبر الدساتير الدائمة التي تعبر عن إرادة الشعوب والمكونات كافة .

وطالبت "الإدارة" بصياغة دستور ديمقراطي تعددي، يحمي ويصون ويحافظ على حقوق جميع المكونات والمجتمعات والمعتقدات السورية، باعتبار هذا التنوع مصدر قوة سوريا وجمالها الحقيقي، بحسب تعبيرها.

أصدر الرئيس السوري، أحمد الشرع، المرسوم رقم "13" لعام 2026، الذي يقضي بمنح الجنسية للمواطنين من أصول كردية المقيمين على الأراضي السورية جميعهم، بمن فيهم مكتومو القيد.

وألغى المرسوم، الصادر في 16 من كانون الثاني الحالي، العمل بالقوانين والتدابير الاستثنائية كافة التي ترتبت على إحصاء الحسكة لعام 1962.

كما تعد اللغة الكردية لغة وطنية، ويُسمح بتدريسها في المدارس الحكومية والخاصة في المناطق التي يُشكّل الكرد فيها نسبة ملحوظة من السكان، كجزء من المناهج الاختيارية أو كنشاط ثقافي تعليمي.

وأعلن المرسوم عن عطلة وطنية في عيد النوروز، الذي يحتفل به الكرد في 21 من آذار، باعتباره يومًا للتآخي والربيع.

وتلتزم الدولة بحماية التنوع الثقافي واللغوي، وتضمن حق المواطنين الكرد في إحياء تراثهم وفنونهم وتطوير لغتهم الأم في إطار السيادة الوطنية، بحسب المرسوم.

وتلتزم مؤسسات الدولة الإعلامية والتربوية بتبنّي خطاب وطني جامع، ويُحظر قانونًا أي تمييز أو إقصاء على أساس عرقي أو لغوي، ويُعاقب كل من يُحرّض على الفتنة القومية وفق القوانين النافذة.

الدولة والسلطة والهوية

تشريح ظاهرة "اختزال الدولة بالطائفة" في سوريا

خالد المطلق

لعل أبرز السمات التي حكمت المشهد السياسي السوري لعقود هي ظاهرة اختزال الدولة في طائفة حاكمة أو نخبة أمنية محددة، هذه الظاهرة لا تقتصر على آل الأسد فحسب، بل تبدو أنها تتجدد في كل عملية انتقال أو تحول جذري للسلطة، وسينطلق التحليل هنا من مقارنة بين حقبة حكم الأسد الأب والابن، والحقبة المحتملة تحت قيادة أحمد الشرع، مع التركيز على مفهوم تأليه السلطة وتأثيره على تغييب المرجعيات الدينية والاجتماعية.

منذ وصول حافظ الأسد إلى السلطة، شُكّلت الدولة السورية الحديثة على أسس بعيدة عن مفهوم المواطنة المتساوية أو التمثيل الشامل من خلال الركيزة الطائفية والهيكل الأمني، حيث اعتمدت عائلة الأسد بشكل رئيس على الطائفة العلوية كعمود فقري للنظام خاصة في المناصب الحساسة داخل الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية (الحرس الجمهوري والفرق الخاصة)، ولم يكن هذا الاختزال طائفيًا بشكل مطلق، إذ تم استقطاب شخصيات سنية أو مسيحية أو درزية في الواجهة السياسية والخدمية، لكن نواة اتخاذ القرار بقيت محصورة بيد نخبة علوية ضيقة من العائلة والمقربين، وكان الهدف هو ضمان الولاء المطلق للنظام أولًا وقبل كل شيء، حيث أصبحت الطائفة المذكورة هي الضامن والمستفيد الأكبر من بقاء النظام، وأيضًا من خلال تأليه السلطة وتغييب الدين، إذ إنه في حكم الأسد تم ترسيخ مبدأ أن "السلطة هي الدولة وهي مكان الرب"، وهذه العبارة تلخص جوهر النظام الشمولي، حيث تحول الولاء للقائد إلى ما يشبه العقيدة الدنيوية، إذ أصبحت مؤسسات الدولة وخاصة حزب "البعث" هي المرجعية العليا والوحيدة، نتج عن ذلك تغييب ممنهج لدور رجال الدين (سواء العلويين أو السنة) كمرجعيات اجتماعية مستقلة، وتم تحويل المؤسسات الدينية إلى أداة في خدمة السلطة تُستخدم لإصدار الفتاوى المؤيدة أو لتوجيه الخطاب العام لا كمصدر مستقل للقوة المعنوية أو الإرشاد الاجتماعي، وفي هذا السياق لم تكن هناك مكان لمرجعية دينية مستقلة تنافس سلطة الزعيم أو تحاسب الدولة الأمر الذي فكك جزءًا كبيرًا من النسيج الاجتماعي المستقل عن الدولة.

مع سقوط نظام الأسد وصعود أحمد الشرع (زعيم "هيئة تحرير الشام") يبرز تساؤل مهم حول ما إذا كان المشهد سيتكرر ولكن بهوية طائفية معكوسة من خلال ترحيل النخبة والركيزة الطائفية الجديدة، ومن الواضح أن حكم الشرع يعتمد على حكم الأيديولوجيا والبيئة التي نشأ فيها بشكل كبير على الطائفة السنية ليس فقط كأغلبية سكانية بل كقاعدة صلبة للقوة والأمن، وسيكون هناك احتمال لإحلال نخبة جديدة ربما من داخل التنظيم أو من الفصائل المقربة والتي ستكون سنية بالضرورة لتحل محل النخبة العلوية في مفاصل الدولة الجديدة، ويُخشى أن يتحول هذا "التمكين" إلى "اختزال للدولة" في مصالح وقواعد هذه الطائفة وتهميش أو إقصاء أبناء السنة المعتدلين والمكونات الأخرى (كالعلويين، والدروز، والمسيحيين، والإسماعيلية) مما يعيد إنتاج دورة الصراع والهيمنة، وأيضًا من خلال إعادة تعريف العلاقة بين السلطة والدين وعلى النقيض من النظام العلماني الشمولي للأسد، من الواضح أن حكم الشرع يسعى إلى إقامة نموذج تكون فيه السلطة "شرعية" إسلاميًا، لكن الخطر هنا يكمن في إمكانية أن تتحول هذه "الشرعية الدينية" أيضًا إلى أداة لتأليه السلطة حيث يصبح الحاكم هو "ولي الأمر" الذي لا يُنازع وتصبح قراراته ملزمة دينيًا ودنيويًا، وبدلًا من تغييب رجال الدين قد يتم استيعابهم وإخضاعهم لخدمة السلطة السياسية، تصبح المرجعية الدينية التي تخدم الحاكم هي المرجعية الوحيدة المسموح بها بينما يتم تغييب رجال الدين المستقلين أو المعارضين كمرجعيات اجتماعية حقيقية.

في كلا النموذجين (الأسد والشرع) يصبح الهدف المشترك هو منع ظهور مرجعية اجتماعية مستقلة (سواء كانت دينية أو مدنية) يمكن أن تشكل قوة موازية أو تراقب سلطة الدولة.

خلاصة القول، إن المقارنة بين النموذجين تُظهر أن المشكلة الأساسية في بناء الدولة السورية لم تكن مجرد هوية الطائفة الحاكمة (علوية أو سنية) بل في مفهوم الدولة ذاته، دولة تعتبر السلطة فوق القانون والمواطنة وتصر على اختزالها في فئة ضيقة تتحكم بالقرار والأمن، وسواء تم اختزال الدولة في نخبة علوية أمنية تفرض علمانية قسرية أو في نخبة سنية إسلامية تفرض شرعية دينية مغلقة فإن النتيجة واحدة، وهي تغييب المواطنة المتساوية وتأليه السلطة وتفكيك القوى الاجتماعية المستقلة (بما في ذلك المرجعيات الدينية) لمنعها من أن تكون رقيبًا أو شريكًا في بناء المجتمع والدولة، والتحدي الحقيقي لسوريا المستقبل هو الخروج من دائرة اختزال الدولة بالطائفة وبناء عقد اجتماعي جديد يفصل بوضوح بين الدولة والمواطنين والمرجعيات المستقلة.

من الاقتصاد إلى السياسة

بوادر تقارب في العلاقة بين دمشق والقاهرة

عنب بلدي – شعبان شاميه

استقبل الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، وفدًا رفيع المستوى من اتحاد الغرف التجارية المصرية في دمشق، قبل أيام، في خطوة قيل إنها "تعيد رسم خريطة التحالفات الإقليمية"، كما وُصفت بأنها "التحرك الأكثر دفئًا من دمشق تجاه القاهرة منذ سقوط نظام الأسد"، إذ حظي اللقاء بتغطية إعلامية مصرية وإقليمية واسعة، دفعت لطرح تساؤلات حول إمكانية أن تعبر العلاقات السياسية السورية- المصرية التي تشهد فتورًا كبيرًا عبر بوابة الاقتصاد.

يرى الباحث الأول في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة"، الدكتور سمير العبد الله، في حديث إلى عنب بلدي، أن العلاقات السورية- المصرية تعد من العلاقات العربية الضاربة بجذورها في التاريخ، وتقوم على روابط اجتماعية وثقافية عميقة بين الشعبين، وقد تعززت هذه الروابط خلال سنوات الثورة السورية، حين استقبلت مصر آلاف السوريين، وشكّلت لهم مساحة اجتماعية وإنسانية مهمة في واحدة من أكثر مراحل الصراع قسوة.

مخاوف لدى القاهرة

مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد أفرزت مجموعة من التحديات الجديدة التي تواجه مسار العلاقات بين البلدين، قال العبد الله، لا سيما على الصعيد الأمني، إذ تبدي القاهرة خشية واضحة من وجود مصريين في سوريا ممن كانوا منخرطين سابقًا في فصائل جهادية مسلحة، وما قد يحمله ذلك من انعكاسات أمنية محتملة.

ولفت الباحث إلى أن الحملات الإعلامية المتبادلة أسهمت في تضخيم هذه المخاوف، مما أدى إلى تعميق فجوة عدم الثقة وخلق شرخ سياسي وإعلامي بين الطرفين.

ومع ذلك، لا تزال هناك أرضية مشتركة واسعة يمكن البناء عليها لإعادة ترميم العلاقات، أضاف العبد الله، تتمثل بالموقف المصري المُعلن الداعم لوحدة سوريا وسيادتها، وتأكيد القاهرة على أهمية الانتقال السياسي المنضبط الذي يحفظ استقرار الدولة السورية.

في المقابل، تُظهر دمشق الجديدة رغبة واضحة في الانفتاح على محيطها العربي، والسعي إلى تصفير الخلافات وإعادة إدماج سوريا في النظام الإقليمي العربي، بحسب الباحث في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة".

التجربة المصرية- التركية

بحسب العبد الله، يبرز الاقتصاد هنا بوصفه مدخلًا عمليًا وواقعيًا لإعادة بناء الثقة بين البلدين، مشيرًا إلى إمكانية الاستفادة من التجربة المصرية- التركية، إذ جرى تفعيل العلاقات الاقتصادية رغم استمرار الخلافات السياسية، مما أسهم تدريجيًا في تخفيف التوتر وبناء الثقة، وصولًا إلى استعادة العلاقات السياسية لاحقًا.

ويشير هذا النموذج، وفق الباحث، إلى أن البراغماتية الاقتصادية قد تشكّل رافعة فعالة لتجاوز الحساسيات السياسية والأمنية.

انطلاقًا من ذلك، يمكن لمصر وسوريا أن تشرعا بتفعيل قنوات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بوصفها خطوة أولى، تتبعها آليات حوار منتظمة على المستويين الأمني والسياسي، بحسب الباحث السياسي.

وختم العبد الله حديثه لعنب بلدي، بأن عقد اجتماعات دورية بين الجانبين، سواء على مستوى الخبراء أو المسؤولين، كفيل بتفكيك المخاوف المتبادلة تدريجيًا، وبناء مسار ثقة متراكم يعيد العلاقات السورية- المصرية إلى موقعها الطبيعي في الإطار العربي.

ويرى الباحث في العلاقات الدولية محمود علوش، في حديث إلى عنب بلدي، أن هناك تطورًا ملحوظًا في العلاقات السورية- المصرية، تفرضه مجموعة من العوامل وحاجة البلدين لتحسين العلاقة بينهما، معتبرًا أن مصر غير قادرة على تجاهل سوريا والعكس بالعكس.

دوافع مرتبطة بإسرائيل ومشاريعها التوسعية

عزا الباحث علوش أسباب السعي لتحسين العلاقات بين دمشق والقاهرة إلى التحديات الإقليمية الكبيرة التي تواجهها المنطقة، خصوصًا في ظل مشاريع التقسيم والتوسع الإسرائيلي، مبينًا أنها دوافع رئيسة لكلا البلدين للتعاون فيما بينهما وفتح صفحة جديدة للتعامل مع هذه التحديات.

وأضاف علوش أن مصر بحاجة أيضًا ليكون لها دور وتأثير في سوريا الجديدة، لما يعطيها هذا الحضور من زخم على مستوى سياستها الإقليمية وعلى مستوى مصالحها في المنطقة، مشيرًا إلى أن الاقتصاد يلعب كمحفز، وهو بوابة جيدة وأداة فعالة لإزالة الغموض في العلاقات.

وتحدث علوش عن هواجس وقلق لدى القاهرة إجمالًا من الإطاحة بنظام الأسد في سوريا ومن الخلفية الإسلامية للنظام الحاكم الجديد، واصفًا الرسائل التي أعطتها دمشق للقاهرة ودول المنطقة بـ"الإيجابية"، وأن مصر تتعامل معها على هذا الأساس.

وأشار الباحث السياسي إلى تطلعات مصرية للتعاون مع سوريا في الملف الأمني، لا سيما أن هناك مقاتلين مصريين في سوريا وشاركوا بالمعارك في أثناء فترة الصراع، واحتمالية أن يكون هناك تنسيق مع دمشق لتسليمهم.

دور تركي- سعودي لتحسين العلاقة

لفت الباحث علوش إلى دور تركيا إلى جانب السعودية في بناء العلاقة الجديدة بين سوريا ومصر، ما يعطي فرصًا كبيرة للوصول إلى علاقة مستقرة، خاصة أننا أمام مرحلة من إعادة التشكيل الإقليمي، مؤكدًا أن سوريا هي جزء رئيس من مشروع يهدف إلى ضم القوى الفاعلة في المنطقة للتعامل مع عدد من التحديات.

كما أن فتح سوريا أمام الاستثمارات المصرية يعتبر مصلحة لدمشق كما هو مصلحة للقاهرة، بحسب علوش، إذ إن الاتفاقيات التي جرى إبرامها في مجالي النفط والغاز قبل أسابيع تعد مدخلًا حيويًا لبناء علاقات جيدة على المستوى السياسي.

رأي اقتصادي

قال الأكاديمي والمستشار الاقتصادي الدكتور زياد أيوب عربش، في حديث إلى عنب بلدي، إنه مع زيارة الوفد من الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية لدمشق، أُعلن عن إطلاق غرفة تجارية مشتركة في أثناء الملتقى الاقتصادي السوري- المصري، وهو ما يعتبر نقطة تحول استراتيجية تعيد رسم خريطة الشراكات العربية بعد سنوات من التوترات والعقوبات.

تُبرز هذه الزيارة، بحسب عربش، تقاربًا متنامٍيًا بعد توقيع مذكرتي تفاهم بداية كانون الثاني الحالي بين وزارة الطاقة السورية ووزارة البترول المصرية (الأولى لتوريد غاز طبيعي مخصص لتوليد الكهرباء في سوريا، والثانية للمنتجات البترولية مع تبادل خبرات في إعادة تأهيل البنى التحتية).

وأضاف عربش أن الزيارة تبرز أيضًا أهمية بناء الجسور ومؤازرة سوريا في مشاريع الإعمار التي تتطلب خبرات عديدة، مع توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء الغرفة التجارية المشتركة لتطوير جوهري للتبادل التجاري وتصدير مواد البناء المصرية التي تغطي مشاريع الإعمار.

كما تأخذ الزيارة أبعادًا اقتصادية فورية، وفق الأكاديمي، تبدأ بتعزيز الصادرات المصرية في الأسمنت والحديد والسيراميك، إذ توفر سوريا سوقًا استهلاكيًا هائلًا يعوّض الركود في الأسواق الإقليمية ولصر التي ربما لاحقًا ستشارك في زيادة الطاقات الإنتاجية وإنشاء مصانع فرعية سورية وتخفيض التكاليف اللوجستية، مما يحقق نقلة تكنولوجية في مشاريع سريعة التنفيذ مثل شبكات الكهرباء والموانئ، مع تسهيلات استثمارية تجعل من سوريا بوابة للاستثمار العربي.

ويرى عربش أن الزيارة تمثل سياسيًا دليلًا على أن الدافع الاقتصادي يفوق الخلافات السابقة، إذ تعد القاهرة رافعة لاستعادة الوزن الإقليمي وتعيد سوريا إلى قلب المنظومة العربية، محفزة دولًا مثل الأردن والعراق على بناء تحالفات استراتيجية مستدامة.

رهان ناجح

يعتقد الكاتب والمحلل السياسي المصري عزت النمر، في حديث إلى عنب بلدي، أن العلاقات المصرية- السورية ستشهد تقدمًا سياسيًا ما، مرجحًا التحول من حالة الرفض المصري للنظام السوري الجديد في بواكير التحول السوري وتجاوز الحذر المكتوم في الفترة الأخيرة.

واعتبر النمر أن من الذكاء اعتماد الاقتصاد كمدخل لتحسين وتطوير العلاقات بين مصر وسوريا في المرحلة المقبلة، معتقدًا أن العلاقات والتعاون الاقتصادي يمكن أن يكون قاطرة جادة لتجاوز كل العقبات السياسية بين البلدين.

وأضاف المحلل المصري، أن هذه العلاقات الاقتصادية إن لم تكن مدخلًا للتقارب ستحفظ على الأقل حدًا من العلاقات المقبولة والرصيد الذي يمكن البناء عليه وترقيته للوصول إلى العلاقات المرجوّة بين بلدين يمثلان معًا جناحي العروبة المتين، وموقعًا مهمًا لجمع شتات الأمة فضلًا عن التاريخ العميق من العلاقات الوطيدة، على حد تعبيره.

ويرى النمر أن الرهان على المسار الاقتصادي هو رهان ناجح لكل من يريد تصفية الأجواء وتحسين العلاقات بين مصر وسوريا، خاصة مع حاجتها الماسة لهذا التعاون والوضع الاقتصادي شبه المتأزم في كلا البلدين، فضلًا عن الفرص الواعدة التي يمكن جنيها معًا من خلال هذا المسار.

وقال النمر، إن هناك نقطة إيجابية يمكن البناء عليها في هذا، وهي السلوك المعتاد للرئيس السيسي بعدم ربط العلاقات الاقتصادية بالعلاقات السياسية، وهذا نمط اعتمده مع تركيا من قبل إبان أزمة العلاقات المصرية- التركية، وحتى في حالة العلاقات السورية- المصرية، لم تتأثر الحركة الاقتصادية بأزمات وأنواء العلاقات السياسية.

وأضاف المحلل أن الاتفاقين اللذين وُقّعا في القاهرة بين وزيري البترول والنفط مهمان جدًا للجانب المصري الذي يريد أن يقدّم نفسه كمحطة إقليمية رائدة للطاقة، ويمثل في الوقت نفسه ضرورة ملحة لقطاع الكهرباء والطاقة في سوريا الذي يعاني عجزًا حرجًا في قطاع حيوي ربما يتجاوز الاقتصاد إلى الاستقرار.

دور خط الغاز العربي والاقتصاد المأزوم

أشار النمر إلى نقطة قوة في هذا التعاون، إذ تمتلك مصر خط الغاز العربي القادر على توصيل الغاز إلى سوريا بسهولة، والمساهمة في ربط الطاقة بين البلدين بالإضافة إلى الأردن ويصل إلى لبنان التي تمثل بدورها مطلبًا مصريًا أيضًا.

وتابع النمر أن وضع الاقتصاد المصري المأزوم يفتح الباب أمام براغماتية ذكية للرئيس الشرع في مداعبة الرئيس السيسي، على حد تعبيره، من خلال بوابة إعمار سوريا وفرص استثمارية واعدة، ربما تجعله يتجاوز كثيرًا من عقبات السياسة ومخاوف وتحفظات الدولة المصرية.

تحديات وعقبات

لا تزال التحديات والعقبات موجودة، قال النمر، إن إن أغلبها من الجانب المصري، وتتلخص بـ:

• هواجس مصرية عنيفة ضد موجات الربيع العربي التي تمثل سوريا الشرع "أحد إبداعاتها"، وفق وصفه، فضلًا عن العناصر المصرية التي شاركت في التجربة وتشغل مناصب في دمشق، وتخوف من محاولة إنتاج ذلك مرة أخرى في مصر.

• عدم تجاوز الرئيس السيسي للخلفية الإسلامية لنظام أحمد الشرع، فضلًا عن موقف نظام العسكر في مصر من التشكيلات المسلحة والفصائل خارج الجيش الرسمي.

• حالة عدم الرضا المصرية من النفوذ التركي في سوريا، وحالة "الحظوة" التي تراها مصر لتركيا في الدبلوماسية السورية بالنظام الحالي.

ويجد المحلل أن استمرار هذه الهواجس وعدم قدرة النظام المصري على هضمها وتجاوزها يمثل تحديات شديدة في الجانب السياسي وبدرجة أقل في الجانب الاقتصادي، مشيرًا إلى أن سبب التحسن الحاصل الآن هو أننا أمام حالة "اختزان كتوم"، وهي مرحلة قد تسهل المكاسب الاقتصادية في تجاوزها أو تقليل آثارها في المستقبل القريب أو البعيد.

ويرى النمر أن عدم تعليق النظام الرسمي في مصر على تصريحات الشرع الحميمية الأخيرة ربما يمثل أحد صور هذا الاختزان، إذ ترك للإعلام والتواصل الاجتماعي الاحتفاء بتصريحات كهذه، مع الإشارة إلى أن النظام المصري فعل نفس الأمر أيضًا مع تصريحات الشرع في الرياض قبل مدة، والتي اعتبرها البعض تقلل من مصر وتأثيرها.

خطوات عملية يجب اتخاذها

تحدث الكاتب والمحلل السياسي المصري عن مجموعة خطوات يجب اتخاذها، تتمثل بـ:

• تجاوز إرث الماضي القريب والبعيد من ضباب أزمات الاختلافات السياسية.

• تحسين لغة الخطاب السياسي وترطيب الأجواء إعلاميًا في كلا البلدين.

• الصراحة في استهداف الجوانب الاقتصادية والاستثمارية كعوامل تقارب وجني المصالح للطرفين.

• عدم تحميل العلاقة البينية أي إشكاليات إقليمية أو صراع محاور، والاستفادة من حالة الاجتماع الإقليمي التي طرأت على المشهد وتتقارب فيه السعودية وتركيا ومصر والتحول من فرقاء متشاكسين إلى فرص واعدة للتقارب والتحالف.

• الخطاب العاطفي الترحيبي الذي يخاطب الشعب والسلطة في آن واحد للشرع الذي ذكّر بموقف الشعب المصري من السوريين إبان الأزمة، وفي الوقت نفسه حديث عن أثر أسرته الناصرية من تربيته ونظرته للرئيس جمال عبد الناصر وهو خطاب "ذكي ومجمّع".

الرئيس السوري أحمد الشرع يستقبل وفدًا اقتصاديًا مصريًا بدمشق - 11 كانون الثاني 2026 (سانا/لقطة شاشة)

من السويداء إلى حلب

عمّان تتحرك دبلوماسيًا في سوريا.. ما الدوافع؟

عنب بلدي – أمير حقوق

وسط تصاعد التعقيدات الأمنية والسياسية في الجنوب والشمال السوري، يبرز الدور الأردني بوصفه أحد أنشط التحركات الإقليمية حضورًا وفاعلية في الشأن السوري خلال المرحلة الأخيرة.

واتجهت عمّان إلى تبني مقاربة استباقية تهدف إلى احتواء التوترات ومنع تمدد تداعياتها إلى داخل حدودها، مستندة إلى شبكة من التنسيقات الإقليمية والدولية التي تعكس تحوّل الأردن إلى لاعب دبلوماسي مهم في إدارة أزمات الجوار.

مساع "بارزة" في أحداث السويداء وحلب

في تموز 2025، اندلعت اشتباكات عنيفة في السويداء بعد توترات بين مجموعات عشائرية وفصائل محلية، خلّفت مئات القتلى والجرحى ونزوحًا واسعًا للمدنيين، وردًا على هذا التصعيد، لعب الأردن دورًا محوريًا في محاولة احتواء الأزمة.

وحينها، بادرت عمّان مع واشنطن ودمشق إلى التوصل إلى "خارطة طريق" مشتركة لحل الأزمة، تتضمن محاسبة المعتدين، وضمان تدفق المساعدات، وإعادة الخدمات الأساسية، ونشر قوات محلية لحماية الطرق وتأمين الاستقرار.

وشهد مطلع كانون الثاني الحالي اشتباكات في شمال حلب بين القوات السورية و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، ما أدى إلى سيطرة الجيش السوري على حيي الأشرفية والشيخ مقصود، ودخوله مدينة دير حافر.

وقد انعكست هذه التطورات على المفاوضات الأردنية- الأمريكية، التي شددت في مباحثاتها على ضرورة تثبيت وقف إطلاق النار بين الجانبين، وضمان أمن المدنيين، ضمن رؤية مشتركة لتحجيم الفوضى في سوريا.

وفي هذا السياق، قال الباحث في الشؤون العربية علي فوزي، إن الدور الأردني في الأحداث الأخيرة داخل سوريا، يؤكد تحول عمّان إلى فاعل دبلوماسي إقليمي يسعى لاحتواء الأزمات قبل تمددها خارج الحدود السورية.

وأوضح فوزي، في حديث إلى عنب بلدي، أن التحرك الأردني في السويداء كان أكثر وضوحًا وتنظيمًا مقارنة باشتباكات حلب، حيث انخرطت عمّان في جهود وساطة مباشرة بالتنسيق مع الولايات المتحدة والحكومة السورية، عبر ما عُرف بـ"خارطة الطريق السياسية والأمنية"، بهدف وقف التصعيد وضمان عودة الاستقرار إلى الجنوب السوري.

"الأردن ينظر إلى الجنوب السوري باعتباره امتدادًا مباشرًا لأمنه القومي، ولذلك فإن أي انفلات أمني في السويداء أو درعا ينعكس فورًا على الداخل الأردني، سواء عبر تهريب المخدرات أو السلاح أو تسلل الجماعات المتطرفة، بحسب ما قاله فوزي.

"إطفاء النيران"

الكاتب السياسي درويش خليفة، يرى أن الأردن منذ اللحظات الأولى لسقوط نظام الأسد كان مستعدًا لحماية حدوده واستتباب الأمن والاستقرار في سوريا.

وقال خليفة، في حديث إلى عنب بلدي، إن كل الجهود الأردنية لضبط الأوضاع سواء على الحدود أو مع المكونات السورية المعارضة للسلطة الحالية كانت واضحة وبارزة.

ولفت إلى أن الدور الأردني منذ البداية كان يهدف إلى إطفاء النيران المتأججة في سوريا ومنع تصاعد الصراعات بين الحين والآخر، مشيرًا إلى أهمية هذا الدور في الأزمة الأخيرة في السويداء، وبخاصة العلاقة بين أهالي السويداء والسلطة في دمشق.

دوافع أمنية ودبلوماسية

لم يأتِ الحراك الأردني تجاه التطورات المتسارعة في الساحة السورية من فراغ، بل انطلق من حسابات دقيقة، بحسب المحللين والمهتمين بالشأن السياسي العربي، وأهم هذه الحسابات منع تحوّل سوريا إلى مصدر دائم للتهديدات الأمنية لجارتها الجنوبية.

الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" في واشنطن عمار جلو، يرى أن الأردن سعى إلى ضمان حضوره في أي توازنات أو عمليات بناء للدولة السورية الجديدة، بما يحفظ مصالحه ويؤمّن حدوده، خصوصًا في ظل تصاعد ملف تهريب المخدرات وتجارة السلاح، اللذين شكلا عاملًا مقلقًا يزعزع استقرار المنطقة.

كما احتضنت عمّان أول اجتماع تنسيقي بشأن سوريا بعد سقوط النظام، بالتعاون مع دول الخليج والمبعوث الأمريكي، وتطورت المستجدات لاحقًا خلال أحداث السويداء، حيث تشكلت لجنة خاصة في الأردن، وجرى العمل على خارطة طريق للمحافظة، كان للأردن فيها دور محوري، تعزز بعد اتفاق عمّان الخاص بالسويداء، وفق تعبيره.

وبرغم أن هذا الدور لم يحظ بتغطية إعلامية واسعة، بحسب ما قاله جلو، فإنه تجلى من خلال مساعٍ أردنية لاستضافة لقاءات بين ممثلين عن حكومة دمشق و"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وهي لقاءات لم تُستكمل.

هذا المشهد، برأي جلو، عكس اتساع الدور الأردني ليشمل ملفات سورية تتجاوز الجنوب السوري، لا سيما بعد تعثر اجتماع باريس الذي كان مقررًا بين دمشق و"قسد"، ما دفع إلى إسناد دور تنسيقي للأردن في بعض القضايا السورية المرتبطة بالاستقرار.

ويبقى ملف الحدود الأردنية السورية أحد أكثر الملفات حساسية، حيث يشكل ضبطها من خلال التنسيق المشترك أولوية قصوى للأمن القومي الأردني، لما له من انعكاسات مباشرة على استقرار المملكة والمنطقة ككل.

دوافع التحرك مع واشنطن

حول دوافع التحرك الأردني المشترك مع الولايات المتحدة، أشار الباحث في الشؤون العربية علي فوزي، إلى أن هذا التنسيق تحكمه اعتبارات أمنية واقعية، في مقدمتها منع تحول الجنوب السوري إلى ساحة صراع مفتوحة أو منطقة نفوذ لقوى غير منضبطة.

الأردن يدرك أن العمل منفردًا في الملف السوري لم يعد كافيًا، بحسب تعبير فوزي، معللًا، "لذا يحرص على التحرك ضمن مظلة أمريكية تضمن الضغط السياسي والغطاء الدولي لأي تفاهمات ميدانية، دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة أو تدخل عسكري".

كما لفت إلى أن عمّان تسعى من خلال هذا التنسيق إلى تقليص نفوذ الميليشيات العابرة للحدود، وضبط المشهد الأمني بما يحول دون تهديد استقرار المملكة أو جرّها إلى تداعيات الصراع السوري.

مصالح داخلية ودولية

تتموضع السياسة الأردنية في سوريا عند تقاطع حساس بين الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية.

فالتحركات الأردنية لا تأتي اعتباطيًا، بل تستند إلى تقدير دقيق للمصالح الوطنية والاستقرار الإقليمي، مع إدراك أن أي توتر في سوريا سيؤثر مباشرة على حدود المملكة ومواردها ومكانتها الدولية.

وبحسب خبراء وباحثين في الشؤون العربية، فإن هذه الاستراتيجية تنطلق من مبدأ الموازنة بين مصالح متباينة ومتعارضة أحيانًا، بحيث يستطيع الأردن حماية أمنه، وتعزيز اقتصاده، وترسيخ دوره كوسيط دبلوماسي إقليمي، دون الانجرار إلى صراعات مفتوحة.

على صعيد المصالح السياسية والدولية للأردن، حدد الباحث في مركز "الحوار للأبحاث والدراسات" في واشنطن عمار جلو، عدة مصالح أردنية حيال تحركها الملحوظ في سوريا، الأولى تتمثل في عدم تحولها إلى منصة أو ممر لتهديد أمن المملكة أو زعزعة استقرارها.

فالأردن يبني سياساته الداخلية والخارجية على مبدأ موازنة المصالح المتباينة، بل والمتعارضة أحيانًا، بين الأطراف المحلية والإقليمية، بهدف الحفاظ على استقرار النظام السياسي، بحسب تعبيره، شارحًا "من هنا، تنتهج عمّان سياسة غير تصادمية، قريبة من مختلف الأطراف، مع طرح مبادرات تهدف إلى تقريب وجهات النظر وصولًا إلى توافقات نهائية".

دوليًا، يشكل استقرار سوريا مصلحة أساسية للأردن، لما يتيحه من إعادة فتح طرق الإمداد والتجارة عبر الجغرافيا الأردنية باتجاه دول الخليج وغيرها، وهو ما يمثل مكسبًا اقتصاديًا مهمًا لدولة تعاني شح الموارد وتعتمد بدرجة كبيرة على المساعدات، أضاف جلو.

كما أن سوريا كانت خلال سنوات الثورة السورية عقدة مركزية لخطوط التجارة والطاقة الإقليمية والدولية، بما في ذلك مشاريع مرتبطة بروسيا وقطر وتركيا وإسرائيل، الأمر الذي يمنح الأردن لاحقًا فرصًا اقتصادية ونفوذًا سياسيًا، نظرًا إلى أهمية الدول التي تمر عبرها خطوط الإمداد.

إلى جانب ذلك، يرى جلو أن نجاح الأردن في الوساطات أو في احتضان أطراف إقليمية ومحلية سورية والتوصل إلى نتائج إيجابية، يعزز مكانتها الدولية كوسيط سياسي، وهو عامل بالغ الأهمية لصورة الدول النامية ودورها على الساحة العالمية.

> التحركات الأردنية في سوريا تخدم ثلاثة مسارات رئيسة:
> المسار الأمني: يتمثل في حماية الحدود الشمالية ومنع تدفق المخدرات واللاجئين.
> المسار الاقتصادي: يتمثل بإعادة فتح خطوط التجارة والطاقة، والاستفادة من أي تهدئة تسمح بإحياء المشاريع الإقليمية العابرة للأراضي السورية.
> المسار الدبلوماسي: يتمثل برغبتها في أن تكون فاعلًا دبلوماسيًا إقليميًا يسعى لاحتواء الأزمات.
>
> علي فوزي
> باحث في الشؤون العربية

وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني يلقي وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك 25 أيلول 2025 (وزارة الخارجية السورية)

الأهالي يطالبون بتحسين الخدمات

مظاهر الحياة تعود إلى حيي الشيخ مقصود والأشرفية

حلب – محمد ديب بظت

بعد أسبوع من التوترات الأمنية التي شهدها حيّا الشيخ مقصود والأشرفية شمالي مدينة حلب، عادت مظاهر الحياة اليومية تدريجيًا إلى الشوارع والأسواق، مع فتح المحال التجارية وانتشار أمني لافت داخل الأحياء.

في جولة ميدانية بالحيين، لاحظت عنب بلدي حركة طبيعية نسبيًا، وعودة السكان الذين نزحوا مؤقتًا خلال فترة الاشتباكات، إلا أن هذه العودة أعادت إلى الواجهة مشكلات خدمية قديمة، تشبه إلى حد كبير ما تعانيه أحياء حلب الشرقية، وتتعلق بالبنية التحتية، وترحيل النفايات، وحال الشوارع، أكثر من ارتباطها بالأحداث الأخيرة نفسها.

مشكلات ترحيل النفايات

صبا مصري، من سكان حي الأشرفية قرب الدوار الثاني، قالت لعنب بلدي، إن الوضع الأمني حاليًا جيد، والحركة عادت بشكل واضح، لكن المشكلة الأساسية ما زالت في الشوارع غير المخدمة وتراكم القمامة، خاصة في الأزقة الفرعية.

وأضافت أن الأهالي لا يطالبون بخدمات استثنائية، بل بتعامل مشابه لبقية أحياء المدينة، وترحيل منتظم للنفايات، وصيانة الشوارع التي تضررت منذ سنوات.

وقال محمد جمعة، من سكان حي الأشرفية، لعنب بلدي، إن شبكة الكهرباء تمثل فرصة لإعادة إدراج الشيخ مقصود والأشرفية ضمن خطط خدمية أوسع، بدل الاكتفاء بالمعالجات الأمنية، مؤكدين أن الاستقرار الحقيقي يبدأ من تحسين واقع النظافة والبنية التحتية والخدمات اليومية.

لجنة لتحسين الخدمات

قالت دائرة شؤون الإعلام في محافظة حلب، لعنب بلدي، إن مؤسسات الدولة باشرت دخولها الميداني إلى حيّي الشيخ مقصود والأشرفية، بهدف إعادة تأهيلهما، واستكمال عودة الحياة الطبيعية بشكل كامل، عقب الأحداث الأمنية التي شهداها مؤخرًا.

وأوضحت الدائرة أن محافظ حلب شكّل، بعد تلك الأحداث، "اللجنة المركزية لاستجابة حلب"، وهي لجنة تضم جميع الدوائر الخدمية في المحافظة، بما فيها مديريات الصحة والمياه والكهرباء والبلدية، إلى جانب بقية القطاعات الخدمية، لتولي ملف الاستجابة العاجلة في الجوانب الخدمية والاجتماعية.

وبحسب الدائرة، تولت كل مديرية معالجة الملفات المرتبطة باختصاصها، مع العمل على الاستجابة لمطالب الأهالي بشكل مباشر، في إطار تنسيق مستمر بين اللجنة المركزية وإدارة المنطقة، حيث جرى تخصيص مسؤول لكل منطقة يتبع إداريًا للمحافظة بشكل مباشر، بما يضمن الجاهزية الخدمية الكاملة لأي حي قبل الإعلان عن استقرار أوضاعه وعودة السكان إليه.

من جهته، ذكر مجلس مدينة حلب أن الاستجابة العاجلة التي نفذها في حيّي الأشرفية والشيخ مقصود شملت أيضًا أحياء ومناطق أخرى، من بينها بني زيد والليرمون وطريق الكاستيلو وبستان الباشا والشقيف.

وأوضح المجلس أن الأعمال الخدمية تضمنت فتح الطرقات الحيوية وإزالة السواتر الترابية والعوائق، إلى جانب تنفيذ حملات نظافة شاملة وترحيل الأنقاض، فضلًا عن تأهيل الطرق لضمان وصول الأهالي إلى أحيائهم بشكل آمن.

أعمال لصيانة الشبكة الكهربائية

مجلس مدينة حلب أشار إلى أن أعمال تجهيز شبكة الطرق شملت 54 طريقًا، منها 19 طريقًا رئيسًا و35 طريقًا فرعيًا، بمشاركة سبع آليات ثقيلة و24 آلية نقل وترحيل من قلابات وسيارات نقل، إضافة إلى ست آليات تخصصية شملت رافعات طوارئ وصهاريج مياه، ضمن خطة تهدف إلى تسريع وتيرة التعافي الخدمي في المناطق المتضررة.

شارع فرعي في حي الأشرفية بمدينة حلب- 15 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي)

وكانت الشركة العامة للكهرباء في محافظة حلب أعلنت، في 15 من كانون الثاني الحالي، عن استكمال أعمال إصلاح الأعطال على الشبكات الهوائية التي تغذي مناطق الشمسي وحيّي الشيخ مقصود والرصافة والليرمون، وذلك لضمان استعادة التغذية الكهربائية لمناطق الشيخ مقصود غربي وشرقي.

وأوضحت الشركة أن الورشات أعادت نصب الأعمدة المتضررة في مناطق بستان الباشا والشيخ مقصود والأشرفية والفيلات والليرمون، كما عملت على إصلاح جميع التفرعات المغذية لمعالم الليرمون الصناعية والشقيف التي تعرضت للانقطاع نتيجة الشظايا، بهدف تأمين التغذية الكهربائية واستمرار عجلة الإنتاج الصناعي في المدينة.

وأوضح المكتب الصحفي للشركة العامة للكهرباء في حلب بلدي أن أعمال الورشات في المنطقة لم تنتهِ بعد، مشيرًا إلى أن أغلبية الأعمال لا تزال قيد الترتيب والتجهيز لاستكمالها خلال الأسبوع المقبل.

مخاوف من التصدع والتشققات

درعا.. تحسن في تخزين السدود بانتظار تفجر الينابيع

درعا – محجوب الحشيش

تتجلى أهمية السدود في محافظة درعا في جوانبها الاقتصادية والزراعية، إذ تسهم في الحد من استنزاف المياه الجوفية خلال فصل الصيف، كما أنها تشجع المزارعين على الإقبال على زراعة المحاصيل الصيفية التي تضررت بسبب الجفاف في الموسم الماضي.

وحول أهمية السدود قال المهندس محمد خريبة الخبير في الري، إن السدود لها أهمية في استثمار المياه الفائضة خلال فصل الشتاء واستخدامها في فصل الصيف في سقاية المحاصيل الزراعية، ولها دور في حماية البلدات من انهيار البنى التحتية للأبنية أو الأراضي الزراعية، إذ تستوعب هذه السدود المياه الفائضة.

ونوه خريبة إلى ضرورة إبقاء 20% من السعة التخزينية في السد، للمحافظة على البنية التحتية، إلا أن الجفاف والفوضى الإدارية دفعت المزارعين إلى استجرار كامل المياه من السدود خلال الموسم الماضي ما قد يعرضها للتصدع والتشقق، وبالتالي الانهيار.

وذكر أن عوارض التشقق والتصدع لم تظهر حتى الآن، ولا يمكن اكتشاف هذا العيب إلا بعد امتلاء السد بشكل كامل. وضرب مثالًا بأن سد المتاعية امتلأ مؤخرًا ولم تظهر عليه أي عيوب، وقال إن السدود هي الحل الأمثل بعد جفافها لسنوات. يوجد في درعا 16 سدًا، يعمل منها 15 سدًا، وفقًا لمدير الموارد المائية.

أهمية السدود

بعد استمرار الهطولات المطرية في محافظة درعا جنوبي سوريا، عادت السيول للجريان باتجاه السدود التي كانت قد جفت تمامًا خلال العام الماضي، جراء الجفاف الممتد لسنوات.

وشهدت سدود عدة في أرياف درعا عودة تدريجية لنسب التخزين، بشكل متفاوت بين منطقة وأخرى.

في المقابل، لم تعد الينابيع والبحيرات للتفجر والجريان في ريف درعا الغربي، وأهمها بحيرة المزيريب وعيون العبد وشلالات تل شهاب وبحيرة زيزون، رغم استمرار هطول الأمطار واستغناء المزارعين عن الري باستخدام الآبار.

امتلاء تدريجي

من جبل العرب في محافظة السويداء، انحدرت المياه مشكّلة سيولًا أدت إلى ملء سد المتاعية في ريف درعا الشرقي، ووصلت المياه أيضًا إلى سد درعا.

كما سالت المياه من القنيطرة ومدينة نوى باتجاه سد الجبيلية وسد عابدين المجاور لناطق الجولان السوري.

مدير الموارد المائية في محافظة درعا، هاني العبد الله، قال لعنب بلدي، إن نسبًا متفاوتة من المياه بدأت تصل تدريجيًا عبر الأودية إلى معظم السدود في المحافظة، كان أعلى مستوى في سد المتاعية الذي امتلأ بنسبة 80%، وبنسب أقل في سد إبطع والجبيلية وعابدين.

وأضاف العبد الله أن هذه المياه قد تملأ بعض السدود، لكن بعضها الآخر يحتاج إلى ضخ شتوي، مثل سد طريق السد في درعا.

وأشار إلى أن السدود تأثرت في السنوات الماضية بموجات الجفاف، ما سبب خطرًا على بنيتها التحتية، حيث يُفترض عدم إفراغها بالكامل خشية تشقق الأرضية.

وأكد العبد الله أن تعبئة السدود بمياه الأمطار بشكل تدريجي يقي من انهيار أرضيتها، معتبرًا أن التعبئة التدريجية وأضاف أنه اضطر في الموسم الماضي إلى شراء المياه من الآبار الخاصة، إذ إن لديه مزرعة زيتون يرويها عبر صهريج يمتلكه.

ونظرًا إلى أن أغلب آبار بلدة المتاعية ذات طبيعة كبريتية، فإن مياه السد تُعد موردًا حيويًا لسقاية المواشي، إذ لا تستسيغ المواشي المياه الكبريتية.

وتبلغ السعة التخزينية لسد المتاعية مليون متر مكعب، لكنه جف منذ عام 2022، حسب إفادة محمد الحشيش.

عودة للزراعة

بعث هطول المطر التفاؤل في نفوس مزارعي ريف درعا الذين بدؤوا بتجهيز أراضيهم لزراعة الموسم الصيفي بعد أن تكبد معظمهم خسائر كبيرة في الموسم الماضي.

وأفاد مزارعون من المنطقة بتدفق المياه في سد عابدين، الذي تبلغ سعته التخزينية حوالي خمسة ملايين متر مكعب.

وذكر عدي شهاب أنه عاد إلى قريته كويا بعد أن كان قد هاجر عنها خلال فصل الصيف الماضي بحثًا عن العمل. وجهز عدي أرضه لزراعتها بمحصولي الكوسا والخيار، بعد وصول المياه إلى سد عابدين الذي يروي أراضي كويا.

وقال عدي، إن المزارعين يربطون مباشرة مزاولتهم للأنشطة الزراعية في امتلاء السد الذي يُعد موردًا أساسيًا للري في البلدة.

وكان سد عابدين قد جف مبكرًا في الموسم الماضي، خلال آذار من 2025، لعدم وصول المياه إليه خلال فصل الشتاء، الذي شهد موجة جفاف في المنطقة.

وكان السد سابقًا يغطي حاجة المزارعين من مياه الري حتى نهاية شهر آب، حيث اعتاد السكان في حوض اليرموك زراعة الخضراوات الباكورية.

وأضاف عدي أنه خسر في الموسم الماضي محصوله من الكوسا والبندورة، إذ لم يتمكن من إتمام سقاية محصوله بعد جفاف سد عابدين مبكرًا.

وقدّر شهاب خسارته بما يقارب 15 ألف دولار، حيث يأمل في موسم جيد هذا الموسم حال امتلأ السد.

المياه الجوفية لم تعد

حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تعد الينابيع الجوفية التي جفت مؤخرًا إلى الجريان، رغم كثافة الهطولات المطرية في محافظة درعا.

مديرية زراعة درعا نشرت على صفحتها في "فيسبوك" أحدث تقديرات هطول الأمطار حتى 12 من كانون الثاني الحالي، إذ بلغت كمية الهطول في المنخفض الجوي الأخير 24.2 مم.

في حين وصل مجموع كميات الأمطار هذا الموسم إلى 157.4 مم مقابل 67.1 مم حتى هذا التوقيت في الموسم الماضي.

وقال رئيس الموارد المائية في درعا، هاني العبد الله، لعنب بلدي، إن الينابيع والبحيرات لم تعد تلتقط حتى الآن.

وأضاف أن استمرار هطول الأمطار، وربما الثلوج، يزيد من مخزون المياه الجوفية، ما قد يساعد على عودتها تدريجيًا.

ونوّه العبد الله إلى أن هطول الأمطار يغني الفلاحين عن استجرار المياه من الآبار وبالتالي يزيد من مخزون المياه الجوفية.

وحول عودة الينابيع للجريان قال المهندس محمد خريبة الخبير في الري، إن الينابيع التي جفت بسبب حفر الآبار في محيطها لا يمكن عودتها إلا بعد ردم هذه الآبار، أما الينابيع التي جفت بسبب نقص الهاطل المطري فهي مرشحة للعودة للجريان، وبعضها بدأت المياه تتدفق منها، مثل نبعة البجة التي تروي الحي الشمالي من مدينة نوى بمياه الشرب.

ولا يتوقع خريبة عودة هذه الينابيع إلى سابق عهدها، بسبب تدمير حوامل طبقات المياه وتغيير المسارات عبر حفر أعماق وصلت إلى أكثر من 300 متر.

ما أبرز الينابيع في درعا؟

من أبرز هذه الينابيع بحيرة المزيريب، التي جفت بالكامل عام 2020، ثم عادت للجريان في شتاء 2021، وبعدها لم تعد أبدًا، وتحولت حاليًا إلى أرض مزروعة بالخضار وأشجار الزيتون.

وتعد بحيرة المزيريب من أهم المسطحات المائية في المحافظة، حيث كانت تروي قسمًا من محافظة السويداء سابقًا، وتُعتبر مقصدًا سياحيًا لسكان المحافظة، ومصدرًا مهمًا للثروة السمكية، وكان الفائض منها يُستخدم لسقاية الأراضي المحيطة بها.

ومن الينابيع المهمة التي لم تعد للجريان عيون العبد، التي جفت عام 2022، وهي أحد أهم ينابيع الريف الغربي، وكانت تروي قرية العجمي ومنطقة الجيدور، التي يقطنها ما يقارب 100 ألف نسمة.

وجفت أيضًا العيون الساخنة، التي تغذي شلالات تل شهاب، ما أفقد البلدة أحد أهم معالمها السياحية.

وكانت هذه العيون مصدرًا رئيسًا لتأمين بلدة تل شهاب بمياه الشرب، بالإضافة إلى استخدام الفائض منها لسقاية المحاصيل الزراعية.

كما لم تعد بحيرة زيزون السطحية، التي يشكل المصب الخارج منها شلالات زيزون، والتي كانت أيضًا مقصدًا سياحيًا وتغذي البلدة بمياه الشرب.

ولم يؤثر جفاف هذه المسطحات على الحركة السياحية والزراعية فحسب، بل كانت مديرية المياه تستجر المياه منها بمضخات وأنابيب خلال فصل الشتاء لتخزينها في السدود، مما كان يشكل احتياطيًا يكفي المحافظة من المياه خلال فصل الصيف.

سعيًا لتهجيرهم

الجيش الإسرائيلي يحارب رعاة الأغنام في القنيطرة

عنب بلدي – محمد كاخي

يعاني رعاة الأغنام في ريف القنيطرة من تضييق متصاعد يفرضه الجيش الإسرائيلي على مناطق الرعي، ما أدى إلى خسائر مادية متراكمة، وحالة خوف دائمة تهدد مصدر رزقهم الوحيد، في ظل منعهم من الوصول إلى الأراضي والمراعي القريبة من الشريط الفاصل، وتكرار حوادث إطلاق النار والاعتقال والملاحقة.

ورصدت عنب بلدي 11 انتهاكًا ضد رعاة الأغنام جنوبي سوريا منذ تموز 2025 حتى 16 من كانون الثاني الحالي، شملت عمليات إطلاق رصاص على القطعان وقتل بعضها، واعتقال رعاة أغنام ومنع آخرين من الرعي ضمن بعض الأراضي.

الرعي تحت النار.. خسائر متراكمة

الراعي أحمد أبو زريق، من القنيطرة، قال لعنب بلدي، إنه خسر أكثر من 100 رأس من الأغنام، بينها مواليد لم تُحسب، بعد استهداف القطيع بالرصاص، فضلًا عن فقدان موسم الحليب والسمن، وإن الجيش الإسرائيلي منعه هذا العام من الرعي، ما فاقم معاناته، ودفعه للتفكير بالرحيل وترك المنطقة بالكامل.

وأضاف أحمد أن الجنود الإسرائيليين تعرضوا له وفتشوه وصادروا سكينًا كان يستخدمها لجمع الفطر، مؤكدًا أن الخوف من تكرار الاستهداف يمنعه من الوصول إلى أرضه.

وبالرغم من تقديم أحمد شكوى لقوات "الأندوف" التابعة للأمم المتحدة والمنتشرة في الجنوب السوري، حيث أتى وفد من القوات وعاين الأغنام التي قتلها الجنود الإسرائيليون بالرصاص، فإن الحال استمر على ما هو عليه، ولا يجرؤ رعاة الأغنام على رعي أغنامهم خوفًا عليها من الرصاص الإسرائيلي.

بدوره، قال الراعي ربيع سامر، من القنيطرة، إن الرعاة في محيط القرى لم يسلموا من الاعتقال والملاحقة، حيث يتم احتجاز بعضهم والتحقيق معهم في مواقع عسكرية قبل إطلاق سراحهم في مناطق أخرى، أو نقلهم إلى داخل الجولان المحتل.

وذكر سامر أن "قوات الاحتلال" اقتحمت محيط منطقة رعيه بآليات عسكرية وحاصرته لمسافة كيلومتر، وحاولت اعتقاله ومصادرة قطيعه، رغم أن الأرض التي يرعى فيها مستأجرة بشكل قانوني، ويعتمد على نحو 40 رأس غنم لإعالة أسرته، التي تضم طلاب مدارس وجامعة.

وبحسب سامر، فإن القوات الإسرائيلية تعتقل الرعاة في أثناء رعي أغنامهم بالمنطقة، وتأخذهم إلى قاعدة تل أحمر غربي للتحقيق معهم، وفي بعض الحالات تنقلهم إلى داخل الجولان المحتل، ثم تعيدهم ليلًا إلى أحد مداخل القرى، بعيدًا عن المكان الذي اعتقلتهم منه.

ومنذ نشر لواء "الحريديم" المتطرف، قال سامر إن الانتهاكات ازدادت، إذ يواصل عناصر اللواء إطلاق النار على التل الشرقي من قاعدتهم في تل أحمر غربي. وكانت إسرائيل أعلنت نشر قوات من لواء "الحشمونائيم" الذي يضم جنودًا من التيار "الحريدي" المتطرف، في 1 من كانون الثاني الحالي، بالمنطقة الأمنية جنوبي سوريا، وهي المرة الأولى التي يوجد فيها هذا اللواء في المنطقة.

تعويض منتظر

ينتظر الرعاة الذين يتعرض مصدر رزقهم الوحيد للاستهداف المستمر تعويضًا من الجهات الحكومية أو المنظمات المدنية، إذ قال رعاة تحدثت إليهم عنب بلدي، إنه لا يوجد من هو مهتم بتعويضهم أو مساعدتهم، سواء على الصعيد أو الحكومي أو على صعيد منظمات المجتمع المدني، بالرغم من محاولاتهم التواصل مع أطراف مختلفة لعرض قضيتهم.

في المقابل، قال مكتب العلاقات العامة في محافظة القنيطرة لعنب بلدي، إن هناك متابعة لأوضاع المتضررين من ممارسات الجيش الإسرائيلي والاستماع إلى شكاواهم، مع توجيه الجهات الإنسانية والجمعيات العاملة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لدعمهم، مؤكدًا أن الملف غير مهمل من الجانب الحكومي، إلا أن تعويضات مباشرة للرعاة لم تُقدَّم حتى الآن، بحسب مكتب العلاقات.

انتهاكات الجيش الإسرائيلي ضد رعاة الأغنام من تموز 2025 حتى 16 من كانون الثاني 2026

17 من تموز:
أبلغ الجيش الإسرائيلي رعاة الأغنام بعدم الاقتراب من الشريط الفاصل مع الجولان المحتل ومنعهم من الرعي في الأراضي.

19 من أيلول:
دخلت ثلاث آليات عسكرية إسرائيلية إلى قرية كودنا واعتقلت أحد رعاة المواشي قبل أن تنسحب باتجاه قاعدة تل أحمر الغربي.

10 من تشرين الأول:
قوة تابعة للجيش الإسرائيلي اعتقلت ثلاثة رعاة أغنام بالقرب من قرية صيدا الجولان في ريف القنيطرة.

24 من تشرين الأول:
حملة اعتقالات إسرائيلية تستهدف رعاة للماشية بين بريقة وبئر عجم بالقنيطرة.

6 من كانون الأول:
قامت قوات الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار في الهواء بشكل متقطع في مزرعة بيت جن بهدف ترهيب رعاة المواشي وإبعادهم عن محيط المنطقة.

28 من كانون الأول:
الجيش الإسرائيلي يعتقل ثلاثة رعاة أغنام في قرية صيدا الحانوت بريف القنيطرة

1 من كانون الثاني:
الجيش الإسرائيلي يطلق الرصاص على عدد من رعاة الأغنام، مع استهداف مباشر لقطعان الماشية، ما أدى إلى نفوق عدد منها في قرية الرفيد بريف القنيطرة.

5 من كانون الثاني:
استهدفت القوات الإسرائيلية قطيعًا من الأغنام في ريف القنيطرة، ما أسفر عن نفوق عدد منها.

9 من كانون الثاني:
الجيش الإسرائيلي يطلق الرصاص باتجاه الأراضي الزراعية في ريف القنيطرة الجنوبي.

14 من كانون الثاني:
إصابة شاب بجروح جراء إطلاق قوات الجيش الإسرائيلي النار عليه في أثناء رعيه الأغنام بوادي الرقاد، في منطقة حوض اليرموك بريف درعا الغربي.

أغنام نافقة نتيجة استهداف من الجنود الإسرائيليين في بلدة الرفيد بالقنيطرة – 5 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي)

تحديات وآثار بيئية وتوصيات

اللاذقية تواجه أزمة النفايات الصلبة

اللاذقية – شعبان شاميه

تعاني العديد من مناطق محافظة اللاذقية من تراكم واضح للنفايات داخل الحاويات وعلى جوانب الطرق لعدم ترحيلها بشكل دوري، كما تشهد مناطق أخرى نقصًا في عدد الحاويات أو سوءًا في توزيعها، وسط مطالبات للمعنيين بضرورة اعتماد جداول منتظمة ومكثفة لجمع النفايات.

ورصد مراسل عنب بلدي في اللاذقية شكاوى من مواطنين بشأن قلة الترحيل تصل في بعض المناطق إلى انعدامه، لا سيما في القرى والبلدات القريبة من مركز المدينة مثل قرية القنجرة، التي تحول موضوع ترحيل القمامة فيها إلى هاجس يقلق السكان، وسط مخاوف من انتشار الكلاب الشاردة.

كما اشتكى مواطنون من تساقط النفايات من شاحنات جمع القمامة على الطرق العامة في أثناء قيامها بعملية النقل إلى المكب الرئيس، لعدم وجود "تشدير" للآليات وقدم أسطول شاحنات النقل والمعدات في المحافظة.

ويعتمد أسلوب الجمع الحالي في اللاذقية على نقل النفايات إلى مكبات غالبًا ما تكون غير مطابقة للمعايير البيئية، في ظل غياب نظام فعلي لفرز النفايات من المصدر سواء في المنازل أو المؤسسات أو المستشفيات.

ولم تعد هذه المشكلة محصورة بالجانب الخدمي فقط، بل تحولت إلى تحدٍّ بيئي يستدعي حلولًا مستدامة لا تقتصر على المعالجات الطارئة، إذ يحرم غياب فرز النفايات المحافظة من إمكانية الاستفادة من المواد القابلة للتدوير ويزيد الضغط على المكبات.

وتعتمد اللاذقية على المركز المتكامل للنفايات الصلبة في "قاسية"، منذ كانون الثاني 2022، بعد إغلاق مكب "البصة" العشوائي، الذي شكل هاجسًا للأهالي وكان أحد أهم أسباب التلوث في المدينة لسنوات طويلة نتيجة انتهاء عمره التصميمي وعمليات الحرق للنفايات والأدخنة والغازات الناجمة عنها.

فما واقع النظافة اليوم، وما آلية عمل المكب الجديد بعد مضي أربعة أعوام على افتتاحه، وما أبرز التحديات وما يخطط له المعنيون للتخفيف من الأضرار والآثار البيئية الناجمة عن "مطامر" النفايات.

تراكم القمامة في مداخل حي القصور التابع لبلدة الفاخرة بضواحي اللاذقية جراء عدم ترحيلها - 15 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/شعبان شاميه)

الخدمات الفنية باللاذقية ترد

مدير الخدمات الفنية في محافظة اللاذقية، محمد صبحي، قال لعنب بلدي، إن خدمة ترحيل القمامة من الأحياء والقرى والبلدات تشهد تراجعًا عن المستوى المطلوب بسبب الظروف الماضية والحرب التي مرت بها البلاد.

ولفت صبحي إلى أن محافظة اللاذقية عانت كثيرًا خلال السنوات السابقة من مكب "البصة" وانتهاء عمره التصميمي، قبل أن يتم تجهيز مطمر "قاسية" ليكون بديلًا عنه.

وأضاف صبحي أن واقع النظافة ومعالجة القمامة باللاذقية كان "كارثيًا" عندما تسلّمته مديرية الخدمات الفنية بالتنسيق مع مجلس المدينة، مؤكدًا أن العمل بدأ بكل الإمكانيات المتاحة وبخطى حثيثة لتطوير الخدمات فيما يخص ترحيل القمامة أو معالجتها في المطمر.

وأوضح مدير الخدمات أن الشروط الفنية بالنسبة لعملية الطمر هي الفرش والرص والتغطية بالتربة من نواتج الحفر، الأمر الذي يحدّ بشكل كبير من انتشار الروائح الكريهة والحشرات.

وذكر صبحي أن دراسة مطمر "قاسية" كانت صحية، ومن ضمن مكوناته تنفيذ محطة المعالجة وأحواض الرشاحة ومعامل الفرز والسماد ومركز معالجة النفايات الطبية، مشيرًا إلى أنه لم يتم البدء إلا بمشروع تشغيل المطمر والبدء بتنفيذ بعض بنود أحواض الترسيب.

البدء بتنفيذ محطة معالجة للإشاحة

قال صبحي، إن مديرية الخدمات الفنية بدأت بتنفيذ محطة معالجة للرشاحة لدرء خطر احتمال تسرب الرشاحة إلى المجاري المائية القريبة.

وتقسم منطقة الطمر إلى حقلين وفق دراسة شركة "جايكا" اليابانية، بمساحة نحو 17 هكتارًا لكل حقل، يكفي الحقل الواحد لعدة سنوات ويجري تشغيله بمواصفات جيدة، بحسب صبحي.

وأشار مدير الخدمات الفنية باللاذقية إلى أن الاستثمار بمجال النفايات يعتبر جيدًا، إذ يخفف من الإنفاق الحكومي على هذا القطاع الحيوي، كما يمكن الاستفادة من الفرز وتوريد المخرات لإنتاج السماد العضوي والغاز.

الواقع وآمال للمرحلة المقبلة

يأمل صبحي بتحقيق قفزات مهمة بمجال معالجة النفايات مع رفع العقوبات والانفتاح على كبرى الشركات المتخصصة، وبالتالي الهدف الأبرز هو الحد من كمية القمامة المعالجة بالطمر والاستفادة منها في التدوير.

اختصاصي الصناعات اللاعضوية ومعالجة النفايات الصلبة الدكتور محمد عمار الصفدي، قال لعنب بلدي، إن الاعتماد على المطامر، وإن كان أمرًا واقعًا ومفروضًا في الوقت الراهن نتيجة لغياب البدائل الكافية، يمثل خطرًا بيئيًا جسيمًا يتطلب اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من آثاره.

وأضاف الصفدي أن التحول من الاعتماد على المطامر إلى نموذج الاقتصاد الدائري في إدارة النفايات ليس خيارًا، بل بات ضرورة بيئية واقتصادية لضمان مستقبل بيئي أكثر استدامة للأجيال القادمة.

تقييم المخاطر البيئية

يعد تسرب العصارة من المطامر إلى طبقات المياه الجوفية الخطر الأبرز، بحسب الصفدي، ما يهدد مصادر المياه الصالحة للشرب والزراعة.

وهناك خطر انبعاثات الغازات الدفيئة، إذ تنتج المطامر غاز الميثان، وهو من الغازات الدفيئة القوية التي تسهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

وأوضح اختصاصي معالجة النفايات الصلبة، أن تخصيص مساحات شاسعة للمطامر يؤدي إلى فقدان الأراضي الصالحة للاستخدامات الأخرى وتدهور النظام البيئي المحيط.

إجراءات فورية لتخفيف الضرر

أوصى الدكتور الصفدي، في حديثه لعنب بلدي، بمجموعة إجراءات من شأنها تخفيف الأضرار البيئية، تشمل:

• ضمان استخدام بطانات عازلة متعددة الطبقات (طينية وصناعية) لمنع تسرب العصارة إلى المياه الجوفية.

• عزل المطامر (Liner Systems) وإنشاء محطات معالجة متقدمة لعصارة النفايات قبل تصريفها أو إعادة تدويرها.

• تركيب أنظمة لجمع غاز الميثان الناتج عن التحلل واستخدامه كمصدر للطاقة.

• تطبيق برامج صارمة لمراقبة دورية لجودة المياه الجوفية والهواء المحيط بالمطامر.

كيف يمكن الاستفادة من النفايات

قال اختصاصي معالجة النفايات الصلبة، إنه يمكن الاستفادة من النفايات بطرق مبتكرة، منها:

• إعادة التدوير الشاملة: إنشاء مصانع متخصصة لإعادة تدوير المواد القابلة للاستخلاص (البلاستيك، الورق، المعادن، والزجاج).

• إنتاج الأسمدة العضوية: اعتماد طرق حديثة لمعالجة النفايات العضوية وتحويلها إلى أسمدة عالية الجودة يمكن استخدامها في القطاع الزراعي، مما يقلل من الحاجة إلى الأسمدة الكيماوية.

• الطاقة من النفايات: دعم مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة حرارية أو كهربائية، كبديل مُستدام لدفنها.

مقترحات وتوصيات

تحدث الصفدي عن ضرورة تبني استراتيجية حكومية شاملة تفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستفادة من النفايات كمورد اقتصادي، والانتقال من مرحلة التخلص إلى مرحلة الاستثمار، مقدمًا عدد من المقترحات والتوصيات:

• فتح باب الاستثمار في النفايات: يجب على الحكومة تسهيل الاستثمار وتذليل العقبات البيروقراطية إضافة إلى تقديم حوافز ضريبية وجمركية للشركات التي تستثمر في مشاريع تحويل النفايات.

• الشراكة بين القطاعين العام والخاص: إطلاق مناقصات وعقود طويلة الأجل لمشاريع إدارة النفايات المتكاملة، بما في ذلك الفرز من المصدر وإعادة التدوير والمعالجة.

• تعديل التشريعات: مراجعة القوانين واللوائح التي قد تعوق الاستثمار في هذا القطاع، خاصة تلك المتعلقة بنقل ومعالجة وتصنيع المنتجات المشتقة من النفايات.

"الأمبيرات".. تجارة "العتمة" تزدهر في مدن شمال شرقي سوريا

عنب بلدي – الحسكة

تعد أزمة الكهرباء في مناطق شمال شرقي سوريا، الخاضعة لسيطرة "الإدارة الذاتية"، أحد أكثر الملفات تعقيدًا وإرهاقًا للسكان، حيث تحولت المدن الكبرى التي كانت تنار بمحطات الغاز والسدود إلى مناطق يغلب عليها الظلام، وسط تقنين قاسٍ وصل في كثير من الأحيان إلى انقطاع تام لأسابيع متواصلة.

وبالاستناد إلى المتابعات الميدانية، يعيش الأهالي في محافظات الحسكة والرقة وأجزاء من دير الزور وريف حلب الشرقي واقعًا خدميًا متردٍيا دفعهم للبحث عن بدائل مكلفة، في ظل استمرار تراجع منسوب مياه نهر الفرات، ما جعل "الكهرباء النظامية" حلمًا بعيد المنال.

واقع مظلم.. تقنين يتجاوز الـ20 ساعة

منذ أواخر عام 2024 حتى مطلع عام 2026، شهدت الشبكة الكهربائية في شمال شرقي سوريا تراجعًا حادًا غير مسبوق. فبعد أن كانت المدن الرئيسة مثل القامشلي والحسكة وعين العرب (كوباني) تحصل على ساعات تغذية "مقبولة" نسبيًا خلال سنوات الحرب الأولى، تفاقم الوضع ليصل التقنين إلى أكثر من 22 ساعة يوميًا، وفي مناطق ريفية وتجارية، انقطعت الكهرباء "النظامية" بشكل كامل منذ أشهر.

وبحسب ما نقلته وكالة "هاوار" عن "هيئة الطاقة" في "الإدارة الذاتية"، فإن الشلل الذي أصاب قطاع الطاقة يعود لسببين رئيسين: الأول هو خروج محطة "السويدية" الحيوية في ريف القامشلي عن الخدمة بشكل شبه كامل، نتيجة الهجمات التركية التي استهدفت توربينات الغاز ومنشآت تكرير النفط المغذية لها.

أما السبب الثاني، فهو تراجع الوارد المائي من الجانب التركي لنهر الفرات، مما أدى إلى تعطل التوربينات في سدي "تشرين" و"الفرات"، وهي المصادر الرئيسة لتغذية مدينتي الرقة والطبقة وريف دير الزور.

هذا الواقع لم يؤثر فقط على الإنارة المنزلية، بل شلّ الحركة الصناعية، وأدى إلى توقف ورشات الخياطة ومعامل الأغذية، وأثر بشكل مباشر على ضخ مياه الشرب من محطة "علوك" وغيرها، مما وضع المنطقة أمام كارثة إنسانية وخدمية مضاعفة.

"الأمبيرات".. الحل المكلف

أمام غياب الكهرباء الحكومية، لم يجد الأهالي بدًا من الاعتماد الكلي على المولدات الكهربائية الكبيرة الموزعة في الأحياء، وهو ما يعرف محليًا بنظام "الأمبيرات". ورغم أنها توفر الحد الأدنى من الإنارة وتشغيل الأجهزة البسيطة، باتت عبئًا ماديًا ثقيلًا يستنزف جيوب المواطنين.

قالت "أم خلف" (45 عامًا)، وهي ربة منزل من سكان مدينة الحسكة، لعنب بلدي: "نحن نعيش في دوامة لا تنتهي. الكهرباء النظامية ضيف ثقيل لا نراه إلا دقائق في اليوم، والأمبيرات تستنزف نصف دخلنا الشهري".

سعر "الأمبير" الواحد يرتفع باستمرار بحجة غلاء المازوت وتكاليف الصيانة، و"مع ذلك لا نحصل إلا على أربع أو خمس ساعات في المساء"، وفق السيدة، متسائلة، "هل يعقل أن نعيش في أغنى مناطق سوريا بالنفط ونشتري الكهرباء من المولدات بأسعار خيالية؟ نحن لا نطلب الرفاهية، نطلب فقط أن تبرد مياهنا في الصيف ونشحن هواتفنا في الشتاء".

وتشهد أسعار اشتراك "الأمبيرات" تخبطًا بين مدينة وأخرى، ففي القامشلي قد يصل سعر "الأمبير" الواحد إلى أرقام تتجاوز قدرة الموظف العادي، حيث تتدخل لجان البلدية لتحديد السعر، لكن أصحاب المولدات غالبًا ما يلوحون بالإيقاف نتيجة نقص المحروقات المدعومة أو غلاء قطع التبديل المستوردة بالدولار، مما يترك المواطن في مواجهة مباشرة مع العتمة.

الطاقة الشمسية للمقتدرين

خلال السنتين الأخيرتين، وبالتزامن مع اليأس من عودة التيار الكهربائي، انتشرت ألواح الطاقة الشمسية بشكل كثيف فوق أسطح المنازل والمحال التجارية. تحولت هذه التكنولوجيا من "خيار إضافي" إلى "ضرورة قصوى" لتغير ملامح المدن التي غطت الألواح الزجاجية أسطح أبنيتها.

إلا أن هذه "النهضة الضوئية" ليست متاحة للجميع، فتكلفة تركيب منظومة طاقة شمسية منزلية (تتضمن الألواح والبطاريات والإنفيرتر) تتراوح بين 1000 و3000 دولار أمريكي، وهو مبلغ خيالي بالنسبة للأغلبية العظمى من السكان الذين يعانون من تضخم الأسعار وانهيار القيمة الشرائية لليرة السورية.

قال "خليل"، وهو صاحب ورشة خياطة في مدينة القامشلي، "اضطررت لبيع جزء من ذهب زوجتي واقتراض مبلغ إضافي لتركيب منظومة طاقة شمسية. دونها كان عملي سيتوقف تمامًا، وعمالي سيجلسون في بيوتهم. الكهرباء النظامية مقطوعة منذ أشهر، والمولدات لا تعطي جهدًا كافيًا لتشغيل الماكينات الصناعية. الطاقة الشمسية أنقذت رزقي، لكنني أشعر بالأسى حين أرى جاري الفقير يعيش على الشموع لأنه لا يملك ثمن بطارية صغيرة".

غضب شعبي ورفض لسياسة التقنين

يتجاوز استياء الأهالي الجانب الخدمي المباشر ليصل إلى حالة من الرفض السياسي والاجتماعي لطريقة إدارة هذا الملف. وترصد التقارير المحلية باستمرار مطالبات سكان المنطقة لـ"الإدارة الذاتية" بضرورة الشفافية في توزيع الموارد النفطية وتخصيص ميزانيات أكبر لإصلاح محطات التوليد.

"أبو جاسم"، أحد أبناء ريف الحسكة الشرقي، عبر عن رفضه لهذا الواقع قائلًا، "نحن نسمع وعودًا منذ سنوات بقدوم محولات جديدة وإصلاح التوربينات، لكن الواقع يزداد سوءًا. انقطاع الكهرباء يعني انقطاع الماء، وتوقف آبار الري التي يعتمد عليها مزارعونا. نحن نرفض هذا التقنين الجائر، ومن حقنا كمواطنين في منطقة تضم أكبر حقول النفط والغاز في سوريا أن نحصل على أبسط مقومات الحياة. كيف نصدّر النفط والغاز للخارج ونحن نعيش في ظلام؟ هذا سؤال لم نجد له إجابة مقنعة حتى الآن".

الانعكاسات على القطاع الصحي والتعليمي

لم تتوقف أزمة الكهرباء عند حدود المنازل والمحال، بل امتدت لتضرب مفاصل حيوية كالمستشفيات والمدارس. في الحسكة، تضطر المستشفيات العامة للاعتماد على مولدات ضخمة تستهلك كميات هائلة من الوقود، مما يهدد بتوقف الأجهزة الحساسة مثل أجهزة غسل الكلى وحواضن الأطفال في حال تأخر وصول مخصصات المازوت.

أما في الجانب التعليمي، فيشتكي الطلاب من عدم قدرتهم على الدراسة ليلًا، خاصة في ظل انقطاع الإنترنت المرتبط بدوره بانقطاع الكهرباء عن أبراج التغطية.

قال الطالب الجامعي أيهم، "نقضي نهارنا في البحث عن مكان تتوفر فيه الكهرباء لشحن اللابتوب أو الهاتف لإكمال أبحاثنا. الدراسة في شمال شرقي سوريا أصبحت معركة مع الوقت والظلام".

فجوة اجتماعية

أفرزت أزمة الكهرباء واللجوء للطاقة الشمسية فجوة طبقية واضحة في المجتمع، فبينما تغرق أحياء الفقراء في ظلام دامس بمجرد غروب الشمس، تتلألأ أحياء الميسورين والتجار ومنتسبي "الإدارة" بالأنوار المنبعثة من منظومات الطاقة المتطورة.

هذا التباين خلق حالة من الاحتقان الشعبي، حيث يرى كثيرون أن الحلول الفردية (كالطاقة الشمسية) هي اعتراف ضمني بفشل الحلول الجماعية (الشبكة العامة)، مما يعفي السلطات المحلية من مسؤولياتها في توفير الخدمات الأساسية للجميع دون استثناء.

عامل يصلح مولدة أمبيرات بشمال شرقي سوريا - 5 حزيران 2025 (صحيفة روناهي)

المرضى أكبر المتضررين

مبالغ "طائلة" للانتقال تهريبًا من رأس العين نحو مناطق "قسد"

رأس العين – حسين الشعبو

يواجه سكان مدينتي رأس العين وتل أبيض، شمالي سوريا، صعوبة في تحمل التكاليف المرتفعة للسفر إلى محافظتي الرقة والحسكة شمال شرقي سوريا، سواء لأغراض العلاج أو غيرها، إذ ارتفعت تكلفة الرحلة للشخص الواحد من حوالي 150 دولارًا أمريكيًا إلى 230 دولارًا، وهو مبلغ يصعب على كثير من الأهالي توفيره.

ويعود ارتفاع تكاليف السفر إلى المحافظتين إلى اضطرار السكان لاستخدام طرق التهريب للتنقل بين الضفتين، نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية التي تجعل السفر المباشر مستحيلًا، ما أدى إلى ظهور وسطاء ومهربين يستغلون حاجة السكان، ويفرضون أجورًا مرتفعة مقابل تأمين العبور.

تقع رأس العين وتل أبيض بمحاذاة الحدود التركية، وتخضعان لسيطرة الحكومة السورية، وتحيط بهما جبهات القتال مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، وتعتبر الحدود التركية منفذهما الوحيد نحو الخارج.

ويضطر سكان المدينتين إلى الذهاب عبر طرق التهريب، للانتقال إلى مناطق الحكومة السورية الداخلية، عبر مناطق "قسد"، أو للوصول إلى مناطق الأخيرة، حيث تسيطر على شمال شرقي سوريا.

تفوق قدرة السكان

التقت عنب بلدي عددًا من الأشخاص الذين حاولوا السفر إلى محافظتي الرقة والحسكة، وقالوا إنهم لم يتمكنوا من تحمل تكاليف السفر المرتفعة.

اعتاد حمود الزكور (45 عامًا) من مدينة تل أبيض الذهاب إلى الرقة كل شهرين لتلقي العلاج، باعتباره مريض قلب ويحتاج إلى معاينات دورية لحالته الصحية.

تفاجأ حمود بأن المهرب طلب منه 220 دولارًا بدلًا من 150 دولارًا كما في السابق، وهو مبلغ كبير بالنسبة له ولا يستطيع دفعه كل شهرين، خصوصًا مع وضعه الصحي.

وقال حمود، إنه عند سؤاله عن سبب ارتفاع التكاليف، أجابه المهرب أن "قسد" شددت أمنيًا على جميع الطرق، مما اضطرهم لاستخدام مسارات جديدة ووسائل نقل مختلفة تكلفهم أكثر.

وأضاف حمود أن دفع 220 دولارًا للعبور إلى المحافظة أمر غير منطقي ويزيد من معاناته الصحية والمعيشية.

من جانبها، افتخار العلوان (42 عامًا)، من مدينة رأس العين، لم تعد قادرة على العبور إلى الداخل السوري لاستخراج الأوراق الثبوتية للعقار الذي تملكه في المدينة.

قالت افتخار، إنها ذهبت قبل شهر ودفعت 150 دولارًا، لكنها لم تتمكن من استكمال أوراقها، فاضطرت لتأجيل الأمر حتى تكتمل جميع المستندات.

وأضافت أن ارتفاع تكلفة الوصول إلى الحسكة أو الداخل السوري إلى 220 دولارًا أمريكيًا أمر غير مقبول وغير منطقي، خصوصًا بالنسبة للمعاملات الرسمية الضرورية.

استمرار "قسد" في التضييق على سكان المدينة سبّب لهم صعوبات "كبيرة" في إنجاز الأمور الرسمية والتنقل بين المحافظات، بحسب افتخار، التي طالبت بتحييد المدنيين عن النزاعات وتأمين وصولهم للداخل السوري دون معوقات.

ألغت حنان المراد (32 عامًا)، من بلدة سلوك في تل أبيض، سفرها إلى عائلتها في محافظة الرقة، بسبب صعوبة التكاليف المرتفعة للعبور.

حنان قالت لعنب بلدي، إن عبور الطريق سيكلفها مع أطفالها الثلاثة نحو 800 دولار أمريكي، وهو مبلغ يفوق إمكانياتها الحالية، ما دفعها لتأجيل الزيارة حتى تتحسن الأوضاع أو يُفتح الطريق بشكل كامل.

تشديد أمني يرفع التكاليف

قال محمد، أحد الأشخاص الذين يعملون على تهريب الأشخاص من تل أبيض ورأس العين إلى الداخل السوري (تحفظت عنب بلدي على نشر اسمه الأخير)، إن "قسد" شددت منذ تشرين الثاني 2025 إجراءاتها على كل المعابر، أبرزها معبر التفاحة والعالية، وجميع المعابر على طريق "M4" الدولي.

وأضاف أن "قسد" خلال الأسبوعين الماضيين أصبحت تستهدف السيارات القادمة من رأس العين بالرصاص الحي، ما أدى إلى إصابة أكثر من شخص، ودفعهم ذلك للبحث عن طرق أخرى أكثر أمانًا للمسافرين.

وبحسب ما ذكره محمد، فإن ذلك دفع المهربين للجوء إلى طرق ترابية نائية وبعيدة عن خطوط "قسد"، مما زاد المسافة وصعوبة النقل عبر الدراجات، واضطرهم إلى رفع تكلفة النقل على المسافر.

وقال إنه في حال عادت الأمور إلى سابق عهدها، سيعيدون التسعيرة المعروفة البالغة 150 دولارًا أمريكيًا للشخص الواحد.

وفي ذات السياق، تفرض "قسد" على المواد الغذائية والأدوية والمحروقات إتاوات تصل إلى 50% من قيمة هذه السلع، عند مرورها من المعابر التي تسيطر عليها باتجاه رأس العين، ما يسبب ارتفاعًا بأسعار السلع التي يصل بعضها منتهي الصلاحية، وفق ما رصدته عنب بلدي.

المنطقة الفاصلة بين مدينتي رأس العين وتل أبيض ومناطق قوات سوريا الديمقراطية - 2 أيار 2025 (عنب بلدي)

حوار كبار الشخصيات.. وإشكالية الامتناع عن البث

علي عيد

وضعت قناة "شمس" التلفزيونية الممولة من حكومة أربيل (كردستان العراق) نفسها أمام مشكلة عويصة، بعد إلغاء مقابلة الرئيس السوري، أحمد الشرع.

واتضح حجم الإرباك بعد روايات متتالية، من الإعلان عن البث، ثم التأجيل لأسباب تقنية، ثم الإعلان عن الامتناع عن البث، ثم خروج مدير القناة بتبريرات لا علاقة لها بالصحافة بل بالسياسة.

تشكل مثل هذه الحالة دليلًا على حساسية موقف الصحافة، وتطرح تساؤلات حول حوارات كبار الشخصيات، كيف تُحضَّر وتُدار، وهنا أحاول التطرق للمسألة المهنية الأخلاقية لا السياسية، وحدود المسؤولية والقانون.

أن تُسجَّل المقابلة مع رئيس أو زعيم، ثم تقرر القناة عدم بثّها، هذه ليست مقاطعة، بل قرار تحريري بعد الاطلاع على المحتوى، أي بعد أن أصبح الكلام "موجودًا"، وهو احتمال له كلفة عالية ويترك أثرًا على وسيلة الإعلام أطول من المقابلة نفسها.

قرار الامتناع عن البث أو النشر يُتخذ بدوافع مختلفة، مثل البعد السياسي أو الدعائي، أو ظروف تضع القناة في موقف محرج، أو ضغوط مباشرة أو غير مباشرة: سياسية، قانونية، إعلانية، أو أمنية، وما حصل مع "شمس" يدخل في إطار البعد السياسي الأمني، وهو أخطر أثر على مستقبل الوسيلة الإعلامية وموقف الجمهور منها.

هناك حالات معروفة أو قريبة من العلن جرى فيها إلغاء مقابلات قبل إجرائها، أو الامتناع عن البث بعد التسجيل، وبصرف النظر عن الأسباب، غالبًا ما وضعت وسائل الإعلام نفسها في مواقف صعبة، وهنا يمكن إيجاد طرق للتعويض أو التصحيح، مثل نشر مقاطع أو نصوص مكتوبة مع تفكيكها نقديًا، إلا إذا كانت المسألة متعلقة بقرار قضائي يغير في المجريات أو يمنع البث.

ويمكن إصدار بيان تحريري يشرح سبب عدم البث دون مواربة، وهو ما لم يحصل في حالة قناة "شمس"، بل خرج مديرها، إيلي ناكوزي، ليقدم رؤية تتحدث أحيانًا عن موقفه الداعم للقضية الكردية، وهذا ليس عيبًا لكنه ليس في المكان المناسب، وهو يشرح محاولته سحب تصريح بالتهدئة من الرئيس أحمد الشرع، وكأن الصحافة تلعب دور الوسيط السياسي، وهذا أبعد مكان عن مهمتها الأساسية.

كما قدم تبريرات لا تشرح سبب تهافت روايات القناة نفسها، ما زاد من مأزق المسؤولية التي لم تتحملها الوسيلة وباتت في يد الفاعل السياسي (الجهة الممولة).

عند الامتناع عن بث المقابلة المسجّلة تُطرح أسئلة مهنية مثل لماذا لم يجر تقدير المشكلة قبل التسجيل؟ وهل قرار الامتناع مهني أم سياسي أم دفاعي؟ وهل أُبلغ الجمهور بشفافية أم تُرك في العتمة لأن الإلغاء الصامت يضع الجهة الإعلامية في موقع "الفلتر" الذاتي للحقيقة، وهو ليس من مهمة الصحافة ولا تثق به الجماهير.

يكون الامتناع مبررًا مهنيًا، رغم خطورته، في حال تضمّن التسجيل اعترافات أو تحريضًا قد يعرّض أشخاصًا للخطر، وإذا خالف الضيف اتفاقًا مهنيًا واضحًا (كذب موثّق، معلومات مختلقة، كسر للشروط)، وكذلك إذ تبيّن أن المقابلة جرى الحصول عليها بتضليل أو ضغط غير أخلاقي. وفي هذه الحالات يكون الامتناع أقل ضررًا من بث المادة نفسها.

الامتناع عن بث مقابلة بعد تسجيلها ليس مجرد خطأ، بل فشل تحريري عندما لا يُشرح ويُؤطّر بشكل صادق، وهو لحظة كاشفة لطبيعة العلاقة بين السلطة والإعلام.

يجب على الإعلام تجنب حرمان الجمهور من سماع الطرف الآخر في لحظة مفصلية، حتى لو كان مختلفًا معه. وحوار كبار الشخصيات ليس حدثًا اعتياديًا، وهو أقرب إلى مفاوضة ذكية بين الصحافة والسلطة أو الرمزية أو النفوذ.

وغالبًا ما تُجرى هذه الحوارات في لحظات حساسة، مثل أزمة سياسية، انتقال سلطة، حرب، فضيحة، أو محاولة إعادة تموضع.

الحوار لا يأتي من الفراغ، بل من حالة يجب أن يقدرها المحاور ويكون مستعدًا لها ولعواقبها، لا أن يحجبها بعد أن يتم التسجيل، وهنا يأتي دور التقييم السياسي المسبق، والتحضير، وفهم شبكة المصالح والصراعات، والقدرة على تحمل الكلفة.

السؤال: هل من حق الجهة المقابلة بث الحوار في حال امتناع الوسيلة الإعلامية.

نعم، هذا حق أصيل ومشروع وأخلاقي، خصوصًا في القضايا الحساسة، وتبقى التسويات المتعلقة بالحقوق المادية والمعنوية رهنًا لتعاقد مسبق يجري بين الطرفين.

حوار كبار الشخصيات قد يبدو "نجاحًا مهنيًا" ظاهريًا، لكنه يصبح فشلًا إذا خرج بلا معلومة، بلا كشف، وبلا مساءلة، أو بامتناع عن البث بأبعاد سياسية وأمنية، لأن الجمهور في النهاية هو الحكم..وللحديث بقية.

هل تقوم السلطة بغسل أموال وأيدي المجرمين؟

غزوان قرنفل

يطفو هذا السؤال اليوم بإلحاح لا يمكن تجاهله، كلما أعلنت "لجنة محاربة الكسب غير المشروع" عن تسويات مالية مع رموز بارزة من منظومة الفساد في النظام السابق، وبدلًا من أن تكون هذه اللجنة بوابة للعدالة، ووسيلة لمحاسبة عادلة وشفافة، تبدو وكأنها تحولت إلى أداة لإعادة تدوير المال القذر، ومنح صكوك براءة لمن راكموا ثرواتهم فوق أنقاض وطن مدمّر، وعلى حساب دماء السوريين وجوعهم وكرامتهم.

ما يجري في هذا السياق ليس مجرد استرداد أموال منهوبة، ولا يمكن اختزاله في خطاب تقني مزعوم عن "تحصيل حقوق الدولة"، بل نحن أمام عملية أشبه ما تكون بعملية غسل أموال مكتملة الأركان، فهذه الأموال لم تُكتسب عبر مسارات اقتصادية مشروعة، ولا عبر منافسة عادلة، بل كانت ثمرة نظام فساد متكامل وامتيازات احتكارية وعقود مشبوهة، وسرقات منظمة، ونهب مباشر لمقدرات البلاد، جرى كله تحت حماية السلطة السابقة وبمباركتها، وبالقوة التي كانت تخنق أي اعتراض قبل أن يجهر به صاحبه.

لكن الأخطر من غسل المال، هو غسل الأيدي الملطخة بالدم، فحين يُتاح لرموز الفساد الذين كانوا جزءًا أصيلًا من آلة القمع أو شركاءها الاقتصاديين شراء حريتهم وتبييض صفحات سجلهم، أو الحؤول دون مساءلتهم مقابل تسوية مالية، فإن الرسالة التي ترسلها السلطة للناس واضحة وبشعة وصادمة، تقول فيها إن الجرائم قابلة للمساومة، والدم يمكن تسعيره، والعدالة ليست سوى بند تفاوضي على طاولة السلطة المتعطشة للمال.

إن هذه التسويات لا تمثل فقط انتهاكًا لمفهوم العدالة الانتقالية، بل هي إنكار صريح لها، فالعدالة لا تقوم على مبدأ "ادفع لتشتري حريتك"، ولا تُبنى على تجاهل السياق الذي أُنتجت فيه الثروة، العدالة تعني المساءلة، ومحاسبة المسؤولين وتعويض الضحايا وإنتاج قوانين وآليات عمل تضمن عدم التكرار، أما ما نشهده اليوم، فهو اختزال فجّ لكل ذلك في معادلة مالية باردة تُغلق فيها الملفات دون محاكمات ودون أي اعتبار لحقوق الضحايا أو كرامتهم.

إن حاجة السلطة إلى المال مهما كانت ضاغطة لا تبرر هذا المسار، فالدولة التي تتاجر بحقوق الضحايا وتبيع العدالة مقابل المال، إنما تشهر إفلاسها الأخلاقي قبل إفلاسها المالي، فلا يمكن تبرير بيع دماء الناس بحجة إنقاذ الخزينة العامة، ولا يمكن القبول بتحويل معاناة الملايين إلى فرصة استثمار سياسي أو مالي، فالأموال التي تأتي عبر هذا السبيل لن تشكّل دعامات صلبة لبناء دولة، بل تصبح مسارًا لاستمرار الظلم وتمكين أدواته من جديد.

إن هذا النهج الذي بدأ بـ"حمشو" وسيستمر بـ"الفوز" و"قطان" و"القاطرجي" وغيرهم، سيفتح بابًا بالغ السوء للمستقبل، فإذا كان المال قادر على غسل عار هؤلاء وتنظيف تاريخهم، وإعادتهم إلى المشهد بوصفهم "مواطنين صالحين" بعد تسوية من هذا القبيل، فما الذي يمنع منطقيًا أن نرى يومًا ما صفقة أكبر وأكثر فظاظة ووقاحة تفاجئنا فيها السلطة بعقد تسوية مشابهة مع بشار وماهر الأسد مثلًا، فتقوم بغسل ما نهباه من مال، وتغسل يديهما من دماء السوريين مقابل بضعة مليارات من الدولارات! لأن تسليع العدالة وجعل المال هو المعيار، يجعل كل شيء متوقعًا وقابلًا للبيع.

لعل أخطر ما في هذه السياسات ليس فقط ظلمها للضحايا، بل أثرها العميق على وعي المجتمع، لأنها تكرّس شعورًا عامًا بأن الجريمة أكثر ربحية من الامتثال للقانون، وأن الإفلات من العقاب أسهل الممكنات طالما أنك تملك الثمن، وأن الدولة لا تختلف في جوهرها عن العصابة سوى في الشكل والخطاب، وبهذا يُقوض ما تبقى من ثقة الناس بأي مشروع سياسي أو وطني، ويُغلق الباب أمام أي مصالحة حقيقية قائمة على الحق والعدالة والإنصاف.

العدالة ليست ترفًا، ولا مطلبًا أخلاقيًا يمكن تأجيله إلى ما بعد الاستقرار، بل هي شرط الاستقرار نفسه ومن دونها لن يكون ما يبنى سوى إعادة إنتاج لمنظومة الفساد ذاتها ولكن بوجوه جديدة وربما بشعارات مختلفة، أما الضحايا فسيبقون وقود هذا العبث، وسيُطلب منهم الصمت مرة أخرى باسم "الواقعية" و"المصلحة العليا للدولة"، وهنا لا يكون السؤال الحقيقي فقط: هل تقوم السلطة بغسل أموال المجرمين وتطهير أيديهم المغمّسة بدم السوريين؟ بل يصبح السؤال: إلى أي حد هي مستعدة للذهاب في هذا الطريق، وكم من الدم ستبيعه قبل أن تكتشف أن دولة بلا عدالة ليست دولة، بل مشروع سلطة مستبدة مؤجل الانفجار.

يعاني سكان المخيمات بؤس عام على سقوط نظام الأسد خاصة خلال المنخفضات الجوية الأخيرة نهاية عام 2025 (عنب بلدي)

طريق طويل نحو هدم آخر خيمة في سوريا

عنب بلدي
ملف العدد 726
الأحد 18 كانون الثاني/ يناير 2026

إعداد:
موفق الخوجة
محمد ديب بظت
عدي الحاج حسن

باقون في المخيم

تتكرر المعاناة الإنسانية في كل عام لسكان المخيمات في سوريا، خاصة بالشمالي الغربي، حيث تزداد الأزمات مع دخول فصل الشتاء، وما يرافقه من برودة في الطقس، فوق خيام قماشية غير مهيأة، وأعباء مالية إضافية على أهالٍ لا يجدون الحدود الدنيا من مقومات الحياة.

ومع انتهاء الحرب والمعارك في مساحات واسعة، يأمل السوريون بهدم الخيمة الأخيرة، إلا أن الطريق إلى ذلك لا يزال بعيد المنال، وسط أزمات اقتصادية تعصف بسوريا والسوريين، وقرى وبلدات ما زالت مدمرة، أو غير صالحة للعيش، خابت آمال أهاليها من العودة إليها بعد سقوط النظام. ووسط هذه الأزمات، تبدو المبادرات الحكومية، الرامية إلى إنهاء هذا الملف، خجولة ومخيبة لآمال سكان المخيمات، الذين عولوا طوال السنوات السابقة على منظمات وجمعيات خيرية، قلصت بدورها أيضًا من الدعم المقدم لهم مؤخرًا، ما انعكس سلبًا على الأهالي.

تروي عنب بلدي، في هذا الملف، قصص سكان من هذه المخيمات، تحدثوا عن معاناتهم والحال التي يعيشون فيها، وتبحث في موانع عودتهم، وأسباب بقائهم بالمخيمات، كما تناقش دور الحكومة والمنظمات، وخططها في هدم الخيام المتبقية، وطي صفحة البؤس الذي رافق اسم سوريا، على الصعيد الإنساني، طوال السنوات الماضية.

تزداد معاناة مخيم باراي باغ بالقرب من اعزاز بريف حلب الشمالي مع تساقط الثلوج – 31 كانون الأول 2025 (سانا)

بعد التحرير..
مآسٍ لم تنتهِ بعد

كـ"المستجير من الرمضاء بالنار"، يعود مدحت أحمد العلوش، إلى مخيمه بعد أن وجد قريته، قبر فضة في ريف حماة، قاحلة لا تصلح للحياة، ليقرر العودة إلى مخيمه في "تجمع لأجلكم" الواقع بين قريتي قاح وعقربات في ريف إدلب، حيث لا ماء في المخيم، ولا خبز، ولا سلال إغاثية تصلهم، فضلًا عن تهدم بعض المباني الأسمنتية التي بنوها، إثر هطول الثلج في المنطقة.

يعيش المدرّس أحمد (48 عامًا) في مخيم "تجمع لأجلكم" مع أولاده الثمانية، ويعتمدون جميعًا على راتب لا يتجاوز 125 دولارًا أمريكيًا، يتقاضاها بشكل شهري، يروي لعنب بلدي معاناته التي تتكرر في كل عام، خاصة من فصل الشتاء القاسي، وما يحمله من هموم مضاعفة، تصعّب ظروف الحياة على سكان المخيمات، سواء الخيام القماشية أو الأسمنتية، التي لا تقل سوءًا عن الأخرى.

إضافة إلى معاناته، يخشى أحمد أن يطالب صاحب الأرض التي يقام عليها المخيم باستعادة أرضه، كما فعل صاحب الأرض الذي بني عليها المخيم المجاور، والذي أخرج سكانه منه وجرّف الأراضي الزراعية، حيث يتساءل، إلى أين سيذهب، خاصة في فصل الشتاء.

وتبرز معاناة عائلة أحمد وجيرانه، وكذلك كل سكان المخيمات، في تأمين مواد التدفئة، مرتفعة الثمن، حيث يستعيض عنها بحرق الأحذية والقماش وكل ما يجد أمامه.

قصة أحمد مشابهة أيضًا لقصة بسام العبدو، الذي بقي في مخيم "الكرامة" برفقة أربعة من إخوته ووالديه، حيث يشكو من انعدام المياه والدعم بالسلال الغذائية.

يعيش أيضًا بسام مع أولاده الثمانية، حيث وصل أحدهم إلى مرحلة الشهادة الثانوية (البكالوريا)، على راتب لا يتجاوز 120 دولارًا.

ويطالب سكان المخيمات، الذين التقتهم عنب بلدي، بالدعم المالي، إضافة إلى المساهمة في إعادة بناء بيوتهم المهدمة، التي هجروا منها ولم يستطيعوا العودة إليها.

ويجمع سكان المخيمات الذين قابلتهم عنب بلدي على تراجع حملات المنظمات المدنية والإغاثية منذ سقوط نظام الأسد، مع توجه هذه المنظمات إلى ملفات أكبر على مستوى سوريا، بعدما كان نشاطها محصورًا في شمال غربي سوريا.

وبينما يقتصر الدور الحكومي في المخيمات على مشاريع محدودة، منها تعبيد بعض الطرق أو الاستجابة للحالات الطارئة، يطالب المهجرون بدور أكبر في بلداتهم ومدنهم الأصلية ما يتيح لهم العودة إليها.

بعد التحرير..
المخيمات ما زالت موجودة

يأمل السوريون، بعد انتهاء العمليات العسكرية في سوريا منذ سقوط النظام، في 8 من كانون الأول 2024، بإزالة الخيام التي كانت رمزًا لمعاناة السوريين طيلة السنوات الماضية، والتي تبرز إلى الواجهة مع مرور فصل الشتاء، واشتداد العواصف والبرد.

ومن ضمن أكثر من سبعة ملايين نازح في سوريا، لا يزال 1.79 مليون شخص يقيمون في 1782 مخيمًا للنازحين، في شمال غربي وشمال شرقي سوريا، بحسب تقرير للأمم المتحدة، صدر في تشرين الثاني 2025.

وفي حين يعيش نحو 90% من السوريين تحت خط الفقر، فإن 70% منهم يعيشون في فقر مدقع. مناطق واسعة، وفق الباحث.

وأشار إلى أن ما يُشجع على طرد "قسد" من ريف الرقة الشرقي هو كثرة الهجمات التي تقوم بها ضد الجيش السوري في منطقة معدان.

ولكن مع ذلك، يرى المثقال أن المعارك التي ستندلع لن تكون سريعة، لأن خطوط الإمداد مفتوحة التخلي عن هذه المناطق لرفع أوراقها التفاوضية.

مليونا منزل مدمر

تعرضت مئات الآلاف من المنازل في سوريا للدمار الكلي أو الجزئي بسبب العمليات العسكرية، خاصة القصف الذي مارسه النظام السابق، من خلال مدفعياته وديباباته.

الأمين العام المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبد الله الدردري، قال إن عدد المنازل المدمرة كليًا أو جزئيًا في سوريا يقترب من مليوني منزل، بينها 375 ألف منزل دُمِّر بالكامل، وأكثر من مليون ونصف مليون منزل تضررت جزئيًا.

وأضاف الدردري أن "تكلفة إعادة بناء هذا العدد من المساكن وحدها تتطلب عشرات المليارات من الدولارات، وهذا دون حساب القطاعات الأخرى المتضررة".

"التدمير المادي الهائل ليس هو الخسارة الوحيدة"، بحسب الدردري، موضحًا أن "الاقتصاد السوري تكبد خسائر بنيوية عميقة، وأن الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز اليوم 30 مليار دولار فقط، في حين كان من المفترض، وفقًا لتقديرات سابقة، أن يبلغ 125 مليار دولار بحلول عام 2025، أي أن سوريا تخسر فعليًا أكثر من ثلاثة أرباع قدرتها الاقتصادية المتوقعة".

ومن المتوقع أن تتراوح تكاليف إعادة إعمار الممتلكات المادية المتضررة بين 140 مليار دولار و345 مليار دولار، مع تقدير متحفظ يصل إلى 216 مليار دولار، بحسب تقديرات البنك الدولي، في حين ذهبت تقديرات أخرى لأرقام أعلى، إذ قدّر وزير الاقتصاد والصناعة السوري، محمد نضال الشعار، التكلفة بتريليون دولار.

ويشمل ذلك 75 مليار دولار للمباني السكنية، و59 مليار دولار للمنشآت غير السكنية، و82 مليار دولار للبنية التحتية. ومن المتوقع أن تحتاج محافظتا حلب وريف دمشق إلى أكثر قدر من استثمارات إعادة الإعمار، بحسب تقرير البنك الدولي الذي صدر في 21 من تشرين الأول 2025.

المهجرون في سوريا مع نهاية 2025

أضرار المخيمات خلال الشتاء الحالي

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – 6 من كانون الثاني 2026

موانع العودة..
دمار البيوت والاقتصاد والبنية التحتية

يقف آلاف السوريين النازحين في مخيمات الشمال، بعد مرور عام على تحرير بلداتهم، عند مفترق طرق. لم يعد الأمان هو الشرط الوحيد لعودة النازحين إلى ديارهم، فقد برزت تعقيدات حولت حلم العودة إلى مستحيل. التحرير لم يحرر النازحين بعد من قيود واقعهم، والعودة الآمنة تبقى مرتبطة بحل يجمع بين إعادة الإعمار المادي واستعادة البنى الخدمية وخلق بيئة اقتصادية تسمح بإعادة بناء الحياة.

ودون ذلك، ستظل المخيمات "مؤقتة" بطريقة قاسية، وحلم العودة مجرد أمنية تذوب مع كل شتاء.

حلم المأوى

تقف حقيقة الدمار العمراني الشامل الذي خلّفته الحرب حاجزًا ماديًا ونفسيًا أمام العودة، فالبيت ليس مجرد جدران وسقف، إنه الشرط الأول والأساسي لأي حديث عن عودة.

من خلال جولة ميدانية أجرتها عنب بلدي في أحد مخيمات الشمال السوري، يتحدث سليمان أبو داود (45 عامًا) من دير الزور، ويُلخص المفارقة بالقول، "خرجنا من بيوتنا شبابًا عزابًا، وتزوجنا وصارت لدينا عائلات، وسنعود إليها اليوم أرباب عائلات، فالبيت لم يعد يتسع لنا".

وأضاف أن المنزل الذي كان يؤويهم يحتاج إلى إعادة تأهيل بتكلفة 4000 دولار، وتمثل هذه التكلفة حاجزًا لا يمكن تجاوزه في ظل الظروف الاقتصادية الخانقة.

أما عصري بكر الظاهر (52 عامًا) أحد قاطني المخيمات فوصف واقعه لعنب بلدي بأن منزل العائلة مدمر ومسوّى بالأرض، كما فقد كل ما يملك من أثاث ومتاع، مضيفًا أن "تكلفة إعادة تجهيز منزل بسيط وتأمين مستلزمات المعيشة أصبحت فلكية مقارنة بالدخل المعدوم".

ويتساءل، "حتى لو بنينا الجدران، من أين نأتي بالأثاث؟ أين نؤمّن لقمة العيش وسط غياب فرص العمل؟".

من جانب مشابه، يروي المواطن غضبان أبو حمزة تفاصيل صادمة حول الارتفاع الجنوني في أسعار العقارات، إذ قال، "لقد بعت منزلي قبل التحرير بمبلغ 6000 دولار، لكن المنزل نفسه اليوم تجاوز سعره 30 ألف دولار"، بحيث وصل إلى خمسة أضعاف القيمة السابقة، متحسرًا على التغيير وعجزه عن إعادة الشراء أو الاستقرار مرة أخرى في منطقته الأصلية.

الكابوس الاقتصادي

وسط الظروف التي يعيشها النازحون في مخيمات الشمال السوري، تبرز ظاهرة فقدان الأمل في بناء مستقبل اقتصادي داخل الديار المدمرة، فالواقع المعيشي صعب للغاية، وتتلاشى قيمة الجهد مقابل غلاء فاحش يطول أبسط مقومات الحياة.

يتحدث بشار السعد عن واقع العمل في منطقته، مشيرًا إلى أن فرص العمل المتاحة لا توفر الحد الأدنى من الكرامة المعيشية.

ويؤكد أن الأجور اليومية التي يتقاضاها العمال أصبحت زهيدة جدًا ولا تتناسب مطلقًا مع ساعات العمل الطويلة أو الجهد المبذول.

"أعمل يومًا كاملًا مقابل أجر لا يكفي لتأمين وجبة طعام واحدة للعائلة، فكيف أعود لبلدي في ظل هذا الواقع؟"، يطرح بشار تساؤلًا وسط الغلاء الفاحش في الأسعار وصعودها المستمر، بينما دخله ثابت لا يتغير.

ويضيف أن العودة الطوعية والآمنة للنازحين لا يمكن أن تتحقق بمجرد توقف العمليات العسكرية، بل تتطلب أمانًا معيشيًا يبدأ بخلق فرص عمل حقيقية بمرتبات عادلة، وضبطًا في أسعار السلع الأساسية، ودعم مشاريع للعائدين تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم.

تظهر معاناة جاسم العلي من ريف حلب والمقيم بأحد المخيمات شكل آخر، فيروي عائق عودته من ناحية اقتصادية وخدمية في الوقت نفسه، ويقول لعنب بلدي، إنه يملك أرضًا في قريته ولكنه يعجز عن البناء بسبب تعقيدات التراخيص وتكاليفها الباهظة.

"حلمي اصطدم بواقع حيث تفرض البلدية رسوم ترخيص تصل إلى 500 دولار أمريكي، أنا أملك الأرض، لكن لا أستطيع وضع حجر واحد فوقها"، أضاف جاسم، "هذا المبلغ الضخم يعادل تكلفة بناء الغرف نفسها، ولا أملك منه شيئًا"، بحسب جاسم الذي يصارع يوميًا لتأمين لقمة العيش لعائلته.

شلل خدمي

يبرز الواقع الخدمي في المدن والقرى التي تحررت حديثًا كمشهد يقف عائقًا يصطدم به النازحون، فهي تفتقر لأبسط مقومات الحياة البشرية.

فبين شبكات مياه معطلة، وانقطاع تام للتيار الكهربائي، وقطاع صحي يترنح بين التحسن في مراكز المدن والغياب التام في الأرياف، يجد المواطن السوري في المخيمات الشمالية نفسه أمام خيارين: إما البقاء في مخيم يفتقر لخصوصيته كموطن أصلي، أو العودة إلى دار تعاني من صعوبات في الخدمات المقدمة من كهرباء وماء وقطاع صحي متهالك وسط الركام.

في أحد مخيمات الشمال، يتحدث منهل العياش (48 عامًا) عن صورة الواقع في منطقته الأصلية في ريف حماة، والتي يصفها بـ"المنكوبة خدميًا"، وقال لعنب بلدي، "الخدمات سيئة بشكل لا يمكن وصفه، لا يوجد ماء يصل للمنازل، والكهرباء غائبة تمامًا، وبالنسبة لي، العودة إلى بيت بلا ماء أو كهرباء تعني حكمًا بالانتحار المعيشي على أطفالي"، خاصة في ظل غياب أي جهود لترميم المرافق العامة التي دمرتها الحرب وبنيتها التحتية.

بينما قال محمد حسن العبد الله، المنحدر من ريف حمص، "لم نستطع العودة، ولم نشعر بأننا تحررنا، فقط تخلصنا من نظام مجرم، لكن لم نشعر بلذة النصر لعدم عودتنا، كل سكان قريتي والقرى المجاورة لم يعد أي شخص أو عائلة لتلك القرى إلا القليل من العائلات، فالخدمات لا تشجع على العودة، ولا يوجد كهرباء ولا مياه ولا مدارس للأطفال ولا خدمات طبية أو مركز طبي".

الشتاء في المخيمات..
احتياجات كبيرة وإمكانيات ضعيفة

+ 95%

من سكان المخيمات غير قادرين على تأمين مواد التدفئة

+ 83%

من العائلات لم يحصلوا العام الماضي على إمدادات التدفئة

+ 71%

من سكان المخيمات يخفضون احتياجاتهم الأساسية لتأمين التدفئة

المصدر: فريق منسقو استجابة سوريا
مكان الرصد: شمال غربي سوريا
تاريخ صدور التقرير: 23 من تشرين الأول 2025

خطط حكومية ومدنية.. الهدف: هدم آخر خيمة

مع امتداد معاناة سكان المخيمات من عام إلى آخر، لم يعد البرد وحده هو المشكلة، بل أصبح كاشفًا لواقع أعمق يتجاوز الطقس.

المخيمات التي أُنشئت في الأصل كحل مؤقت للنازحين تحولت مع مرور الوقت إلى تجمعات سكنية شبه دائمة، يعيش فيها آلاف الأطفال والعائلات دون بنية تحتية حقيقية، ودون ضمانات واضحة للسلامة أو الحد الأدنى من الاستقرار.

وفي محاولة ما بعد "التحرير"، تبرز المخيمات كأحد أكثر الملفات حساسية وتعقيدًا، كونها تمس بشكل مباشر مسؤوليات الدولة تجاه مواطنيها، فبين الحديث عن إعادة تنظيم المدن والبلدات، وتأهيل المناطق المتضررة، يبقى مصير مئات آلاف النازحين معلقًا داخل خيام لم تصمم لتحمل سنوات من البرد والمطر والحر، في ظل غياب خطط معلنة لإغلاق المخيمات أو تأمين بدائل سكنية مناسبة.

هذا الواقع يطرح تساؤلات حول دور المحافظات ووزارة الشؤون الاجتماعية في إدارة هذا الملف، وحول طبيعة السياسات المتبعة للتعامل مع المخيمات، فهل ينظر إليها كمرحلة انتقالية يُفترض إنهاؤها، أم كواقع قائم يجري التعامل معه عبر حلول جزئية وموسمية، كما يفتح الباب أمام النقاش حول حدود الاعتماد على بيانات موحدة لتحديد المستفيدين بدقة، إضافة إلى عقد اجتماعات دورية لمراجعة سير البرامج وتقييم الفجوات، مع إشراك المجتمع المحلي في تحديد الأولويات.

وأشار جنيد إلى أن أبرز التحديات التي تواجه هذا الملف تتمثل في محدودية التمويل مقارنة بحجم الاحتياجات المتزايدة، وضعف البنية التحتية داخل المخيمات، إلى جانب الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية، ما يفرض تحديات إضافية على استدامة البرامج والخطط المطروحة.

"إجراءات محدودة لكن ضرورية"

"واقع المخيمات المنتشرة في ريف المحافظة يعكس أزمة إنسانية ممتدة، حيث أدت قلة إعادة الإعمار وتراجع الدعم الإغاثي إلى تفاقم هشاشة الظروف المعيشية"، وفق جنيد.

وأشار إلى أن آلاف العائلات لا تزال تعتمد على الخيام كمأوى مؤقت، فيما تزداد الحاجة إلى حلول أكثر استدامة لمواجهة التحديات اليومية.

وحول حماية السكان من مخاطر البرد والفيضانات خلال الشتاء، قال جنيد إن المديرية، بالتنسيق مع إدارة المناطق والمنظمات الإنسانية، نفذت مجموعة من الإجراءات الوقائية، تشمل تعزيز السواتر الترابية حول المخيمات، وتحسين شبكات تصريف المياه في بعض المواقع، بالإضافة إلى توزيع مواد التدفئة والعوازل البلاستيكية، ورغم محدودية هذه التدابير، فإنها ضرورية لتقليل المخاطر المرتبطة بالظروف المناخية القاسية.

من بين إجراءات حماية السكان من مخاطر البرد خلال الشتاء:

· تعزيز السواتر الترابية.

· تحسين شبكة تصريف المياه.

· توزيع مواد التدفئة والعوازل ا لبلا ستيكية .

وعن إعادة توطين العائلات، أوضح جنيد أن هناك مشاريع مطروحة بالتعاون مع منظمات إنسانية لإعادة الإعمار في القرى والبلدات، لكن التمويل يغطي نسبة ضئيلة من الاحتياجات، ما يجعل الاعتماد على الخيام هو الواقع السائد حاليًا، مع السعي لتوسيع نطاق هذه المشاريع عند توفر الدعم.

وأشار جنيد إلى أن المسؤولية موزعة بين المديرية والمنظمات الإنسانية، إذ تتحمل المديرية عبء التنسيق والإشراف على المخيمات، بينما يتركز الدور الأكبر في توفير الخدمات والإغاثة على المنظمات. وأكد أن هذا التداخل يفرض تحديات إضافية في وضوح المسؤوليات وضمان استدامة الدعم.

وعن المخيمات التي تحولت إلى تجمعات سكنية دائمة، أشار جنيد إلى أن التعامل معها يقتصر على حلول جزئية، مثل مد شبكات بدائية للصرف الصحي والمياه، والاعتماد على صهاريج المياه والمولدات الكهربائية، مع الإشارة إلى أن هذه الإجراءات لا ترقى إلى مستوى التخطيط العمراني المطلوب، ما يجعل الحاجة إلى مشاريع بنية تحتية شاملة أكثر إلحاحًا.

وكان محافظ حلب، عزام غريب، أشار على هامش فعالية "حلب ست الكل"، إلى أن العام الحالي 2026 لن ينتهي قبل أن تحتفل المحافظة بفك آخر خيمة في المخيمات المنتشرة في شمال سوريا، في إشارة إلى التزام الحكومة بخطة تدريجية لإغلاق المخيمات وإعادة سكانها إلى مساكن آمنة وكريمة.

دور مكمل لا أساسي

مع تصاعد حدة الشتاء، تشهد المخيمات تراجعًا ملحوظًا للدعم الإنساني مقارنة بحجم الاحتياجات المتزايدة، فسنوات النزوح الطويلة أرهقت مصادر التمويل، وقلصت هامش الاستجابة، فيما باتت رقعة التدخل أوسع، لتشمل مخيمات ما زالت قائمة، إلى جانب مناطق سكنية متضررة وسكان يواجهون ظروفًا معيشية صعبة.

وفي ظل هذا الواقع، تجد المنظمات نفسها أمام تحدٍ مضاعف، يتمثل في محاولة سد الثغرات عبر حملات موسمية ومبادرات محدودة، لا ترقى غالبًا إلى تلبية الاحتياج الكامل، لكنها تشكل شريان دعم أساسي لآلاف العائلات.

وبينما تتركز الجهود على الحد من آثار البرد وتأمين الحد الأدنى من مقومات الحياة، يبقى هذا التدخل محكومًا بإمكانات محدودة، ما يسلّط الضوء على حجم العبء الذي تتحمله الجمعيات الإنسانية في مواجهة أزمة تتجاوز قدرتها على الاستمرار طويلًا.

ويصف مدير البرامج في فريق "ملهم التطوعي"، بـراء بابـوللي، فصل الشتاء الحالي بأنه من الأقسى على المخيمات، في ظل الحديث المتكرر عن عواصف ثلجية وموجات صقيع، تتزامن مع تراجع واضح في حجم الدعم الإنساني الموجّه للنازحين، بعد سنوات طويلة من المعاناة المستمرة.

وأشار، في حديث إلى عنب بلدي، إلى أن التفاعل مع سكان المخيمات بات محدودًا، سواء على مستوى التبرعات الفردية أو عبر التمويل الدولي والمنظمات الإنسانية، لافتًا إلى أن هذا التراجع يأتي في وقت توسعت فيه رقعة الاحتياج بعد التحرير، لتشمل مناطق جديدة، من مخيمات ما زالت قائمة، إلى منازل شبه مدمرة، وصولًا إلى سكان مدن يواجهون ظروفًا معيشية صعبة.

وأوضح أن المنظمات الإغاثية تحاول سد بعض الثغرات عبر حملات ومبادرات متكررة، إلا أن هذه الجهود تبقى محدودة التأثير، ولا تتجاوز إطار التخفيف المؤقت من الحاجة، معتبرًا أن الحل الجذري يكمن في دور الحكومة، من خلال توفير بيئة عمل مناسبة، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل تمكن العائلات من الاعتماد على نفسها، سواء في ترميم منازلها أو تأمين احتياجاتها الأساسية.

وأضاف بابوللي أن المخيمات تحتاج إلى مقاربة مختلفة، تتجاوز الحملات الموسمية، عبر العمل على مشاريع ترميم وبناء حقيقية، تساهم في إعادة النازحين إلى مساكنهم الأصلية، ووضع حد لحالة النزوح الممتدة التي تحولت، مع مرور الوقت، إلى واقع دائم.

ويعمل الفريق أيضًا على مشاريع لدعم النازحين للعودة إلى منازلهم، من خلال حملة "حتى آخر خيمة" التي تهدف إلى إنهاء معاناة المخيمات وإعادة الناس إلى بيوتهم حتى لا تبقى خيمة واحدة.

إلى جانب ذلك، يدير الفريق منذ ثلاث سنوات حملة "خيرك دفا"، التي توفر البطانيات والحطب والفحم والمازوت لتخفيف معاناة سكان المخيمات خلال الشتاء، حتى لو كانت الوسائل بسيطة.

> الخطة الوطنية تحت شعار (وطن بلا خيمة) تهدف إلى إلغاء المخيمات بشكل تدريجي.
>
> عبد الرحمن جنيد
> معاون مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل بإدلب

إحدى الغرف في مخيم قرية الأشرفية في ريف حماة – 5 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/إياد عبد الجواد)

حلب.. بعد أن صمت السلاح

أحمد عسيلي

انتهت المعارك إذًا في حيّي الشيخ مقصود والأشرفية بمدينة حلب، ودخلت قوات الدولة السورية إلى الحيّين بموجب اتفاق مع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، ليعود إلى المدينة هدوء نسبي بعد أيام من توتر عاشته البلاد بأكملها. من الناحية العسكرية، يمكن النظر إلى ما جرى بوصفه خاتمة مرحلة محددة جدًا من الصراع، أو تسوية مؤقتة فرضتها موازين القوة، من دون أن يكون هناك رضا كامل لدى أي من الطرفين، غير أن الاكتفاء بهذا التوصيف يبقى اختزالًا مُخلًا، لأن ما يهم فعليًا، كمجتمع وشركاء في وطن واحد، لا يبدأ عند توقف الاشتباكات، بل يمكن القول إنه يبدأ بعدها مباشرة.

فالحرب، بمعناها الأوسع، لم تنتهِ، ما زالت إشكالية شرقي سوريا قائمة، ومعَ زال اتفاق 10 من آذار معلقًا من دون تنفيذ فعلي، ما يعني أننا أمام احتمال مرحلة توتر جديدة، بشقيها العسكري والنفسي، وإذا كان دور الأفراد والمجتمع محدودًا في التأثير على المسار العسكري ومنع تدهور جديد، فإن القدرة على التأثير في التداعيات النفسية والاجتماعية تبقى ممكنة، بل أساسية، نحن ما زلنا في الأيام الأولى لما بعد هذه المواجهة، وهي مرحلة شديدة الحساسية، لأن ما يُقال خلالها، وما يُضخ عبر الخطاب العام، يسهم مباشرة في تشكيل مستقبل العلاقة بين الكرد ومحيطهم الأوسع، ولا سيما المكوّن العربي، ربما بشكل أعمق وأطول أمدًا من أثر المعركة نفسها.

تُظهر التجارب المرتبطة بالحروب أن السلاح قد يصمت سريعًا، لكن جراحه النفسية، خاصة في البدايات، تبقى في ذروة حضورها، فالشروخ التي تخلّفها المواجهات تبقى مكشوفة وحادة ومؤلمة، الجرح الحديث يفرض نفسه على الأفراد والجماعات، فيسيطر على العقل والتفكير، ليظهر في شكل غضب وتوتر وحساسية مفرطة وشعور متضخم بالتهديد، وخلال الأسبوع الماضي، بدأت هذه الأعراض بالظهور بوضوح، من خلال حوادث اعتداء متفرقة، وتوترات لم تقتصر على الجغرافيا السورية، بل امتدت إلى أماكن أخرى، ما يشير إلى أن الصراع بات يُحمّل نفسيًا خارج مكانه الأصلي.

في هذه المرحلة المبكرة، يكون الألم في أقصى درجاته، ويكون العقل في موقع دفاعي، ومع ذلك، فإن ما يُقلق ليس حضور هذا الألم بحد ذاته، فهو متوقع ومفهوم، بل وضروري لإحداث نوع من التوازن النفسي، لكن المشكلة في الطريقة التي يُدار بها، فالزمن، في الظروف الطبيعية، يتكفّل بتخفيف حدّة الجرح، ويتيح عودة تدريجية لصوت العقل، بشرط ألا يتم تثبيت الألم أو تغذيته باستمرار عبر خطاب تحريضي يعيد فتح الجرح في كل مرة.

اللافت في هذا السياق أن التحريض لم يصدر فقط عن جمهور منفعل أو عن أصوات هامشية، بل شارك فيه مثقفون وناشطون من الطرفين، لغة حادة، ثنائية، تقوم على الاختزال والتعميم، وتحوّل مشاعر الخوف والغضب إلى خطاب مبرّر، في كثير من الحالات، لا يكون هذا الخطاب تعبيرًا عن حرص حقيقي على الضحايا أو على المستقبل، بل وسيلة لإعادة التموضع، أو لبناء دور قيادي، أو لمعالجة جروح شخصية قديمة تحت غطاء قضية عامة.

وفي كل مرة، يدفع الضعفاء الثمن، ليس من يكتبون البيانات، ولا من يحرّضون من مسافة آمنة، بل الأفراد العاديون الذين يجدون أنفسهم مطالبين بحمل مشاعر عدائية لا تشبههم، والانخراط في صراعات لم يختاروها، هؤلاء هم من يتحملون العبء النفسي اليومي، ويعيشون القلق، ويخشون أن يتحول الجرح الحديث إلى حالة دائمة، لا لأن الزمن لم يشفه، بل لأن الخطاب العام رفض أن يسمح له بالالتئام.

ما نشهده اليوم هو موجة انفعالية جماعية، تتداخل فيها مشاعر الخوف والغضب والإحساس بالتهديد والكرامة المجروحة، وهي جزء طبيعي من تداعيات أي صراع مسلح، غير أنها، بطبيعتها، مؤقتة، وخطورتها لا تكمن في شدتها، بل في السماح لها بأن تتحول إلى مرجعية ثابتة للمواقف، أو إلى أساس دائم للحكم على الجماعات.

حين يفقد الفرد قدرته على ضبط انفعاله، ويترك الغضب يحدد موقفه، يبدأ التدهور النفسي، عندها، لا يعود الصراع سياسيًا أو اجتماعيًا فقط، بل يتحول إلى صراع داخل الجهاز النفسي ذاته، الكراهية هنا لا تكون موقفًا واعيًا، بل استجابة تلقائية، تُغذّى بخطاب مبسّط وزائف، يقدّم تفسيرًا جاهزًا للعالم، ويعفي الفرد من عناء التفكير والتحليل.

من هنا تبرز أهمية ما يمكن تسميته بالحماية النفسية، لا بمعنى الانسحاب أو اللامبالاة، ولا بمعنى إنكار المظالم أو تمييع الخلافات، بل بمعنى السماح للجرح بأن يمر بمساره الطبيعي نحو الالتئام، بدل تثبيته أو استثماره، الحماية النفسية تعني بناء مسافة داخلية بين الشعور والموقف، بين الفرد والجماعة، والاحتفاظ بهدوء كافٍ يسمح للعقل بالعودة إلى موقعه.

في هذه المرحلة، قد يكون أهم ما يمكن فعله هو حماية النفس من الانجرار ومن تحويل الألم العابر إلى قطيعة دائمة، فالمستقبل لا يُصنع فقط بالاتفاقات العسكرية، بل بالقدرة على إدارة ما بعد المعركة نفسيًا واجتماعيًا، وما سنقوله ونفعله اليوم، في لحظة الجرح الطري، سيترك أثره لفترات طويلة، شئنا أم أبينا.

الذمة التي أُغلقت قبل أن تُفتح العدالة

لمى قنوت

تراكم السلطة الانتقالية سياسات تتعارض مع بناء عدالة انتقالية تعالج انتهاكات الماضي والحاضر، ولا تؤسس لإرساء دولة القانون والمؤسسات، وتبرز التسويات أو الصفقات التي أبرمتها مع بعض مرتكبي الجرائم والانتهاكات الجسيمة التفافًا على العدالة الانتقالية، وتفريغًا لمضمونها وهدفها، وهدرًا لحقوق الضحايا وحقهم في معرفة الحقيقة والمحاسبة وجبر الضرر، والتي بدأت مع تعويم مجرمين كفادي صقر، أحد مرتكبي مجزرة التضامن وواحد من قياديي ميليشيا "قوات الدفاع الوطني" خلال حكم النظام البائد، وإشراكه ضمن مسار "السلم الأهلي"، وتبرير وجوده وآخرين بحجة "أهمية دورهم في تفكيك العقد، وحل المشكلات"، كما ورد في المؤتمر الصحفي الذي عقده عضو "اللجنة العليا للحفاظ على السلم الأهلي" حسن صوفان في منتصف العام الماضي، والذي تحدث فيه عن "إعطاء الأمان" لشخصيات كصقر، "لم تثبت بحقهم تهم جسيمة" بحسب قوله، في تعدٍ واضح على دور هيئة العدالة الانتقالية، وعفو وإفلات من المساءلة والعقاب، إضافة إلى منحهم نفوذًا وسلطة كمدخل لمن يريد إبرام تسوية مع السلطة الانتقالية، دون تحقيقات شفافة، ومحاكمات، وكشف للحقائق، ورد الاعتبار والحقوق لمجتمعات الضحايا، وضمان عدم تكرار الجرائم.

علا منسوب الإفلات من العقاب والالتفاف على مسار العدالة الانتقالية، وأصبح مؤسساتيًا، عبر إعلان رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الكسب غير المشروع، باسل سويدان، بأن "التسويات التي تُنجز مع عدد من رجال الأعمال، ومن بينها تسوية رجل الأعمال محمد حمشو، تندرج ضمن إطار مبادرة الإفصاح الطوعي عن الكسب غير المشروع، بوصفها تسوية اقتصادية قائمة على المقاصة"، وبأنها تهدف إلى "استرداد المال العام، وإعادته إلى الدولة السورية عبر مسار قانوني ومؤسسي منضبط، مع إعادة إدماج المال والأعمال الناتجة عن الكسب غير المشروع في الدورة الاقتصادية النظامية"، وتوجيهها لاحقًا نحو أغراض تخدم الاستقرار الاقتصادي، وإعادة الإعمار والتنمية المستدامة، وأوضح سويدان فوائد التسويات القائمة عبر المقاصة المالية، بأنها تفكك اقتصاد الظل، وتنهي الذمم المرتبطة بالكسب غير المشروع التي ارتبطت سابقًا بتداخل المال مع النفوذ والسلطة، وتسهم في طي صفحة الماضي، والانخراط في مرحلة جديدة قائمة على الشفافية والالتزام وسيادة القانون، وحدد سويدان أن مدة برنامج الإفصاح الطوعي محددة بستة أشهر لمن يريد اغتنام هذه الفرصة، باعتبارها توازن بين "استرداد المال العام، وتعزيز السلم الأهلي، وبناء اقتصاد مستقر ومنتج"، ومن المعروف بأن حمشو كان إحدى الواجهات الاقتصادية لنظام الأسد.

قراءة في خطاب سويدان

سعى سويدان في خطابه إلى شرعنة التسويات، والتطبيع معها، وجعلها سياسة عامة مستدامة، واستند خطابه إلى ركائز لغوية مفاهيمية أعاد فيها توصيف الجريمة الاقتصادية بوصفها ذمة مالية، و"كسبًا غير مشروع"، مغلقًا الباب أمام العدالة في قضايا الفساد الممنهج، والنهب المرتبط بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتربح منها، وهو اختزال قانوني واقتصادي وسياسي، وخطاب وسلوك يفصل الجريمة عن سياقها البنيوي، ويغيب الضحايا، بالإضافة إلى أن ربط السلم الأهلي لتبرير التسويات والعفو أو تأجيل المحاسبة تعتبر صيغًا كلاسيكية لتفريغ العدالة الانتقالية من معناها.

ومع تعريف المقاصة بأنها إنهاء ذمم مرتبطة بالكسب غير المشروع، تكون هذه التسويات قد أغلقت الباب القانوني أمام مطالبة الدولة باسترداد المال العام أو الأصول أو فرض غرامات، ومطالبة القضاء بإنزال العقوبة أو المسؤولية الجنائية، ومطالبة الضحايا بجبر الضرر، ومعرفة الحقيقة، والاعتراف الرسمي بالانتهاك، وعدم التكرار، والمساءلة، والتي هي ركائز أساسية في العدالة الانتقالية، لا يمكن اختزالها بمطالبة مالية.

وتكمن الخشية من عبارات مثل "طي صفحة الماضي" و"إنهاء الذمم" بأنها قد تُستخدم لاحقًا كقرينة حسن نية، وذريعة لعدم فتح ملف الجرائم الاقتصادية، وذلك يقوض حتمًا العدالة الانتقالية، ويخلق واقعًا قانونيًا قبل أن تضع هيئة العدالة الانتقالية قانونًا للعدالة الانتقالية، ويعيد إدماج "نخب" متورطة في الانتهاكات الجسيمة، ويعلي "عدالة الخزينة" على الإنسان والمجتمعات.

خلاصة القول، إن تراكم الخطوات الخاطئة، مثل الصلاحيات المطلقة للرئيس الانتقالي وأقربائه، وانعدام الشفافية، وتغوّل السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية، واستمرار دورات العنف والإفلات من العقاب، والتعيينات القائمة على الولاء، والعبث بالأدلة والسجون، وتسليم التاريخ الشفوي للضحايا، كمسابقة "أفضل قصة شهيد" التي أطلقتها وزارة الأوقاف، وتجاهل إصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته وحياده والتزامه بحقوق الإنسان، وتجنب تفكيك الاقتصاد السياسي للعنف، والإنهاء القسري للحوار الوطني، جميعها تصب في تفكك البلاد، وتصاعد خطاب الكراهية والعنف الأهلي، وانعدام الثقة بالمؤسسات والمسار الانتقالي، وتضاعف هشاشة البلد أمام المطامع والمصالح الخارجية.

مصرفي: الامتحان الحقيقي مع تسلم الرواتب

تداول محدود وبطء في عملية استبدال الليرة

عنب بلدي – وسيم العدوي

تشهد سوريا منذ بداية العام الحالي واحدة من أكثر الخطوات الاقتصادية حساسية، تمثلت في البدء بعملية استبدال العملة الوطنية القديمة وإصدار طبعات جديدة يفترض أن تكون أكثر أمانًا من حيث التصميم والعلامات المميزة، وأقل عرضة للتزوير.

هذه الخطوة جاءت في إطار محاولة الحكومة السورية الجديدة إعادة ضبط المنظومة المالية، والحد من آثار التضخم الجامح الذي تراكم عبر سنوات الحرب والفساد، إضافة إلى إرسال رسالة سياسية واقتصادية مفادها أن مرحلة جديدة قد بدأت وأن أدوات النظام السابق المالية لم تعد قائمة.

ورغم الطابع الرمزي والسياسي لهذه العملية، فإن العملة الجديدة لم تدخل فعليًا في التداول داخل الأسواق المحلية، وبقيت الأوراق النقدية القديمة هي السائدة في التعاملات اليومية بين المواطنين، سواء في البيع والشراء أو تسديد الالتزامات، وهو ما خلق حالة من الارتباك وعدم اليقين لدى التجار والمستهلكين على حد سواء.

عنب بلدي تبحث في هذا التقرير عن حقيقة الأسباب وراء عدم تداول الليرة الجديدة بشكل فعلي من قبل المواطنين السوريين، مستندة في ذلك إلى آراء الشارع السوري والقطاع المصرفي والمراجع الأكاديمية المختصة بالشأن النقدي، بهدف توضيح التباين بين الإعلان الرسمي من قبل المؤسسات المالية التنفيذية والواقع العملي.

ندرة في المعروض من الليرة الجديدة

مراسل عنب بلدي جال في عدد من الأسواق والمحال التجارية السورية خلال الأيام الماضية، ولاحظ أن الليرة السورية الجديدة التي أعلن مصرف سوريا المركزي عن البدء باستبدالها لم تدخل فعليًا في التداول اليومي، إلا ما ندر من حالات يحتفظ فيها أحد الزبائن بأوراق نقدية من الليرة الجديدة، ويقوم بعرضها.

واقتصر التداول في المعاملات التجارية وعمليات البيع والشراء في محال الخضار والغذائيات على الطبعات القديمة أو الدولار الأمريكي، ولوحظ وجود أوراق نقدية قديمة من فئة الـ1000 والـ500، وما زالت في حالة جيدة، وكأنها تخرج للتداول أول مرة.

وقال القصاب "أبو فراس"، صاحب أحد المحال في أشرفية صحنايا، إن الأوراق النقدية الجديدة وصلت إلى يده مرات معدودة فقط منذ بداية كانون الثاني الحالي، لأن ثمن شراء اللحوم (الغنم) بكمية كيلوغرامين مثلا تتجاوز 400 ألف ليرة سورية قديمة، ولكنه يلاحظ أن بقية المحال بالسوق مثل الفوال ومحال الخضار و"السوبرماركت" لم تتعامل مع الليرة الجديدة إطلاقًا.

ورجح "أبو محمد"، صاحب أحد محال الخضار في المنطقة ذاتها، أن يكون قد تم التداول بالليرة السورية الجديدة في الصفقات الخارجية، وأن هذا هو سبب غيابها عن الأسواق وعدم وصولها لأيدي المواطنين.

كما أن غياب العملة الجديدة عن التداول يعكس تحديات أعمق تتعلق بالثقة العامة في المؤسسات المالية، وبالقدرة على ضبط الأسواق التي اعتادت التعامل بطرق غير رسمية، بما في ذلك الاعتماد على العملات الأجنبية أو شبكات الصرافة غير النظامية.

مدير مصرف: رواتب الموظفين بالليرة الجديدة

عنب بلدي توجهت بالسؤال لأحد مديري المصارف (تحفظ على نشر اسمه لأسباب إدارية كونه غير مخول بالتصريح) حول سبب عدم ظهور الليرة السورية الجديدة في الأسواق، وكشف أن المركزي تأخر في استبدال الفائض من العملة النقدية القديمة التي تم تسليمها من المصارف العامة للمركزي في نهاية كانون الأول 2025، وكانت العملة الجديدة من نصيب المصارف الخاصة وشركات الصرافة، من بدء عملية الاستبدال حتى تاريخ 4 من كانون الثاني الحالي، معتبرًا أن هذا ربما يفسر إلى حد ما ندرة ظهور العملة الجديدة في الأسواق لأن تعامل المواطنين الأكبر هو مع المصارف العامة.

وأكد المدير أن الامتحان الحقيقي لتداول العملة الجديدة ومدى تقبل المواطنين أو إقبالهم على تداولها سيكون بعد تسلم الموظفين "ذوي الدخل المحدود" رواتبهم بالليرة الجديدة، سواء من العاملين أو المتقاعدين، لأن الموظفين لن يتجهوا لادخار العملة بل إلى صرفها وشراء احتياجاتهم، وأداء معاملاتهم التجارية، وتسديد الأقساط المترتبة عليهم.

وقال مدير المصرف، إن الرواتب، ما بين 25 من كانون الثاني الحالي و5 من شباط المقبل، سواء للعاملين في الدولة القائمين على رأس عملهم بموجب قانون العاملين الأساسي رقم "50" لعام 2004 أو المتقاعدين، ستكون بالليرة السورية الجديدة.

وكشف المدير لعنب بلدي أن تطبيق "شام كاش" حذف صفرين من الأرصدة لديه، وبالتالي فإن مصرف سوريا المركزي وشركات الصرافة والمؤسسة السورية للبريد ستصرف الرواتب وكذلك المعاشات التقاعدية الموطنة على "شام كاش" بالليرة السورية الجديدة.

وأوضح أن رواتب المتقاعدين الموطنة بالمصارف ستكون بالعملة الجديدة أيضًا، لأن الصرافات بُرمجت على العملة الجديدة مع حذف الصفرين.

وأضاف مدير المصرف أن تسليم الرواتب بالليرة السورية القديمة (إن حصل) من قبل أي جهة كانت، له معنى واحد، وهو أن الجهة التي صرفت الراتب خالفت التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم "293" لعام 2025، القاضي باستبدال العملة السورية الجديدة بالعملة القديمة بعد حذف صفرين منها، وامتنعت عن حذف صفرين من قواعد البيانات والحسابات المصرفية ومنظومة الدفع الإلكتروني.

"يدخرون العملة ولا يستخدمونها"

الدكتور في جامعة "دمشق" والمختص بالاقتصاد المالي والنقدي ياسر المشعل، تحدث لعنب بلدي حول عدم انعكاس إطلاق الليرة الجديدة وحذف الصفرين على التضخم والسيولة النقدية حتى الآن، وقال إن السبب الرئيس هو أن عملية حذف الأصفار لم تكتمل بعد، حتى الآن، وما حدث هو مجرد إعلان عن الإجراء، مع طرح كميات محدودة جدًا من العملة الجديدة.

السوق لا يزال يعمل بالعملة القديمة، والأسعار لا تزال تقيّم بالآلاف والملايين، أضاف المشعل، وطالما أن العملة الجديدة ليست هي العملة السائدة في التداول اليومي، فإن أي تأثير على التضخم أو السيولة سيكون هامشيًا.

لكن هناك سببًا أعمق وأكثر خطورة هو "فخ السيولة" (Liquidity Trap)، فالاقتصاد السوري يعاني من حالة ركود عميق، إذ إن أسعار الفائدة قريبة من الصفر (أو حتى سلبية بالقيمة الحقيقية)، والناس يفضلون الاحتفاظ بالسيولة النقدية بدلًا من استثمارها أو إنفاقها، بحسب المشعل.

وفي هذه الحالة، يرى الأكاديمي السوري أن أي زيادة في الكتلة النقدية (من خلال طباعة عملة جديدة) لا تُترجم إلى زيادة في الطلب الكلي، وبالتالي لا تؤثر على التضخم، الناس ببساطة يضيفون العملة الجديدة إلى مدخراتهم، ولا يستخدمونها في الشراء.

حذف الأصفار لا يبني الثقة

يجب أن نتجاوز التحليل التقليدي للتضخم والسيولة، وننظر إلى "تأثير الثقة" (Confidence Effect)، قال المشعل، فالمشكلة الحقيقية في سوريا ليست كمية النقود، بل نوعية الثقة في هذه النقود، حذف الأصفار، في حد ذاته، لا يبني الثقة.

الثقة التي يشير إليها تأتي من إصلاحات اقتصادية حقيقية:

- استقلالية البنك المركزي.
- شفافية الموازنة العامة.
- مكافحة الفساد.
- الاستقرار السياسي.

وطالما أن هذه الإصلاحات غائبة، فإن أي تغيير في شكل العملة سيبقى مجرد حبر على ورق، وعدم انعكاس حذف الأصفار على التضخم هو في الواقع مؤشر خطير على انعدام الثقة، وليس دليلًا على نجاح السياسة النقدية.

ما وراء حذف الأصفار

إن عملية استبدال العملة وحذف الأصفار (Redenomination) التي تشهدها سوريا اليوم ليست مجرد إجراء فني أو تجميلي، بل هي عملية جراحية دقيقة في قلب الاقتصاد السوري، بحسب المشعل، هذه العملية، إذا تمت بشكل صحيح، يمكن أن تكون بمثابة "إعادة ضبط" نفسية واقتصادية، تسهم في استعادة الثقة المفقودة بالعملة الوطنية وتسهيل المعاملات اليومية.

لكن هذه العملية في الوقت نفسه محفوفة بالمخاطر، وقد تتحول إلى كابوس اقتصادي إذا لم تُدر بعناية وحكمة.

وردًا على سؤال حول كيفية انعكاس استبدال الليرة على السيولة والتضخم، خاصة مع عدم تداول العملة الجديدة حتى الآن، أجاب المشعل أن العلاقة بين استبدال العملة والسيولة والتضخم هي علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد.

ومن الناحية النظرية البحتة، حذف الأصفار هو عملية محايدة (Neutral) لا تؤثر على القيمة الحقيقية للنقود أو على المستوى العام للأسعار، لكن الواقع أكثر تعقيدًا، وفق ما ذكره المشعل.

وأوضح الدكتور المشعل أن التأثير الفعلي لحذف الأصفار يعتمد على عاملين رئيسين:

1- تأثير القائمة (Menu Cost Effect): يشير هذا المصطلح إلى التكاليف التي يتكبدها التجار والشركات لتغيير قوائم الأسعار، وفي سوريا، قد يستغل بعض التجار هذه الفرصة لـ"تقريب الأسعار إلى الأعلى" (Rounding Up).

على سبيل المثال، سلعة كان سعرها 140 ليرة قديمة (أي 1.4 ليرة جديدة) قد يتم تقريب سعرها إلى 1.5 أو حتى ليرتين من العملة الجديدة، هذا التقريب، إذا حدث على نطاق واسع، يمكن أن يؤدي إلى موجة تضخمية "مصطنعة" لا علاقة لها بالسياسة النقدية.

2- تأثير التوقعات (Expectations Effect): هذا هو العامل الأكثر أهمية، إذا اعتقد الناس أن حذف الأصفار سيؤدي إلى زيادة الأسعار، فإنهم سيسارعون إلى إنفاق مدخراتهم قبل أن تفقد قيمتها، مما يزيد من سرعة دوران النقود ويؤدي إلى تضخم حقيقي.

التأخر في تداول العملة الجديدة يزيد من المخاطر، لأنه يخلق حالة من عدم اليقين والارتباك في السوق، الناس لا يثقون في قيمتها، وهذا يدفعهم إلى التمسك بالعملة القديمة أو التحول إلى الدولار والذهب.

وخسرت الليرة السورية القديمة نحو 4% من قيمتها في مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية العام الحالي مع إطلاق العملة الجديدة، حيث سجل سعر صرف الليرة السورية القديمة مقابل الدولار الأمريكي الواحد 12270 ليرة، مع إغلاق السوق في 15 من كانون الثاني الحالي، بعدما كان 11800 بداية كانون الثاني الحالي.

حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر الحصرية، اعتبر في تصريح لصحيفة "الثورة السورية"، في 14 من كانون الثاني الحالي، أن التذبذبات التي شهدتها الأسواق عقب طرح العملة الجديدة تعود في معظمها إلى مخالفات لخطة الاستبدال، إضافة إلى عوامل فنية ونفسية مؤقتة مرتبطة بمرحلة الانتقال، ولا سيما ما يتعلق بقبول العملة القديمة، نافيًا وجود تغيّرات جوهرية في أساسيات العرض والطلب على القطع الأجنبي.

وعزا حاكم المركزي السوري حالة تذبذب سعر صرف الليرة إلى أن بعض المتعاملين استغلوا هذه المرحلة لإثارة حالة من القلق والمضاربة غير المبررة، ما انعكس مؤقتًا على الأسعار، مؤكدًا أن المصرف سيتعامل بحزم مع أي ممارسات تلاعب وفق القوانين والأنظمة النافذة.

ووفقًا للحصرية، فإن عملية استبدال العملة تسير بشكل سلس ومنتظم، متوقعًا أن يشهد سعر الصرف استقرارًا تدريجيًا مع تقدّم هذه العملية وامتصاص الآثار النفسية والفنية المرافقة لها، مجددًا التأكيد على أن المصرف لن يتهاون في مواجهة أي محاولات لزعزعة الاستقرار النقدي.

حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية في جولة على أحد مراكز استبدال العملة السورية القديمة بدمشق – 8 كانون الثاني 2025 (مصرف سوريا المركزي/ تلجرام)

إيجابيات محدودة وامتصاص للمليارات

تجديد إدخال سيارات المناطق الحرة.. من المستفيد؟

سيارات مستوردة عبر مرفأ اللاذقية، 8 تموز 2025 (الهيئة العامة للمنافذ والجمارك)

عنب بلدي – ركان الخضر

مع انتهاء المهلة لإدخال السيارات المستعملة في 31 من كانون الأول 2025، قررت اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير السماح بإدخال السيارات الموجودة حاليًا في المناطق الحرة والمنافذ الحدودية والموانئ، غير المنسقة لرقم الهيكل على المنصة الإلكترونية، بهدف معالجة أوضاع السيارات الموجودة فعليًا داخل الأراضي السورية. واشترطت اللجنة في قرارها، الذي نشرته في 29 من كانون الأول 2025، لإدخال السيارات المشمولة بالقرار ما يلي:

- أن تكون السيارة موجودة فعليًا قبل تاريخ صدور القرار.
- ثبوت رقم الهيكل بشكل أصولي والعائلي، تعتبر من منظور اقتصادي ضمن السلع الاستهلاكية المعمرة، وبعضها يصنف ضمن السلع الكمالية.
- عدم شمول السيارة بأي قضية تهريب أو حكم قضائي مبرم أو منع قانوني نافذ.

ويشمل القرار السيارات التي دخلت بنظام الإدخال المؤقت والمترتبة عليها غرامات تأخير بالمكوث، بشروط:

- تسديد كامل الرسوم الجمركية والغرامات المستحقة.
- عدم شمولها بأي قضية تهريب أو حكم قضائي مبرم.

ويمنح أصحاب السيارات المشمولة بالقرار مهلة 30 يومًا لاستكمال إجراءات دفع الرسوم والغرامات المقررة وإدخال السيارات أصولًا، بحسب ما ورد في القرار.

وكلفت الإدارة العامة للجمارك بتنفيذ القرار، واتخاذ جميع الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة، بما في ذلك تنظيم المعاملات الجمركية، والتحقق من البيانات، واستيفاء الرسوم والغرامات. وكانت وزارة الاقتصاد والصناعة منحت مستوردي السيارات المستعملة المسجلين على منصة تسجيل السيارات المستعملة لدى الهيئة العامة للنقل البري والبحري مهلة إضافية لتسوية أوضاعهم.

وذكرت الوزارة، في قرار أصدرته في 19 من تشرين الثاني 2025، أن المهلة ستنتهي في 31 من كانون الأول 2025، ويجب على المسجلين إدخال السيارات المستوردة قبل الموعد المحدد.

ويخضع المخالفون للقرار للقوانين والأنظمة النافذة.

الآثار المترتبة على القرار

قال الخبير الاقتصادي الدكتور فادي عياش، لعنب بلدي، إن السيارات المخصصة للاستعمال الشخصي والعائلي، تعتبر من منظور اقتصادي ضمن السلع الاستهلاكية المعمرة، وبعضها يصنف ضمن السلع الكمالية.

وأضاف عياش أن السيارات لا تعتبر من أدوات الإنتاج، وليست من عوامل التنمية، وخصوصًا في البلدان التي تعاني من أزمات وحروب ودمار، فلا تكون أولوية تنموية بالمطلق.

ونوه إلى أن بعض المصادر الرسمية السورية تشير إلى إنفاق قرابة خمسة مليارات دولار على استيراد السيارات بعد التحرير، وهو ما يتراوح بين 20 و25% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يجعل مسألة استيراد السيارات من المنظور الاقتصادي التنموي لا تحمل أي أثر إيجابي في المرحلة الراهنة، فمتطلبات التعافي تحتاج إلى أدوات وقوى إنتاج وتصدير كأولوية ملحة.

وأوضح عياش أن الأثر الوحيد للقرار يتمثل في انخفاض أسعار السيارات، وإتاحتها لشريحة أوسع من المواطنين بعدما تضخمت أسعارها بشكل كبير قبل التحرير.

بينما يعتقد رئيس قسم التمويل والمصارف بالجامعة العربية الدولية السورية، الدكتور محمد الجشي، بأن أهمية القرار تنبع من إتاحة الفرصة أمام التجار الذين ما زالت لديهم سيارات عالقة على المعابر، أو سجلوا سياراتهم على المنصة ولم يدخلوها خلال المدة التي سمح بها بإدخال هذه السيارات.

وقال الجشي، لعنب بلدي، إن القرار لم يسمح بإدخال سيارات مستعملة جديدة، واقتصر على السيارات الموجودة ضمن المعابر فقط، الأمر الذي يجعل تأثيره ضعيفًا على تخفيض الأسعار.

وأشار إلى أن الحكومة مطالبة بإجراء فحوصات لهذه السيارات قبل السماح لها بالدخول للبلاد، بهدف مطابقتها للحدود الدنيا من المواصفات، لتجنب المشكلات التي ظهرت عند السماح بدخول السيارات المستعملة مطلع 2025.

وكانت السوق السورية شهدت خلال عام 2025 انخفاضًا ملحوظًا في أسعار السيارات، نتيجة زيادة الاستيراد وعدم وضع قيود جمركية عليها، في ظل وجود شكاوى من الزبائن من أن بعض السيارات المستوردة ليست جديدة وتحمل بعض العيوب.

من جهته، قال الخبير والمحلل الاقتصادي أيو عطا شامية، إن أسعار السيارات المستعملة شهدت ارتفاعًا فوريًا بعد قرار وقف استيراد السيارات المستعملة في تموز 2025، مما يجعلها قابلة للانخفاض بعد القرار الأخير بنسب تصاعدية تتناسب مع حجم الطلب، موضحًا أن السيارات الجديدة بقيت مستقرة على أسعارها، لأن العقوبات لم تُرفع إلا مع نهاية عام 2025، مما شكل عائقًا أمام إدخال وكالات وفروع للماركات العالمية، الأمر الذي جعلها لا تتأثر بالقرار حينها، بسبب محدودية حجم العرض والمنافسة.

وتوقع شامية حدوث تباطؤ في التضخم مع دخول السيارات المتواجدة في المعابر خلال الربع الأول من العام الحالي، الأمر الذي قد يؤدي إلى استقرار سعر السيارات المستعملة، ثم انخفاضه 10%-5 بحلول الصيف المقبل إذا فُعّلت الرقابة.

ونوه إلى احتمالية تأثير القرار على زيادة الاختناقات المرورية الموجودة في الشوارع حتى الفرعية منها، نتيجة وجود أسطول سيارات قديم متهالك، وأسطول دخل من جديد بسبب فتح الاستيراد دون أي ضوابط.

بين المزايا والسلبيات

أشار الخبير الاقتصادي أيو عطا شامية، إلى عدة نقاط إيجابية للقرار، شملت توفير العملة الصعبة من خلال تقليص فاتورة الاستيراد السنوية بمبالغ ضخمة، وتخفيف الضغط عن الليرة السورية.

وأضاف شامية ميزة أخرى تمثلت في تحسن جودة أسطول النقل، ودخول الحداثة من خلال حصر الاستيراد بسيارات جديدة أو لا يزيد عمر إنتاجها على السنتين، الأمر الذي يعني تراجع متوسط عمر السيارة من 17 إلى عشر سنوات، ويقلّل انبعاث العوادم الضارة.

ونوه شامية إلى احتمالية تشجيع الصناعة والتجميع المحلي، من خلال بعض الشركات التي من الممكن أن تدرس تجميع مكونات في المناطق الصناعية السورية.

وتمثلت الميزة الرابعة، برأي الخبير الاقتصادي شامية، في تنشيط سوق التمويل، في حال تبنت البنوك الخاصة برامج تمويل في مجال صناعة السيارات.

وأوضح شامية أن النقاط السلبية تتمحور في إقصاء المودليات القديمة من الطبقات المتوسطة والفقيرة، حيث يعتمد أغلب السوريين على السيارات المستعملة بعمر 15–10 سنة بعدما كان امتلاك سيارة يعد حلمًا للعائلة السورية قبل سقوط النظام، الأمر الذي دفع شريحة واسعة من السوريين إلى الإقبال على الدراجات النارية كحل بديل لذلك.

وأضاف شامية سلبية أخرى تمثلت في احتمالية نشاط التهريب والسوق السوداء، خاصة أن أسعار السيارات في مناطق شمالي سوريا (منبج، القامشلي) أرخص 25% تقريبًا، مما يشجع على ازدياد التهريب عبر الحدود مع العراق وتركيا، وبهدر الإيرادات الجمركية.

ونوه إلى احتمالية تراجع قطاع النقل الخصوصي، ما سيخلق صعوبة أمام سائقي سيارات الأجرة في تجديد أسطول سياراتهم.

الخبير الاقتصادي الدكتور فادي عياش، قال إن منع استيراد السيارات ليس مطلوبًا اقتصاديًا، ولا يعتبر تخفيض أسعارها هدفًا، لكن من المفيد تقييد الاستيراد بأولويات تسمح باستبدال السيارات المتهالكة التي تشكل عبئًا اقتصاديًا وبيئيًا، وكذلك مضاعفة الرسوم الجمركية على السيارات ولا سيما ذات المواصفات العالية وحصر الاستيراد بالسيارات الجديدة.

الخطوات السابقة، برأي عياش، يمكن أن تساعد على دعم الميزانية العامة وتخفيف الأثر البيئي، وتخفيف الاختناق المروري الذي تعانيه معظم المدن السورية نتيجة الزيادة المفرطة في عدد السيارات قياسًا بتواضع البنى التحتية وجاهزية الطرق والشوارع، مشيرًا إلى أن بيانات محافظة دمشق توضح ارتفاع عدد السيارات في شوارع دمشق من نحو 250 ألفًا إلى نحو 600 ألف سيارة خلال 2025، الأمر الذي يجعل ترشيد استيراد السيارات ضرورة.

دولار أمريكي ▲ مبيع 12200 شراء 12130 | يورو ▲ مبيع 14150 شراء 13960 | ليرة تركية ▲ مبيع 280 شراء 278
الذهب 21 ▲ 129.3 $ | الذهب 18 ▲ 110.8 $ | المازوت = 0.75$ | البنزين = 0.85$ | الغاز = 10.5 (للجرة) | السكر (كغ) = 0.82$ | الأرز (كغ) = 1.03$

الشيخ مقصود والأشرفية.. تنوع يتجاوز تفاصيل الحرب

عنب بلدي – محمد ديب بظات

عند الدوار الأول في حي الأشرفية شمالي مدينة حلب، تبرز لوحة تشير إلى أن الحي سكنه عبر عقود عرب وأرمن وسريان وكرد، وهو ما يعكس تاريخًا طويلًا من العيش المشترك تحت ضغط المدينة وتحولاتها القاسية.

الحي، إلى جانب الشيخ مقصود المجاور، لم يكن مجرد مساحة سكنية متعددة المكونات، بل أصبح خلال سنوات الحرب، وخاصة في فترة سيطرة النظام السابق على المدينة، ملاذًا لعائلات نزحت من الأحياء الشرقية هربًا من القصف والحصار، حيث وجد النازحون أنفسهم يعيشون إلى جانب العائلات الكردية والعربية في ظروف متشابهة من القلق وانعدام الخدمات.

التعايش يصمد رغم الصعوبات

يارا سيدو من سكان حي الأشرفية، قالت لعنب بلدي، إن تجربة النزوح المشترك ساعدت على خلق روابط اجتماعية جديدة بين سكان الحيين، حيث صمد التعايش اليومي رغم الصعوبات، وكان التفاهم والاعتماد المتبادل على الجيران جزءًا من الحياة.

وأضافت أن مشاركة الموارد المحدودة بين العائلات والنشاطات اليومية، مثل تبادل الأطعمة والحفاظ على العادات الثقافية المختلفة، شكّلت أرضية لعلاقات اعتيادية بين المكونات، بعيدًا عن الانقسامات السياسية.

"النساء في الحيين اعتدن تبادل الأكلات التقليدية بين بعضهن، واستخدام كلمات كردية ضمن الحياة اليومية، وهي عادات صارت جزءًا من الروتين اليومي، وليست مجرد تقليد ثقافي عرضي".

وذكرت يارا أن هذا التداخل جاء نتيجة طبيعية للعيش المشترك تحت ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

خالد مصطفى من حي الشيخ مقصود، قال إن التجربة نفسها تعكسها الحياة اليومية، فالأحياء كانت مفتوحة للنازحين، والسكان واجهوا المخاطر نفسها سواء كانوا عربًا أو كردًا، وشعورهم بالمدينة كـ"وحدة واحدة" ساعد في تقليص الفروق بين المكوّنات، بحسب تعبيره.

وأضاف خالد، لعنب بلدي، أن المشاركة في المناسبات الاجتماعية بين السكان وتبادل الأطباق، أضافا بعدًا عمليًا للتعايش، حتى إن لم يكن دائمًا متساويًا أو مثاليًا.

مرحلة استقبال النازحين شكّلت نقطة تحول في العلاقات الاجتماعية، حيث كانت الجيرة والاعتماد المتبادل بين العائلات أساسًا لتقوية روابط التعايش، إذ بدأت الروابط الاجتماعية تتشكل، رغم الإرهاق والظروف الصعبة، بحسب خالد، موضحًا أن هذا التفاعل أسهم في تعزيز الثقة المتبادلة بين السكان على المدى الطويل.

من جهته ذكر مازن حرح من سكان حي الأشرفية، لعنب بلدي، أن ما جرى خلال الأيام الماضية أعاد إلى الأذهان تجارب النزوح السابقة، وأن ما يجمع السكان أكبر من الانقسامات العرقية أو السياسية، مشيرًا إلى أن الحي ظل مساحة مشتركة للعيش اليومي رغم الصعوبات.

ليس مثاليًا لكنه ضروري

مازن حرح قال، إن الأحداث الأخيرة ذكّرت السكان بأن الطوارئ والمخاطر الأمنية لم تفرق بين عربي وكردي، وأن العمل اليومي على حماية المنازل والمجتمع كان موحدًا بين الجميع.

ومن الشيخ مقصود، قال محمد حسو، لعنب بلدي، إن التعايش القائم منذ سنوات ساعد في مواجهة المواقف الحرجة، وأضاف أن الرغبة في استقرار الحيين كانت دائمًا تتجاوز أي تصنيف عرقي أو سياسي، وأن الجميع يسعى لضمان العيش بأمان.

"تبادل الأطباق والأكلات والاحتفالات الصغيرة بين العائلات المختلفة، ومشاركة الأطفال في الألعاب اليومية، أسهمت في بناء علاقة مستمرة بين السكان"، بحسب محمد، واعتبر أن هذا التعايش العملي، حتى إن لم يكن دائمًا متساويًا أو مثاليًا.

المطلوب هو الأمن

أحمد حسن من الشيخ مقصود، قال لعنب بلدي، إن التوترات الأمنية أعادت أحيانًا إنتاج المخاوف القديمة المتعلقة بالانقسام المجتمعي، لكنه أكد أن سكان الحيين يسعون للحياة الطبيعية والاستقرار، بعيدًا عن الشعارات العاطفية عن التعايش، معتبرًا أن المطلوب هو الأمن والخدمات واستعادة الروتين اليومي.

"المجتمع المحلي اكتسب خبرة في التعامل مع الأزمات السابقة، حيث كان الاعتماد على الجيران والتعاون المجتمعي هو الطريقة الوحيدة للتغلب على الصعوبات"، بحسب أحمد.

واعتبر أن إعادة فتح الأسواق والمحال التجارية أعادت ديناميكية اجتماعية كانت مفقودة خلال الأسابيع الماضية، وساعدت في تقليص التوتر بين الجيران.

ويرى الأهالي أن التجربة التي عاشوها خلال النزوح واستقبال النازحين وأحداث الأشهر الأخيرة، تظهر أن التعايش ليس مجرد شعار أو حالة رمزية، بل واقع عملي فرضته الحياة اليومية، وأن المجتمعات الصغيرة داخل الحيين تشكلت عبر سنوات طويلة من التجارب المشتركة، فالبنية الاجتماعية لهذه الأحياء صمدت رغم التوترات، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية أسهمت في تعزيز الروابط المجتمعية بين السكان.

وبحسب الأهالي، فإن ما مروا به خلال السنوات الماضية، من نزوح وأحداث أمنية وتحديات يومية، علمتهم أن التعاون المجتمعي والمصالح المشتركة بين السكان، بعيدًا عن الانقسامات، هو ما حافظ على استقرار الحيين، وأن الحياة اليومية، بكل تفاصيلها، هي المختبر الحقيقي للتعايش بين مختلف المكونات.

ما تاريخ الحيين؟

يشكل حيّا الشيخ مقصود والأشرفية، في شمالي مدينة حلب، منطقتين حساستين ومعقدتين في النسيج السكاني للمدينة منذ عقود، ويعدان من أكثر الأحياء تنوعًا، إذ يسكنهما خليط من الكرد والعرب والتركمان، إلى جانب عدد من العائلات النازحة من أحياء حلب الشرقية، التي أُجبرت على النزوح نتيجة القصف والدمار خلال سنوات الحرب.

وتشير تقديرات سابقة إلى أن عدد السكان في الحيين يبلغ نحو 200 ألف نسمة، ما يجعلهما من أكبر التجمعات السكنية في شمالي المدينة، ويتمتعان بموقع جغرافي استراتيجي داخل النسيج العمراني.

يقع حي الشيخ مقصود على تلة مرتفعة شمالي مدينة حلب، ويعد من أعلى الأحياء السكنية فيها، وتعود نشأته إلى أكثر من قرن، حيث استمد الحي اسمه من شيخ ينتمي إلى إحدى العائلات الكردية المستقرة في المنطقة.

وتشير الروايات المحلية إلى أن الشيخ مقصود أقام على هذه التلة، بينما سكن شقيقه طه تلة مجاورة عُرفت لاحقًا باسم حي الشيخ طه.

ويمتد حي الأشرفية جنوب غربي الشيخ مقصود مباشرة، بوصفه امتدادًا عمرانيًا متصلًا، ويحده من الجنوب حي السريان الجديدة، ومن الشرق يمتد باتجاه الهلك وبستان الباشا، ويصل غربًا إلى محاور الطرق المؤدية إلى دوار شيحان ومحيطه، ما يجعله حلقة وصل مهمة ضمن الحركة اليومية في المدينة.

وبحسب مقال للكاتب عزيز تبسي، فإن تسمية حي الأشرفية في بداياته بالخمسينيات كان باسم "الداوودية"، في إشارة إلى الوالي العثماني الأرمني داوود باشا، وكان من الأماكن التي استقرت فيها أقسام من قوافل المهجرين الأرمن الناجين من إبادة عام 1915.

كما أنه مع أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، شهد الحي موجات هجرة من قرى الريف الشمالي، العربية والكردية، ومن أحياء حلب القديمة، حيث توفرت فرص عمل في مصانع الغزل والنسيج ومحالج القطن ومصابغ الأقمشة ومقاشر الأرز المنتشرة في منطقة الليرمون الصناعية القريبة، وسمي الحي بالأشرفية نسبة إلى المدرسة الأشرفية القريبة من سوق قديم يسمى "استنابول"، وبدأ العمران فيه فعليًا عام 1935.

هذا التنوع السكاني والموقع الجغرافي يجعل الحيين محورًا اجتماعيًا وسياسيًا متشابكًا، إذ يشكلان نموذجًا للتعايش بين مكونات متعددة، ضمن سياق الحرب والنزوح المتكرر، مع الحفاظ على شبكات اجتماعية وعلاقات يومية بين السكان.

الدوار الثاني من حي الأشرفية بمدينة حلب – 15 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي)

من منظور نفسي– اجتماعي يقارب الحالة السورية..

ما دور الأسرة في تربية الأبناء على تحليل المحتوى؟

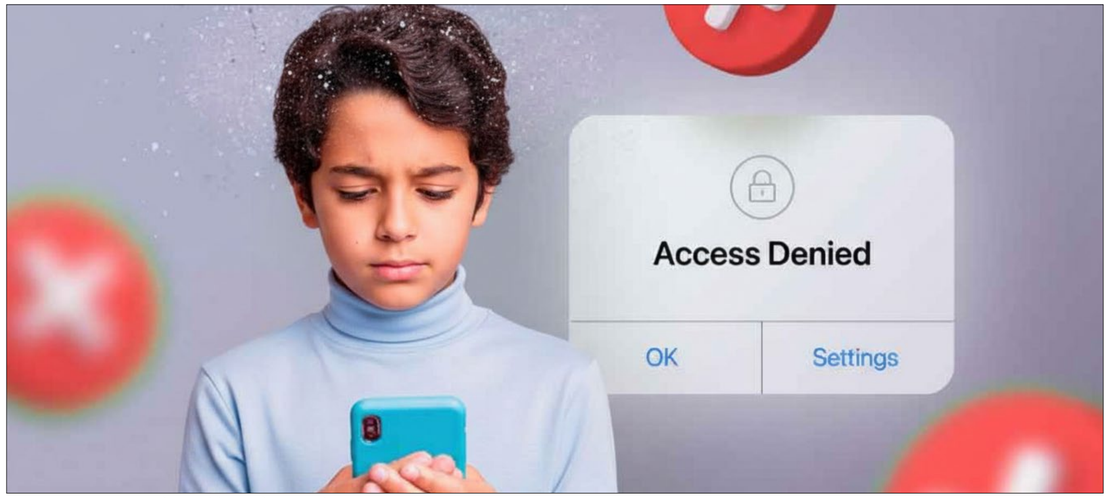

الأسرة هي الحصن الأول والمرجع الأوثق في تربية الأبناء على مهارة تحليل المحتوى (تعديل عنب بلدي)

عنب بلدي – شعبان شاميه

في ظل الانفجار الرقمي وتسارع تدفق المحتوى الإعلامي، لم تعد عملية التنشئة النفسية والاجتماعية للأبناء محصورة في الأسرة والمدرسة، بل باتت الشاشات، بمختلف أشكالها، شريكًا رئيسًا في تشكيل الوعي والهوية والانتماء.

في الحالة السورية، تتضاعف خطورة هذا الواقع نتيجة الانسقطاب السياسي والطائفي الحاد، والإرث "الصدمي" للحرب، وتراجع المؤسسات التربوية، وشبه غياب الرقابة الفعلية على المحتوى. هنا تبرز الأسرة ليست فقط كحاضنة عاطفية، بل كخط الدفاع الأول عن الصحة النفسية والفكرية للأبناء.

يرى الباحث الأكاديمي المتخصص في التربية والسكان والتنمية الدكتور ياسر محمد علوش، في حديث إلى عنب بلدي، أن دور الأسرة لم يعد مقتصرًا على الرعاية الجسدية أو التوجيه الأخلاقي فحسب، بل يشمل أيضًا إعداد الأبناء لمواجهة التحديات الفكرية والإعلامية التي تفرضها البيئة الحديثة.

ويشير الاختصاصي التربوي إلى أن الطفل الذي ينشأ في بيت واعٍ يتعلم منذ صغره أن يطرح الأسئلة، وأن يفرق بين المعلومة الصحيحة والمضللة، وأن يزن ما يُعرض عليه بميزان العقل والقيم.

مهام الأسرة

يعدد الباحث في التربية والسكان والتنمية مهام الأسرة الأساسية، والتي تسهم إلى حد كبير في مساعدة الأبناء على تحليل المحتوى:

• الأسرة كقدوة حسنة: يتعلم الطفل بالسلوك أكثر مما يتعلّم بالكلام. حين يرى والديه يتعاملان مع الأخبار والمحتوى الرقمي بعقلانية، يتعلم أن التسرع في الحكم خطأ وأن التحقق من المصدر قيمة أساسية. إضافة إلى أهمية ممارسة النقد أمام الأبناء بشكل واعٍ، ومشاركة الأبناء في اختيار البرامج أو الصفحات التي يتابعونها.

• تعزيز الحوار والتفكير النقدي: التفكير النقدي لا يُبنى بالمنع أو التلقين، بل بالنقاش الحر الذي يعلم الطفل أن يسأل: "من كتب هذا؟ ولماذا؟". فالحوار الأسري يفتح المجال أمام الأبناء ليختبروا أفكارهم. مثال: جلسة مسائية في بيت حيث يناقش الأب مع أبنائه مقطعًا متداولًا على "فيسبوك"، ويسألهم: "هل يبدو منطقيًا؟ ما الهدف من نشره؟". وأعطى علوش موقفًا حياتيًا: طفل يروي قصة شاهدها على "يوتيوب"، فيسأله والده: "من صاحب القناة؟ هل هدفه التعليم أم التسلية؟".

• توجيه الاستخدام الرقمي: الأجهزة الرقمية أصبحت جزءًا من حياة الأبناء، لكن دور الأسرة هو تحويلها من أداة استهلاك إلى وسيلة تعلم.

التوجيه، بحسب علوش، يعني الموازنة بين الترفيه والمعرفة. مثال: ألّا تضع جدولًا لاستخدام الهاتف: ساعتان للترفيه، وساعة لمتابعة قناة تعليمية، وتشرح لابنها أن الهدف هو أن يستفيد من التكنولوجيا بدل أن تسيطر عليه. موقف حياتي: أب يشجع ابنته على متابعة منصة تعليمية للعلوم بدلًا من قضاء ساعات على الألعاب.

• بناء الشخصية المتكاملة: تحليل المحتوى ليس مجرد مهارة عقلية، يشرح الاختصاصي التربوي، بل يرتبط بتكوين شخصية متوازنة تحمل قيمًا أخلاقية واجتماعية. الطفل الذي يتعلّم الصدق والاحترام يصبح قادرًا على رفض الشائعات والأخبار الكاذبة.

وبحسب علوش، عندما تدرك الأسرة أن التربية لم تعد مجرد تلقين، بل هي إعداد لجيل قادر على التفكير النقدي والتمييز بين الحق والباطل، تصبح قادرة على تحويل التحديات إلى فرص، والمخاطر إلى دروس، والمحتوى العابر إلى خبرة واعية.

بالتالي، فإن الاستثمار في دور الأسرة هو استثمار في مستقبل المجتمع كلّه، إذ ينشأ الأبناء على وعي يحميهم، وقيم ترفعهم، وشخصية متوازنة تجعلهم بناة للغد لا أسرى للماضي، يختم الباحث الأكاديمي المتخصص في التربية والسكان والتنمية حديثه لعنب بلدي.

منظور نفسي

من جهتها، تقول الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس، لعنب بلدي، إن من المنظور النفسي، لا يتمثل دور الأسرة في المنع أو العزل، بل في:

• تنمية التفكير النقدي: مساعدة الطفل والمراهق على التمييز بين الرأي والمعلومة، الخبر والدعاية، العاطفة والحقيقة.

• تنظيم الاستجابة الانفعالية: كثير من المحتوى المتداول في السياق السوري محمّل بالخوف، الغضب، الكراهية أو الشعور بالتهديد، لافتة إلى أن دور الأسرة يكون باحتواء الانفعال، وتسميته، ومناقشته بدل كبته أو تضخيمه.

• بناء منظومة قيم داخلية: عندما تكون القيم واضحة (العدالة، الكرامة، التعدد، المسؤولية)، يصبح الابن أقل قابلية للانجرار خلف خطاب الكراهية أو التطرف.

هل الأسرة السورية مؤهلة؟

ترد العرنوس بأن الإجابة المهنية الصادقة عن هذا السؤال: "جزئيًا" و"غالبًا لا بما يكفي"، لمجموعة أسباب تتمثل بـ:

• إرهاق نفسي مزمن لدى الأهل (قلق، صدمات غير معالجة، ضغوط معيشية).

• فجوة رقمية بين الأجيال.

• تسييس الوعي الجمعي حتى داخل الأسرة الواحدة.

• انتقال الأهل أنفسهم من دور "المحلل" إلى دور "المتلقي المنفعل".

هذا لا يعني فشل الأسرة، بل يعني أنها بحاجة إلى دعم وتأهيل لا إلى إدانة، تقول الاستشارية النفسية الأسرية.

توصيات لتأهيل وتدريب الأسرة

التأهيل النفسي قبل التربوي

تؤكد العرنوس أنه لا يمكن لأهل يعيشون في حالة خوف أو غضب دائم أن يربّوا أبناء على التفكير الهادئ، وتنصح بـ:

• جلسات دعم نفسي جماعي.

• برامج توعية حول الصدمة العابرة للأجيال.

• كسر فكرة أن "التحمّل" بديل عن المعالجة.

الوعي الإعلامي للأسرة

تتحدث الاستشارية عن أهمية إجراء ورشات مبسطة لتشكيل هذا الوعي حول:

• كيف تُصنع الأخبار؟

• ما المحتوى الموجّه؟

• كيف تعمل الخوارزميات؟

إعادة تعريف السلطة الأبوية

تقول العرنوس، إن من الضروري الانتقال من سلطة المنع إلى سلطة الحوار، ومن التخويف إلى الشرح، ومن التحكم إلى الإرشاد.

خطوات وإجراءات رقابية واقعية داخل الأسرة

• وضع قواعد واضحة ومعلنة لاستخدام الأجهزة.

• تخصيص وقت عائلي بلا شاشات.

• استخدام أدوات الرقابة التقنية كوسيلة مساعدة لا كحل وحيد.

• مراقبة التغيرات السلوكية والانفعالية (انسحاب، عدوانية، خوف زائد، لغة كراهية مفاجئة)، وعند ظهور هذه المؤشرات، لا تبحث عن "الخطأ" بل عن الرسالة النفسية خلف السلوك، توضح الاستشارية العرنوس.

مقاربة خاصة بالحالة السورية

تشير الاستشارية إلى أن الأسرة في المجتمع السوري لم تعد فقط مؤسسة تربية، بل صارت مساحة تعويض عن غياب الأمان، وخط صدّ أمام تطبيع العنف، وجسرًا بين الذاكرة الجريحة والمستقبل، بالتالي تربية الأبناء على تحليل المحتوى ليست ترفًا ثقافيًا، بل ضرورة نفسية وأخلاقية لحماية جيل نشأ في بيئة مشحونة بالاستقطاب والخسارات.

توصيات نفسية

تختم الاستشارية النفسية والأسرية حديثها لعنب بلدي بمجموعة توصيات، تشمل :

• ابدؤوا بأنفسكم قبل أبنائكم: لا يمكن للأسرة أن تربي أبناء على الوعي والتحليل وهي تعيش حالة إنكار، استقطاب حاد أو إنهاك نفسي غير معالج. الاعتراف بالتعب النفسي وطلب الدعم ليس ضعفًا، بل شرط أساسي للتربية السليمة.

• استبدلوا ثقافة الفهم بثقافة المنع: المنع يولّد الخوف أو التمرد، بينما الفهم يبني مناعة نفسية داخلية. المطلوب ليس حماية الأبناء من كل محتوى، بل تزويدهم بالأدوات النفسية والعقلية للتعامل معه.

• ربّوا على السؤال لا على الإجابة الجاهزة: الطفل أو المراهق الذي يتعلّم كيف يسأل، أقل عرضة للتطرف وأكثر قدرة على مقاومة التضليل. شجّعوا التساؤل حتى عندما يكون مزعجًا أو محرجًا.

• افصلوا بين المشاعر والمواقف: من حق الأبناء أن يغضبوا، أن يحزنوا، أن يخافوا مما يرونه، لكن من واجب الأسرة أن تعلّمهم أن المشاعر لا يجب أن تتحوّل إلى كراهية أو عنف أو تعميم.

• قدّموا نموذجًا صحيًا في التعاطي مع الخلاف: طريقة نقاش الأهل للأخبار والسياسة والاختلافات داخل البيت هي الدرس الأقوى غير المباشر. الاحترام، التحقق، والاعتراف بالخطأ أدوات تربوية صامتة لكنها فعّالة.

• راقبوا الأثر النفسي لا المحتوى فقط: الخطر لا يكمن دائمًا في نوع المحتوى، بل في أثره: قلق زائد، تطبيع مع العنف، انسحاب اجتماعي، أو لغة عدائية. هذه إشارات تستدعي الحوار والدعم لا العقاب.

• لا تحمّلوا الأبناء أعباء الصراع الجمعي: الأبناء ليسوا مشاريع سياسية ولا امتدادًا لصراعات الكبار. من حقهم أن ينموا نفسيًا بعيدًا عن ثقل الاصطفاف والذاكرة الجريحة.

• اعترفوا بأن التربية اليوم عمل تشاركي: الأسرة وحدها لا تكفي. المطلوب تعاون مع المدرسة، المختصين النفسيين، والمبادرات الثقافية والإعلامية التي تدعم الوعي النقدي.

• تذكّروا أن الحياد ليس الهدف بل الإنسانية: الهدف ليس إنتاج جيل "محايد"، بل جيل قادر على الفهم دون شيطنة، وعلى الاختلاف دون إلغاء، وعلى التعبير دون عنف.

• راهنوا على الزمن الطويل لا النتائج السريعة: بناء وعي نقدي عملية تراكمية. كل حوار صغير، كل سؤال، كل لحظة احتواء هي استثمار نفسي بعيد المدى.

تترقب العودة للدراما بعد غياب 14 سنة

ليلى عوض تتحدث عن انكسارات الاعتقال في سجون "الأسد"

عنب بلدي – أمير حقوق

برزت الفنانة السورية ليلى عوض كأحد الوجوه التي واكبت تشكّل الدراما السورية، وشاركت في عدد من الأعمال التلفزيونية التي رسخت حضورها كممثلة تمتلك حسًا إنسانيًا، وأداء هادئًا يميل إلى العمق.

ولم تقتصر تجربتها على التلفزيون، بل ارتبط اسمها أيضًا بالمسرح، الذي شكّل مساحة أساسية للتعبير الفني لديها، قبل أن تنقطع مسيرتها قسرًا بفعل الاعتقال ثم الغربة الطويلة خارج سوريا.

غيابها الذي استمر حوالي 14 سنة، بعد اعتقال تعسفي طالها، لم يكن خيارًا فنيًا، بل نتيجة مباشرة للتحولات السياسية والأمنية التي دفعت بعدد كبير من الفنانين السوريين إلى مغادرة سوريا.

اليوم، تعود ليلى عوض إلى سوريا، حاملة معها تجربة شخصية قاسية، وذاكرة مثقلة بالخسارات، ورغبة واضحة في استئناف علاقتها بالفن والجمهور.

في هذا الحوار مع عنب بلدي، تروي عوض تفاصيل الغياب والعودة، ومواقف عاشتها، وتقدم قراءتها الخاصة للدراما السورية، وللعلاقات التي تسود بين صناعها، ولمكانة الفن في بلد أنهكته سنوات طويلة من الألم.

> تجربة اعتقالي 16 شهرًا من أكثر التجارب إيلامًا في حياتي، ورحلة غربتي مليئة بالانكسارات وفقدان الأمل.
>
> ليلى عوض
> فنانة سورية

عشر سنوات غربة بعد الاعتقال

تقول ليلى عوض، إن ابتعادها عن سوريا جاء بعد اعتقال استمر 16 شهرًا في سجون نظام الأسد السابق، إثر موقفها المعارض، إذ رافقتها حينها ظروف صعبة جدًا، تركت أثرها العميق في حياتها الشخصية والمهنية، معتبرة أن تلك الرحلة لم تكن سهلة، بل كانت مليئة بالانكسارات وفقدان الأمل، حيث شعرت في فترات طويلة بأن العودة إلى الوطن باتت مستحيلة.

ورغم ذلك، جاءت لحظة العودة أخيرًا، لتكون بمثابة استعادة جزئية لما انقطع، وبدء مرحلة جديدة، وإن جاءت متأخرة.

وتصف عوض تجربة الاعتقال بأنها من أكثر التجارب إيلامًا في حياتها، فقد خسرت خلالها عملها، وعائلتها، وزملاءها المقربين، وبيتها.

هذه التجربة، كما تقول، ولّدت قسوة داخلها، وغيّرت نظرتها للحياة، حيث باتت ترى الدنيا أصغر بكثير، أمام مشاشة الوجود الإنساني وإمكانية الفقد في أي لحظة.

عودة بلا أعمال.. لكن بحماسة

عادت عوض إلى سوريا قبل نحو شهرين، إلا أن معظم الأعمال الدرامية كانت قد بدأت تصويرها، ما حال دون انضمامها إلى أي مشروع فني حتى الآن.

ورغم ذلك، تؤكد أنها منفتحة على أي عمل يجري الاتفاق عليه، ومليئة بالحماسة للعودة إلى أجواء التصوير والكواليس، ومشاقة للدراما والمسرح والسينما السورية، بعد غياب دام 14 عامًا.

جيل الانطلاقة.. وامتنان للتجربة

تشير ليلى عوض إلى أنها تشعر بالامتنان لأنها كانت جزءًا من مرحلة انطلاق الدراما السورية، تلك المرحلة التي شكّلت ذاكرة مهمة في تاريخ الفن السوري.

وترى أن السنوات التي غابت فيها لم يكن ينبغي أن تمر بهذه القسوة، لكنها كانت واقعًا فرضته الظروف السياسية والأمنية.

ألمانيا.. غربة مضاعفة عن الفن

أثّرت إقامتها في ألمانيا بشكل مباشر على مسيرتها الفنية، إذ حالت صعوبة التنقل والضغوط المادية وغياب الدعم دون مشاركتها في أي تجربة فنية، على عكس فنانين آخرين تمكنوا من الاستمرار في دول مختلفة،ورغم نيتها تقديم أعمال مسرحية وسينمائية، فإن الظروف وقفت عائقًا أمام تحقيق ذلك.

لا علاقات شخصية مع "الشبيحة"

مع سنوات الثورة التي امتدت حوالي 14 عامًا، غاب بعض الفنانين السوريين الذين اختاروا الابتعاد، إثر تبني موقف سياسي معارض للنظام السابق.

وتعتقد عوض أن تلك السنوات خلقت فجوة بين الفنانين السوريين، بين من صُنّفوا كمؤيدين أو معارضين للنظام السابق، وهو تصنيف ترفضه بشكل قاطع.

وتؤكد أن الفنانين يبقون زملاء مهنة، وأن احترام الآراء المختلفة جزء أساسي من احترام الفن نفسه، الذي يفترض أن يكون مساحة جامعة لا إقصائية.

في المقابل، تضع عوض خطًا فاصلًا واضحًا بينها وبين الفنانين الذين وصفتهم بـ"الشبيحة"، مؤكدة أن هؤلاء أساؤوا لها شخصيًا وألحقوا بها الأذى، ما يجعل أي علاقة شخصية معهم أمرًا مستحيلًا.

ورغم اعترافها بأن الواقع الفني قد يفرض العمل المشترك أحيانًا، فإنها تميّز بوضوح بين الضرورة المهنية والعلاقة الإنسانية.

> بعض الفنانين "الشبيحة" أساؤوا لي شخصيًا، ولا علاقات شخصية تربطني معهم، والعمل الفني قد يفرض عليّ العمل معهم.
>
> ليلى عوض
> فنانة سورية

خسارة الطاقات وتراجع المستوى

الدراما السورية خسرت خلال السنوات الماضية مشاركات فناني المعارضة، الذين ابتعدوا في بلاد الاغتراب.

عوض ترى أن الدراما السورية خسرت خلال الفترة الماضية عددًا كبيرًا من طاقاتها ومواهبها التي غادرت سوريا.

ورغم متابعتها لبعض الأعمال التي قُدمت، فإنها لاحظت تراجعًا عامًا في المستوى، مع وجود استثناءات قليلة لأعمال وصفتها بالمهمة والقوية.

ومع عودة فناني المعارضة للمشاركة في أعمال الموسم الرمضاني المقبل، ترى عوض أن عودة بعض الفنانين الذين عارضوا نظام الأسد إلى الدراما السورية ستشكّل إضافة مهمة للأعمال، ولا سيما بمستواها وتعيد الاعتبار لدورها الثقافي.

الفنانة السورية ليلى عوض – 14 كانون الثاني 2026 (عنب بلدي/ أحمد العساعلي)

حضورهم في إثراء المشهد الدرامي.

وفي المقابل، ترى أن استمرار بعض الفنانين بالعمل داخل سوريا يُحسب لهم، إذ حافظوا على حضورهم الفني، بينما غاب آخرون عن ذاكرة الجمهور بسبب ابتعادهم الطويل.

تختم ليلى عوض حديثها إلى عنب بلدي بالتأكيد على أنها كانت تتمنى العودة في وقت أبكر، إلا أن ظروف السفر والإقامات حالت دون ذلك.

اليوم، تعود وهي تحمل فرحًا مشوبًا بالأمل، وتسعى كفنانة سورية عاشت تجربة الاغتراب إلى تقديم أفكار وأعمال في المسرح والدراما والسينما.

وتؤكد أن سوريا، بكل ما حملته من حزن، تحتاج اليوم إلى عودة جميع فنانيها، وإلى أعمال فنية ترتقي بمستواها وتعيد الاعتبار لدورها الثقافي.

تحذيرات من "هلاوس" إجابات الذكاء الاصطناعي

مع تزايد الاعتماد على نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي مثل "تشات جي بي تي" من شركة "OpenAI"، و"جيميناي" من "جوجل"، و"كوبايلوت" من "مايكروسوفت"، تبرز "الهلاوس" كتحدٍّ تقني أمام المستخدمين.

ويُقصد بـ"الهلاوس" الإجابات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي وتبدو واقعية ومقنعة من حيث الصياغة، لكنها غير صحيحة أو لا أساس لها في الواقع، كما تعتبر خللًا جوهريًا في بنية هذه الأنظمة، إذ لا تعتمد في إجاباتها على التحقق من المعلومات، بل على التنبؤ بالكلمات التالية استنادًا إلى أنماط لغوية من بيانات التدريب. ونتيجة لذلك، قد تكون الإجابة متماسكة لغويًا، لكنها بعيدة عن الحقيقة.

وللتعامل الواعي مع هذه النماذج الذكية، من الضروري أن يتعلم المستخدمون التعرف على العلامات التحذيرية التي تدل على وجود "هلاوس".

تفاصيل دون مصادر

يعد استخدام الذكاء الاصطناعي تفاصيل دقيقة للغاية تبدو حقيقية للوهلة الأولى، أحد أكثر المظاهر إزعاجًا له"الهلاوس"، فقد يتضمن الرد تواريخ وأسماء وأرقامًا، وحتى أسماء مقالات أو مؤلفين، مما يعزز الإحساس بالموثوقية.

لكن هذه التفاصيل قد تكون مختلقة بالكامل، وبينما يعتمد الذكاء الاصطناعي على توليد محتوى يُحاكي الأنماط اللغوية التي تعلمها، فإنه قد يبتكر أسماء ومعلومات تماشى مع بنية إجابة صحيحة، من دون أن يستند إلى مصدر حقيقي.

على سبيل المثال، قد يذكر اسم شخصية حقيقية، ويضيف إليها مواقف أو تصريحات مختلقة، ما يصعّب على القارئ تمييز الحقيقة من عدمها، خاصة إذا لم تكن لديه خلفية عن الموضوع.

لهذا السبب، من الضروري التحقق من أي معلومة قد تؤثر على قرارات المستخدم، فإذا لم يتمكن من العثور على المصدر أو الاسم أو التاريخ المذكور في أي مكان آخر، فربما يكون بصدد قراءة "هلاوس" أنتجها النظام الذكي.

نبرة واثقة دون مبرر

"الهلاوس" لا تأتي دائمًا مغلفة في شك أو تردد، بل على العكس، فغالبًا ما يقدم الذكاء الاصطناعي إجاباته بصيغة واثقة وسلسة، حتى عندما تكون المعلومات خاطئة.

ويرجع ذلك إلى آلية تصميم النماذج، إذ يتم تحسينها لإنتاج نصوص تبدو منطقية ومتسقة لغويًا. وبدلًا من أن تعترف بعدم المعرفة أو تشكك في المعلومة، تميل إلى تقديم إجابات شاملة توحي بالإحاطة الكاملة.

وفي حين أن الخبراء من البشر قد يستخدمون تعبيرات مثل "لست متأكدًا" أو "هذا يخضع للنقاش"، فإن "روبوتات" الذكاء الاصطناعي نادرًا ما تستخدم هذه الصيغ، رغم أنها بدأت مؤخرًا في إظهار بعض الحذر بالإصدارات الحديثة.

وفي مواضيع مثل الطب أو العلوم أو المسائل القانونية، إذا تكون الحقائق محل نقاش أو تتغير مع الوقت، فإن تقديم إجابة قاطعة قد يكون مؤشرًا على "هلاوس"، لأن النموذج قد يكون استكمل فراغًا معرفيًا من خلال سرد غير حقيقي بدلًا من الإشارة إلى وجود خلاف أو عدم وضوح.

مراجع مزيفة

في كثير من الأحيان، يزودك الذكاء الاصطناعي بإجابات تتضمن مراجع وأسماء مصادر تبدو موثوقة، لكن عند التحقق منها، تكتشف أنها غير موجودة.

ويشكّل هذا النوع من "الهلاوس" خطرًا بالغًا، لا سيما في الأوساط الأكاديمية أو المهنية. فقد يقوم طالب بإعداد مراجعة أدبية استنادًا إلى مجموعة من المراجع، ليتبيّن لاحقًا أن جميعها وهمية.

وغالبًا ما تكون هذه المراجع مكتوبة بأسلوب متقن، وتشمل أسماء دوريات أكاديمية وأسماء مؤلفين وأرقام صفحات، ما يزيد من صعوبة اكتشاف زيفها دون بحث معمق.

ولتفادي هذا الفخ، ينبغي التأكد من صحة أي ورقة علمية أو مرجع أو اسم مؤلف عبر قواعد بيانات موثوقة أو عبر محركات البحث المباشر، وإذا لم تظهر أي نتائج حقيقية، فقد تكون بصدد "مرجع غير موجود" صنعه النموذج ليضفي على إجابته طابعًا أكاديميًا.

تناقض داخلي في الإجابات

حتى وإن بدت الإجابات صحيحة في ظاهرها، فإن التناقض بين الردود قد يكون علامة حاسمة على "الهلاوس"، فمثلًا، إذا طرحت على "ChatGPT" سؤالًا معينًا، وتلقيت إجابة مفصلة، ثم طرحت سؤال متابعة مرتبطًا بالإجابة السابقة، ووجدت أن النموذج يناقض نفسه، فهناك احتمال كبير أن تكون إحدى الإجابتين خاطئة.

وتعد هذه الطريقة فاعلة في كشف "الهلاوس"، لأن النموذج لا يمتلك قاعدة بيانات حقيقية يعود إليها لضمان الاتساق، وبالتالي، فإن التناقض في الإجابات، خاصة في سياق واحد، يكشف هشاشة المحتوى وغياب الأساس المعرفي الحقيقي.

منطق غير واقعي

في بعض الأحيان، حتى إذا بدت الإجابة متماسكة لغويًا، فإن محتواها قد يصطدم بالواقع أو بالعقل، فمن المعروف أن نماذج الذكاء الاصطناعي لا تفكر كما يفعل الإنسان، بل تقوم بتنبؤ تسلسلات لغوية فقط. لذلك، قد تبدو بعض الإجابات معقولة على الورق، لكنها تنهار عند إخضاعها للتفكير المنطقي أو التجربة العملية.

في حادثة شهيرة، اقترح نموذج ذكاء اصطناعي أن يُضاف الغراء إلى صلصة البيتزا لكي يلتصق الجبن بشكل أفضل، وعلى الرغم من أن هذا قد يبدو منطقيًا لغويًا، إلا أنه يخالف أبسط مبادئ الطهو والصحة العامة.

وهذا النوع من الأخطاء ناتج عن اعتماد النماذج على تركيب لغوي قائم على أنماط محفوظة، وليس على فهم فعلي للعالم أو للقوانين الفيزيائية. في النتيجة، تعد "الهلاوس" جزءًا لا يتجزأ من طبيعة نماذج الذكاء الاصطناعي الحالية، وطالما أن هذه النماذج تعتمد على تنبؤ الكلمات وليس على التحقق من الحقائق، فإن هذه المشكلة ستستمر في الظهور.

من هنا، تصبح القدرة على التمييز بين المحتوى الحقيقي والزائف مهارة أساسية في العصر الرقمي، فلا ينبغي الوثوق الأعمى بالإجابات، بل يجب التعامل معها بعين ناقدة، وممارسة التحقق المستمر، خاصة في المواضيع الحساسة.

"سوناتا الربيع".. مسرح يستعيد القهر السوري

بين جدار يُرمم وصوت يخشى النطق بكلمة "إصلاح"، تفتح مسرحية "سوناتا الربيع" نافذتها على حكاية رجل عادي تحول إلى شاهد على زمن مكسور، عبر إيحاء لا يقتصر على قصة بيت يتداعى فحسب، بل سيرة وطن تأجل ترميمه، وذاكرة مثقلة بالخسارات والأسئلة المؤلمة.

عبر "مونولوج" حاد ومشاهد تتقاطع فيها الذاكرة مع القمع، تأخذنا المسرحية إلى قلب تجربة إنسانية عارية، حيث يصبح الجدار اعترافًا، والصمت اتهامًا، والمسرح مساحة أخيرة لقول ما لا يقال.

صرخة "معاناة وطن"

بينما ينهمك "أبو حسن" في ترميم جدران بيته وطلائها، تنفلت منه صرخة عفوية وهو يعجز عن إحداث شرخ في الحائط: "رح أصلحك يعني رح أصلحك، مو مثل إصلاحاتهم، عشر سنين وما شفنا شي"، سرعان ما ينتبه لثقل الكلمة، فيتراجع عن "الإصلاح" ويستبدل بها "العلاج"، خشية أن تجره العبارة إلى قمع جديد يعرفه جيدًا. في "مونولوج" داخلي مكشوف، يبوح "أبو حسن" بخباراته القديمة، كيف فضّل دراسة التاريخ على الطب في فرنسا، وكيف تشبث بوصية والده المستلهمة من المتنبي: "من يهن يسهل الهوان عليه"، كان الثمن فادحًا، فقد خسر الأب والوظيفة والأسرة، وخسر معها صورته عن نفسه ورجولته.

تبدأ المأساة حين يرفض الدكتور الجامعي نجاح ابنة "المعلم"، فتكون النتيجة اعتقالًا وتعذيبًا، يموت الأب قهرًا بعد مهانة التحقيق، وتغادر الزوجة مع ابنتها إلى فرنسا، تاركة خلفها بيتًا مكسورًا ورجلًا محطّمًا.

تحت قسوة الاستجواب، يفقد "أبو حسن" رجولته، ويختار العمل دهّانًا كي لا يذل، على حد تعبيره، وفي ذروة الانفجار العاطفي، يهوي على الجدران تحطيمًا، صارخًا في وجه السلطة: "يا معلم، أنتو اللي دمّرتوا البلد، أنتو اللي دمرتوا القيم".

ويعتمد العرض طريقة تقنية لافتة، إذ يوظف شاشة كبيرة داخل إطار نافذة لتكون بوابة لذاكرة "أبو حسن"، تتوالى عليها لقطات الأب والزوجة والابنة "سوناتا"، وصورة السجان، فتتحول الذاكرة إلى مشاهد حية.

"سوناتا الربيع" من بطولة مازن الناطور بدور "أبو حسن"، وتأليف جمال آدم، وإخراج ماهر صليبي، عُرضت في مسرح "دار الأوبرا" بين 8 و10 من كانون الثاني الحالي.

حين تتحول الذاكرة إلى مشهد حي

مخرج العمل ماهر صليبي، قال لعنب بلدي، إن المسرحية لامست عمق المعاناة التي عاشها الشعب السوري خلال سنوات حكم النظام السابق، مؤكدًا أن رسالتها تتمحور حول إيصال صورة هذه المعاناة إلى العالم، ولا سيما عند تقديم هذا النوع من العروض خارج سوريا.

وأوضح أن العمل يعبر عن شخصيات سورية موجودة بكثرة، وينقل الأوجاع من خلال قصة شخص مظلوم عانى كثيرًا وخسر كل شيء بسبب موقف اتخذه في حياته، في محاولة لشرح ما حدث للسوريين وسبب اندلاع الثورة.

وحول عودة المسرحية إلى المسرح السوري بعد 12 عامًا من عرضها في مسارح دولية، شدد صليبي على أن المسألة لا تتعلق بفكرة العودة بحد ذاتها، بل برغبة الجمهور السوري في مشاهدة ما قُدّم قبل 12 أو 13 سنة .

من جهته، أكد الفنان مازن الناطور أن رسالة المسرحية اليوم هي ذاتها الرسالة التي وُجّهت عام 2012، مع اختلاف وقعها على الناس.

وذكّر بأن عرضها الأول جاء في زمن الثورة السورية، وسط احتقان وغضب ودم على الأرض، إضافة إلى التحزبات والتشنج، مشيرًا إلى أن هذا الكابوس قد انتهى، وبقيت الآلام مجرد ذكرى، متمنيًا ألا يعيشها أحد مرة أخرى.

كتاب

"تاريخ العيون المطفأة".. العمى بين السلطة والمجتمع

تجري أحداث رواية "تاريخ العيون المطفأة"، للكاتب السوري نبيل سليمان، في مدن رمزية تحمل أسماء متخيّلة، مثل بر شمس وكبما وقمورين، لترسم صورة عالم عربي مضطرب، حيث تنتشر السلطة البوليسية والملاحقات الأمنية إلى جانب النزوح والعنف والاضطهاد.

الرواية لا تتحدث عن فقدان البصر فقط، بل عن غياب الوعي والقدرة على رؤية الحقيقة، إذ يصبح العمى استعارة لما يحدث عندما يغيب الضمير، ويخبو البصر الداخلي أمام السلطة والخوف والظلم.

ومن خلال شخصية مولود ماء العينين، يقدم سليمان تجربة الإنسان المحاصر بين الطاعة والخوف، وبين الرغبة في الحياة وواقع القمع الذي يفرضه الآخرون.

الرواية تتبع أسلوبًا سرديًا متعدد الأصوات، فأحيانًا برويها الراوي (الحكواتي)، وأحيانًا بأسلوب التحليل الداخلي، وأحيانًا من خلال حوارات فلسفية بين الشخصيات، ما يجعل القارئ يتنقل بين مستويات عدة لفهم أزمة المجتمع والسلطة معًا.

هذا التنوع في السرد يمنح الرواية عمقًا ويضع العيون المطفأة في قلب تجربة القراءة، حيث يصبح الغياب عن الحقيقة والوعي محورًا دائمًا، في الرواية، العمى يصبح رمزًا للضعف الاجتماعي والسياسي، فكل شخصية، سواء أسهمت أو اكتفت بالصمت، تكشف عن دور المجتمع في صيانة السلطة القمعية.

وفي المقابل، تظهر ملامح الأمل في بعض المشاهد الفنية والموسيقا والرسم والفن، كأنها محاولة لإعادة البصر والبصيرة، لإعادة الإنسان إلى نفسه وسط عالم موحش.

"تاريخ العيون المطفأة" لا تقدم حلولًا جاهزة، ولا نهاية مريحة، فهي قراءة عميقة للسلطة والظلم، لكنها أيضًا دعوة للتفكير في مسؤولية الفرد والمجتمع عما يحدث حوله.

كما أن الرواية تطرح سؤالًا مفتوحًا، هل العمى مجرد فقدان البصر، أم هو غياب القدرة على رؤية الحقيقة؟ وهل يمكن للوعي أن يُستعاد في مجتمع يظل خاضعًا للخوف والقمع؟

بهذه الرواية، يؤكد نبيل سليمان أن الأدب قادر على إعادة رسم الواقع، وتقديم تحليلات دقيقة لمجتمع مضطرب، وأن الفعل الروائي يمكن أن يكون مرآة للوعي، ولو كانت العيون مطفأة.

من نبيل سليمان

نبيل سليمان، روائي وناقد سوري من مواليد صافيتا في محافظة طرطوس عام 1945، هو واحد من أبرز الأصوات في الرواية السورية المعاصرة. درس اللغة العربية في جامعة "دمشق"، وعمل مدرسًا قبل أن يؤسس دار "الحوار" للنشر في اللاذقية عام 1982.

على مدار عقود، ركّز في أعماله على السلطة والتحولات الاجتماعية، مقدمًا روايات ونقدًا يسائل الواقع العربي والإنساني، ويعرض صراعات الفرد والمجتمع مع قوى القهر والخوف.

من أبرز أعماله رواية "تاريخ العيون المطفأة"، التي صدرت عام 2019، وتناولت تجربة العمى الجماعي في المجتمعات القمعية.

سلافة معمار تطل في عملين خلال موسم رمضان

تطل الفنانة السورية سلافة معمار في موسم دراما رمضان 2026 من خلال مسلسلين، الأول "تحت الأرض- جرد حساب" بجزئه الثاني، الذي يجمع بين البيئة الشامية و"الفانتازيا"، والآخر مسلسل "سعادة المجنون" بطرح اجتماعي.

وانضمت معمار إلى بطولة الجزء الثاني من مسلسل "تحت الأرض"، ويحمل عنوان "جرد حساب"، الذي حقّق نجاحًا في جزئه الأول بالموسم الرمضاني الماضي.

في هذا الجزء، تؤدي معمار شخصية "أسيا"، وهي شخصية محورية ذات تأثير كبير في مسار الأحداث، تقف في مواجهة قوية مع بطل العمل الذي يجسّده الفنان سامر المصري.

وتعتبر الشخصية التي تأتي في قلب العلاقات الدرامية، حيث ترتبط بأحداث الصراع النفسي والعائلي وتشكّل نقطة تحوّل في بنية القصة.

تناول العمل بجزئه الأول الصراع بين التجار في دمشق مطلع العام 1900، إذ تتحكم عائلة "الصافي" الدمشقية بتجارة التبغ، وتضع قواعد صارمة ضد كل من ينافسها في السوق، ومع ظهور منافس جديد يمتهن تجارة التبغ، اشتعلت الحرب بينهما، على مدار حلقات الموسم الأول.

وتتجه قصة الجزء الثاني إلى توسيع نطاق الحكاية داخل سوق "التتن"، بوصفه مساحة تتقاطع فيها المصالح والنفوذ بين كبار التجار والعائلات المتحكمة بالمشهد الاقتصادي، مع دفع خطوط جديدة نحو المواجهة، مع تعزيز حضور عائلة "محمود بيك"، واستمرار الصراع بين العائلات وبين اللاعبين الحقيقيين الذين يديرون السوق خلف الستار.

يتولى الإخراج مضر إبراهيم، والتأليف بسام جنيد ومصطفى شرف، والإنتاج لشركة "كلاكيت" للإنتاج الفني، ومن بطولة سامر المصري، وجوان خضر وعبد الهادي الصباغ وفايز قزق وكارمن لبس ورامز الأسود وساشا دحدوح.

"سعادة المجنون".. دراما معاصرة وقضية اجتماعية

بالتوازي مع مشاركتها في "تحت الأرض"، أنهت معمار تصوير مسلسل "سعادة المجنون"، وهو مسلسل درامي معاصر من إخراج سيف الدين سبيعي، وتأليف الكاتب علاء مهنا، وإنتاج شركة "غولدن لاين" للإنتاج الفني.

تدور أحداث العمل في الفترة الممتدة بين عامي 2022 و2024، ما يمنحه طابعًا زمنيًا معاصرًا يعالج قضايا اجتماعية حساسة.

يبدأ المسلسل بقضية جريمة غامضة مرتبطة بملف فساد كبير، تتشعب بعدها سلسلة من الأحداث التي تشمل التهريب والفساد القضائي وتجارة الممنوعات، في حبكة تشد المشاهد إلى تعقيدات الصراع ضمن بيئة شعبية.

تلعب سلافة معمار في العمل دور "ليلى"، واحدة من الشخصيات الرئيسة التي تتفاعل مع شبكة العلاقات المتشابكة في السرد الدرامي، إلى جانب نخبة من نجوم الدراما السورية، مثل عابد فهد وباسم ياخور.

العمل يعكس تنوع اللهجات السورية داخل الأحداث، ويقدم لغة فنية جريئة في تناول القضايا الاجتماعية، ما يجعل من "سعادة المجنون" مشروعًا دراميًا طموحًا يراهن على تفاعل الجمهور مع أبعاد العمل المتنوعة.

الفنانة السورية سلاف معمار من كواليس مسلسها الجديد اسعادة المجنون) – 11 كانون الثاني 2026 (عولدن لاين للإنتاج الفني)

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

ملاعب "الأمة الديمقراطية"..

هيكلية الرياضة وأدلجتها شمال شرقي سوريا

تتويج نادي الشمال بطلًا لدوري الدرجة الأولى لكرة القدم - 11 تشرين الثاني 2025 (الاتحاد الرياضي لشمال وشرق سوريا)

عنب بلدي - خاص

لم تكن الرياضة في مناطق شمال شرقي سوريا، منذ خروجها عن سيطرة النظام السوري في عام 2012 وحتى بعد سقوطه، مجرد نشاط بدني عابر أو مساحة للترفيه، بل تحولت بمرور الوقت إلى "مختبر اجتماعي" ووسيلة أساسية في مشروع "الهندسة السياسية" الذي تقوده "الإدارة الذاتية".

وبينما نجحت هذه السلطات في تنشيط القطاع الرياضي وملء الفراغ المؤسساتي بعد سنوات من الركود والحرب، يبرز تساؤل جوهري حول الفاصل الضيق بين "النشاط المجتمعي" و"التجييش الأيديولوجي" الذي يصب في مصلحة السلطة الحاكمة.

في هذا التقرير، تفكك عنب بلدي المشهد الرياضي في المنطقة، مستندة إلى رصد ميداني وتقارير مؤسساتية، لتستعرض خارطة الأندية، وآليات الأدلجة، ومعضلة الاعتراف الدولي.

الهيكل التنظيمي.. الرياضة من بوابة "العقد الاجتماعي"

تُدار الرياضة في شمال شرقي سوريا عبر هيكلية هرمية تبدأ من "هيئة الشباب والرياضة" (بمثابة وزارة)، التي تتبع مباشرة للمجلس التنفيذي لـ"الإدارة الذاتية". وتحت مظلتها، يعمل "الاتحاد الرياضي لإقليم شمال وشرق سوريا"، الذي تأسس في شكله المركزي الأخير ومقره الرقة، ليجمع تحت مظلته جميع الاتحادات الفرعية في "المقاطعات" (الجزيرة، الفرات، الرقة، الطبقة، دير الزور).

نظام "الرأسة المشتركة" في الملاعب

لا يغيب النظام السياسي لـ"الإدارة الذاتية" عن الملاعب، فكل ناد، وكل اتحاد فرعي، وكل لجنة رياضية، تُدار بنظام "الرأسة المشتركة" (رجل وامرأة). هذا الإلزام التنظيمي ليس مجرد تنسيق إداري، بل هو ترجمة لمبادئ "العقد الاجتماعي" التي تفرض المساواة الجندرية كركيزة أيديولوجية، وهو ما يُعد تحولًا جذريًا في بيئة رياضية كانت تاريخيًا ذكورية بامتياز في هذه المناطق.

خارطة الأندية والاختصاصات.. توزيع النفوذ والمهام

تتوزع الأندية الرياضية في المنطقة بين أندية "عريقة" حافظت على كيانها القانوني مع تغيير في مرجعيتها الإدارية، وأندية "ناشئة" أسست لتكون واجهة للمشروع الجديد.

1. الجزيرة (الحسكة والقامشلي)

تعتبر الثقل الأكبر وتضم أكثر الأندية تنظيمًا:

- نادي الجهاد (القامشلي): النادي التاريخي (تأسس 1962). يعيش حالة "ازدواجية"، فهو مسجل لدى الاتحاد السوري ويشارك في بطولاته أحيانًا، ولكنه يخضع إداريًا وماليًا لسلطة "الإدارة الذاتية" في نشاطاته المحلية، مما يجعله ساحة صراع على "الشرعية".
- نادي سردم (الحسكة): يُعتبر "النادي الممثل لـ"الإدارة"، وينافس بقوة في كرة القدم والكرة الطائرة وألعاب القوى.
- نادي الأسايش: يتبع لـ"قوى الأمن الداخلي" (أسايش)، ويتمتع بتمويل مستقر ومنشآت خاصة، ويمثل "رياضة المؤسسات الأمنية".
- نادي برخدان (القامشلي): يركز بشكل مكثف على الفئات العمرية الصغيرة، ويُعد حاضنة لتنشئة الجيل الجديد وفق قيم "الرياضة الأخلاقية".
- نادي طريق (الحسكة): برز مؤخرًا كمنافس قوي في دوري الدرجة الأولى.
- أندية أخرى: نادي رميلان، نادي عامودا، نادي دجلة، نادي تل تمر، نادي شبيبة الحسكة.

2. الفرات (عين العرب/كوباني)

- نادي كوباني: النادي المركزي الذي يجمع معظم مواهب المنطقة في كرة القدم و"التايكوندو".
- نادي روج آفا: يركز على الأنشطة المجتمعية والماراثونات.

3. الرقة والطبقة

بعد طرد تنظيم "الدولة الإسلامية"، تحولت الرقة إلى مركز إداري للرياضة:

- نادي عمال الفرات: النادي التاريخي للرقة، أعيد تفعيله بدعم من "لجنة الشباب والرياضة".
- نادي الرقة: يشارك في دوري الإقليم ويضم فرقًا لكرة السلة.

"الرياضة الأخلاقية" ونبذ "الاحتراف المادي"

تروج "الإدارة" لفكرة أن الرياضة لا يجب أن تكون من أجل المال (الاحتراف)، بل من أجل "الصحة والمجتمع". هذا الخطاب يُستخدم أحيانًا لتبرير ضعف الرواتب التي تُمنح للاعبين في الأندية الشعبية، بينما تُستثمر المبالغ الكبيرة في الأندية التابعة للمؤسسات الأمنية والعسكرية، مما يخلق نوعًا من "الولاء الوظيفي" داخل القطاع الرياضي.

رياضة المرأة.. "بروباغندا" أم تمكين

تعتبر رياضة المرأة الحصان الرابح لـ"الإدارة الذاتية" في تسويق نفسها دوليًا، فقد نجحت في تنظيم دوري سيدات منتظم في الجزيرة، وإنشاء أندية نسائية بالكامل (مثل نادي بيمان).

بينما يرى بعض المراقبين في ذلك "تمكينًا حقيقيًا" لنساء المنطقة في وجه التقاليد، يرى آخرون أنها "بروباغندا سياسية" تهدف لإظهار "الإدارة" بمظهر القوة التقدمية الوحيدة في المنطقة. ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن ملاعب القامشلي والحسكة باتت تشهد حضورًا نسائيًا غير مسبوق، سواء كلاعبات في كرة القدم والسلة، أو ككحكام ومدربات، وهو ما كسر "التابوهات" الاجتماعية في مناطق كانت تعتبر الرياضة النسائية عيبًا.

البنية التحتية.. إعادة إعمار تحت الظل

شهدت المنطقة حركة تأهيل واسعة للملاعب والصالات، خاصة في الرقة وعين العرب/كوباني، بتمويل من "الإدارة الذاتية" وبعض المنظمات الدولية (في إطار مشاريع دعم الاستقرار).

- ملعب "12 آذار" (القامشلي): تم تحويله من رمز لجزرة عام 2004 إلى مركز رئيس للبطولات "الديمقراطية".
- ملعب "هفرين خلف" (الرقة): الذي أُعيد تأهيله ليكون من أكبر الملاعب في الشمال السوري.
- الصالات المغلقة: انتشرت الصالات الرياضية (صالة سردم) لتغطية الألعاب الجماعية والقتالية.

التحديات الجيوسياسية و"جدار الاعتراف"

رغم النشاط المحموم، تعيش الرياضة في شمال شرقي سوريا في "جزيرة معزولة". وتتلخص المعاناة في النقاط التالية:

- غياب الشرعية الدولية: لا يعترف الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) ولا أي منظمة رياضية دولية بالاتحادات التابعة لـ"الإدارة الذاتية"، هذا الأمر يمنع الأندية من المشاركة في أي بطولات خارجية (آسيوية أو عربية)، ويحصر طموح اللاعبين في "الدوري المحلي".
- معضلة اللاعبين والمستقبل: يجد اللاعب الموهوب نفسه أمام خيارين، إما البقاء في المنطقة واللعب في دوري غير معترف به، أو "الهروب" نحو أندية في دمشق أو أندية إقليم كردستان العراق للحصول على فرصة تمثيل دولي.
- العسكرة والتهديدات: تعاني الملاعب الحدودية (مثل عين العرب/كوباني) من تهديدات أمنية مستمرة، مما يؤدي أحيانًا إلى تعليق النشاطات ونزوح الرياضيين.
- الهجرة: فقدت المنطقة مئات الكفاءات الرياضية (مدربون ولاعبون دوليون سابقون) التي هاجرت إلى أوروبا، مما تسبب في فجوة فنية كبيرة تحاول الأكاديميات "المؤدلجة" ملأها بخبرات محلية شابة.

السياسة هي الحكَم

نجحت "الإدارة الذاتية" في تحويل الرياضة إلى "ماكينة" فعالة لإعادة دمج الشباب في مشروعها السياسي، إلا أن هذا النجاح يظل منقوصًا، فما دامت الرياضة أسيرة "الأدلجة" الحزبية، وبعيدة عن الاعتراف القانوني الدولي، فإنها ستبقى مجرد "نشاط محلي" يخدم سلطة الأمر الواقع أكثر مما يخدم مستقبل اللاعب السوري الطامح للعالمية.

الرياضة في شمال شرقي سوريا اليوم هي انعكاس للصراع على الأرض، فبينما تُطلق صافرة البداية في كل مباراة، يدرك الجميع أن الحكم الحقيقي في نهاية المطاف هو "السياسة"، وأن الملاعب هي مجرد جبهة أخرى من جبهات "القوة الناعمة" في صراع النفوذ السوري الطويل.

الدفاع الضعيف يُخرج "الأولمبي" من منافسات كأس آسيا

عنب بلدي - محمد ديب بظت

ودّع المنتخب السوري الأولمبي بطولة كأس آسيا تحت 23 عامًا بعد تعادله مع نظيره الإماراتي بنتيجة 1-1 في الجولة الأخيرة من منافسات المجموعة الثانية، ليكتفي بأربع نقاط، متساويًا مع "الأبيض" الإماراتي، لكن فارق الأهداف حسم بطاقة التأهل الثانية لمصلحة الأخير خلف المتصدّر اليابان.

وجاء خروج المنتخب السوري بعد مشوار متذبذب، استهله بخسارة ثقيلة أمام المنتخب الياباني بخمسة أهداف دون مقابل، قبل أن يستعيد بعض توازنه بفوز صعب على المنتخب القطري بهدف وحيد، ثم تعادل مع الإمارات في مباراة كانت نتيجتها غير كافية للعبور إلى الدور التالي.

الحسين: أتحمل المسؤولية

خلال البطولة، تلقى المنتخب السوري ستة أهداف، ليسجل ثاني أضعف خط دفاع في المسابقة بعد منتخب لبنان الذي استقبل سبعة أهداف، فيما لم ينجح هجومه سوى بتسجيل هدفين فقط، أحدهما من ركلة جزاء في مباراة قطر، ما أعاد فتح باب التساؤلات حول الجاهزية الدفاعية والفعالية الهجومية للفريق، خاصة أن خمسة من الأهداف الستة جاءت في مباراة واحدة أمام اليابان.

وعقب الخروج، حمّل مدرب المنتخب جهاد الحسين نفسه مسؤولية النتيجة، موضحًا أنه تسلّم مهمة تدريب المنتخب قبل شهرين فقط من انطلاق البطولة، وخاض مع اللاعبين 11 حصة تدريبية، معتبرًا أن هذه الفترة غير كافية لتطبيق أفكاره الفنية أو بناء انسجام حقيقي داخل الفريق.

وأشار الحسين إلى أن الجهاز الفني واللاعبين قدموا ما بوسعهم ضمن الإمكانات والوقت المتاح، لافتًا إلى أن رغم الفوز على المنتخب القطري لاحقًا، ورغم الأداء الهجومي المقبول نسبيًا في مباراة الإمارات، والذي شهد خلق عدد من الفرص دون ترجمتها إلى أهداف.

ولفت إلى أن غياب الفعالية الهجومية، إلى جانب سوء إدارة بعض تفاصيل المباريات، حرم المنتخب من بطاقة التأهل إلى الدور الثاني، رغم توفر العناصر والظروف التي كانت توحي بإمكانية تحقيق نتيجة أفضل.

محروس: بحاجة إلى وقت

من جانبه، يرى المدرب نزار محروس أن المباراة الأخيرة للمنتخب السوري أمام نظيره الإماراتي كانت جيدة إلى حد ما، إذ إن المنتخب كان قادرًا على خطف الفوز ومعه بطاقة التأهل، إلا أن التعادل فرض نفسه في نهاية المطاف، ليكون فارق الأهداف سببًا مباشرًا في خروج المنتخب من البطولة.

وقال محروس، لعنب بلدي، إن المنتخب يحتاج إلى وقت أطول، خاصة تحت قيادة المدرب جهاد الحسين، معتبرًا أن الأخير يمتلك أفكارًا فنية واضحة، قد يتفق معها بعضهم ويختلف معها آخرون، لكنها في النهاية تحتاج إلى مساحة زمنية كافية لتتحول إلى أداء متكامل داخل الملعب.

وأضاف أن تقييم أي مدرب يجب أن يكون مرتبطًا بالوقت المتاح له، موضحًا أن الشهرين اللذين تولى خلالهما الحسين قيادة المنتخب لا يكفيان لبناء منتخب متجانس، مشيرًا إلى أنه يفضّل استمرار المدرب في مهمته ما لم يكن القرار نابعًا من رغبته الشخصية بعدم الاستمرار.

وتابع أن هذه الخسارة الثقيلة كانت العامل الحاسم في الخروج من البطولة، رغم الفوز على المنتخب القطري لاحقًا، ورغم الأداء الهجومي المقبول نسبيًا في مباراة الإمارات، والذي شهد خلق عدد من الفرص دون ترجمتها إلى أهداف.

ولفت إلى أن غياب الفعالية الهجومية، إلى جانب سوء إدارة بعض تفاصيل المباريات، حرم المنتخب من بطاقة التأهل إلى الدور الثاني، رغم توفر العناصر والظروف التي كانت توحي بإمكانية تحقيق نتيجة أفضل.

محروس: بحاجة إلى وقت

من جانبه، يرى المدرب نزار محروس أن المباراة الأخيرة للمنتخب السوري أمام نظيره الإماراتي كانت جيدة إلى حد ما، إذ إن المنتخب كان قادرًا على خطف الفوز ومعه بطاقة التأهل، إلا أن التعادل فرض نفسه في نهاية المطاف، ليكون فارق الأهداف سببًا مباشرًا في خروج المنتخب من البطولة.

وقال محروس، لعنب بلدي، إن المنتخب يحتاج إلى وقت أطول، خاصة تحت قيادة المدرب جهاد الحسين، معتبرًا أن الأخير يمتلك أفكارًا فنية واضحة، قد يتفق معها بعضهم ويختلف معها آخرون، لكنها في النهاية تحتاج إلى مساحة زمنية كافية لتتحول إلى أداء متكامل داخل الملعب.

وأضاف أن تقييم أي مدرب يجب أن يكون مرتبطًا بالوقت المتاح له، موضحًا أن الشهرين اللذين تولى خلالهما الحسين قيادة المنتخب لا يكفيان لبناء منتخب متجانس، مشيرًا إلى أنه يفضّل استمرار المدرب في مهمته ما لم يكن القرار نابعًا من رغبته الشخصية بعدم الاستمرار.

ويرى محروس أن الجهاز الفني بأكمله قدّم ما بوسعه ضمن الإمكانات المتوفرة، رغم وجود هامش كان يسمح بتحقيق نتائج أفضل، إذ إن الطموح كان يتمثل بالعبور إلى الدور الثاني، في ظل امتلاك المنتخب لعناصر جيدة.

وشدد على أهمية الاستقرار الفني، محذرًا من تغيير الأجهزة الفنية عقب كل إخفاق أو خروج مبكر، طالما أن هناك فكرًا واضحًا لدى المدرب.

وعلى الصعيد الفني، لفت محروس إلى وجود خلل واضح في المنظومة الدفاعية، فأي منتخب يستقبل ستة أهداف خلال ثلاث مباريات يعاني من مشكلة دفاعية، سواء على مستوى الخط الخلفي أو المنظومة الجماعية ككل.

كما أشار إلى أن المشكلة لا تقتصر على الجانب الدفاعي، بل تمتد إلى العمل الهجومي، ولا سيما في الثلث الأخير من الملعب، رغم وجود بعض الأفكار واللمحات الفنية الإيجابية، مؤكدًا غياب صانع ألعاب قادر على إدارة اللعب.

هذه الإشكالات، وفقًا لمحروس، تحتاج إلى وقت لمعالجتها، وبناء منتخب منسجم، قوي وفعّال، معتبرًا أن ما قدّم من لمحات إيجابية لا يكفي وحده للحكم، لكنه يشكل نقطة انطلاق إذا ما توفرت الاستمرارية والدعم الفني اللازم.

اللاعب محمود الأسود خلال لقاء المنتخب السوري الأولمبي والمنتخب القطري في دور المجموعات من كأس آسيا تحت 23 عامًا - 10 كانون الثاني 2026 (SFA)

"هابو" الكرامة.. عملاق السلة السورية

عنب بلدي - محمد كاخي

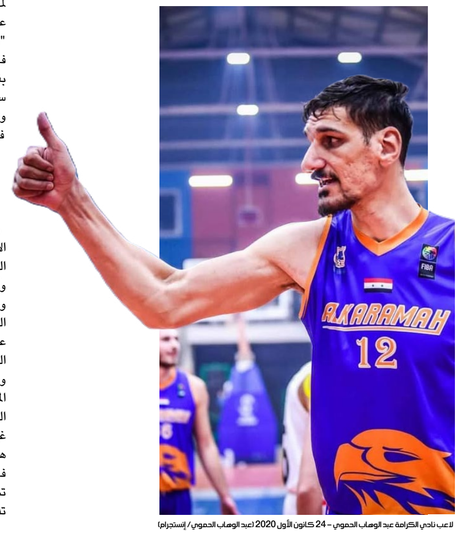

لاعب نادي الكرامة عبد الوهاب الحموي - 24 كانون الأول 2020 (عبد الوهاب الحموي/ إنستجرام)

لم نجم لاعب كرة السلة السوري عبد الوهاب الحموي، المعروف بلقب "هابو"، بوصفه أحد أكثر الأسماء تميزًا في تاريخ السلة السورية، ليس فقط بفضل قامته الاستثنائية التي تبلغ 220 سم، بل بما راكمه من حضور فني وتأثير داخل الملعب جعله رقمًا صعبًا في معادلة كرة السلة المحلية.

ولد "هابو" عام 1990، وبدأت حكايته مع كرة السلة مبكرًا حين التقطته أعين جماهير نادي الكرامة عام 2004، مدفوعة بطوله الفارع وإمكاناته البدنية النادرة. ومنذ اللحظة الأولى، خضع لمسار تأهيلي دقيق داخل النادي، شمل جميع الفئات العمرية، وأسهم مدربو الكرامة في صقل موهبته ووضعه على سكة التألق بثبات.

التحول الأبرز في مسيرة الحموي جاء عام 2009، حين شارك مع المنتخب الوطني للناشئين في النهائيات الآسيوية، ونجح المنتخب السوري في تحقيق المركز الرابع والتأهل إلى نهائيات كأس العالم في نيوزيلندا، في إنجاز تاريخي غير مسبوق.

هناك، لفت "هابو" الأنظار بأدائه، فقرر اتحاد كرة السلة تبنّي مشروع تطويره بأسلوب احترافي، عبر برامج تدريبية متخصصة بإشراف مدربين أجانب، الأمر الذي انعكس تطورًا ملحوظًا على مستواه الفني والتكتيكي.

على الصعيد المحلي، شكّل الحموي إضافة نوعية لكل فريق ارتدى ألوانه، شارك مع الكرامة في دوري المحترفين وكأس الجمهورية، وحقق نتائج لافتة، ما فتح له باب الانضمام إلى المنتخب الوطني الأول بقيادة المدرب عماد عثمان، ليشارك في البطولة العربية بالمغرب، حيث حلّ المنتخب رابعًا، وكانت تلك محطة مهمة في بناء خبرته الدولية.

في مطلع موسم 2011، انتقل "هابو" إلى نادي الجيش على سبيل الإعارة، وتُوّج معه بلقب كأس الاتحاد، ونافس بقوة في بطولة كأس النخبة، مؤكدًا قدرته على التأقلم السريع وترك بصمته أينما حلّ.

ولم تتوقف رحلته عند الحدود المحلية، إذ خاض تجربة احترافية في لبنان، قبل أن يعود لمواصلة التألق مع نادي الوحدة، ليبقى حاضرًا ضمن صفوف المنتخب الوطني للرجال في التصفيات المؤهلة لكأس العالم.

في آب 2025، عاد عبد الوهاب الحموي إلى بيته الأول نادي الكرامة، بعد فترات طويلة من التنقل بين الأندية المحلية. ومنذ بداية الموسم الحالي، أطل "هابو" على الجماهير الكرماوية بمستوى باهر، وأعاد للذاكرة تاريخ أول لقب سلوي أهداه لهم، بعد تألقه أمام الوحدة في افتتاح موسم الكرامة السلوي في 12 من كانون الثاني الحالي، كأكثر لاعب تسجيلًا للنقاط بواقع 19 نقطة، على الرغم من كونه رابع أكثر لاعب لعبًا للدقائق في فريقه، إذ لعب 26 دقيقة فقط إلا أنه كان الأكثر تسجيلًا.

إحصائيات "هابو" أمام الوحدة

4 ثلاثيات من أصل 8 محاولات.
7 ريباوند،
منها 3 ريباوند هجومي.
3 بلوك شوت

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 18 كانون الثاني/يناير 2026
العدد 726 - السنة الخامسة عشرة

24 صفحة
سعر النسخة 100 ليرة سورية

الزعتر الحلبي..
نكهة المدينة وسفيرها خارج الحدود

عنب بلدي - حلب

لم يكن الزعتر بالنسبة لأهالي حلب مجرد مزيج من الأعشاب والبهارات، بل أصبح رمزًا للمائدة وذاكرة المدينة، إذ يحتفظ الحلبيون بعلاقة خاصة بهذا المزيج الأخضر، الذي صار مع مرور الزمن عنوانًا للفطور الصباحي، ولرائحة الخبز الساخن من التنور، وللهدية التي لا تخلو منها حقائب المسافرين خارج المدينة.

منذ عقود، اعتاد الحلبيون أن يبدؤوا نهارهم بوجبة بسيطة تجمع الزيت والزعتر، إلى جانب الشاي، وفيما تتبدل عادات الناس وأسعار المواد، يبقى الزعتر "سيد المائدة الحلبية"، كما وصفته هدى مصري، سيدة حلبية (65 عامًا)، فالزعتر ليس مجرد طعام، بل طقس يومي يوحد الناس حول نكهة لا تشبه سواها.

وتابعت هدى حديثها لعنب بلدي، بأن الزعتر حاضر في كل بيت حلبي، من الأحياء الشعبية إلى الراقية، ورائحته أول ما يستقبلك به المطبخ صباحًا، وأحيانًا آخر ما يودعك به المساء حين يحمّص على الخبز.

صناعة لها ذاكرة

في حي الكلاسة القديم، تتناثر محال صغيرة تعود إلى عائلات امتهنت خلط الزعتر وتجفيفه منذ عقود، ومن هناك روى أحمد قبرصي، أحد أقدم العاملين في هذه الحرفة، كيف بدأ والده العمل في صناعة الزعتر منذ خمسينيات القرن الماضي، حين كانت مكوناته تُجلب من ريف حلب الجنوبي وبلدات إدلب.

الزعتر الحلبي له نكهة مختلفة لأنه يعتمد على توازن دقيق بين الأعشاب، إذ يستخدم الزعتر البري المجفف، قبل خلطه مع السماق والسمسم وحبات الكزبرة واليانسون، ثم يضاف القليل من الحمّص المحمّص المطحون، وهذا يمنحه طعمًا أغنى من بقية الأنواع المنتشرة في المحافظات الأخرى.

أحمد ذكر لعنب بلدي أيضًا، أن الخلطة الحلبية كانت دائمًا سرًا تتوارثه العائلات، ولكل عائلة لمستها الخاصة، كما أن الطلب على الزعتر لا يتوقف لأنه رمز للبساطة والارتباط بالبيت.

شرح أحمد عملية صناعة الزعتر، إذ يبدأ الأمر بجمع الأعشاب البرية من المزارع والجبال المحيطة بحلب، ثم تُغسل وتُنشر لتجف في الهواء الطلق.

بعد التجفيف، تبدأ عملية التحميص الخفيف في مقلاة كبيرة على نار هادئة، حتى يظهر عبق الزعتر ويكتسب نكهته المميزة، بعدها تُطحن المكونات مع السماق والسمسم والبهارات الأخرى، ويُخزن الخليط في عبوات زجاجية (مرطبانات) محكمة الإغلاق للحفاظ على الطعم والرائحة.

قال أحمد، إن كل خطوة دقيقة، لأنها تحافظ على الطعم الأصلي، فإذا قلّ التحميص أو ازداد، يتغير مذاق الزعتر بالكامل، فـ"الحرفة ليست مجرد خلط مكونات، بل فن دقيق تتوارثه الأجيال".

البيع والهدايا

البائع والمصنّع محمد قضيماتي، تحدث لعنب بلدي وهو يقف أمام أحد محال باب الفرج، بين أكياس الزعتر، قائلًا إن الزبائن يأتون من كل أنحاء المدينة، وأحيانًا من المحافظات الأخرى، يطلبون الزعتر الحلبي لأنه أصلي ويذكّرهم بمذاق المدينة، كل "مرطبان" نحضره هو رسالة صغيرة من حلب، عن تاريخها وحرفتها.

ونوه محمد إلى أنه حتى مع دخول الآلات في الطحن والتعبئة، حافظ الحلبيون على الأسلوب التقليدي في التحميص والخلط، فالزبائن يريدون معرفة كل خطوة، كيفية تحميص المكونات وطحنها، وكيف يتم المحافظة على الخلطة القديمة، لأن هذا جزء من الطقس نفسه، من روح الزعتر الحلبي.

نكهة تعبر الحدود

في ألمانيا، يعيش إبراهيم صدور، شاب حلبي ترك المدينة عام 2015، لكنه ما زال يحتفظ دائمًا بـ"مرطبان" صغير من الزعتر الحلبي.

وقال إبراهيم لعنب بلدي، "كلما فتحت المرطبان أشم رائحة حلب"، فطعم الزعتر يعيده إلى أجواء بيته في حي المشهد، وإلى أجواء الفطور مع أهله، وإلى رائحة الزيت البلدي على الخبز. "الزعتر الحلبي طعمه يحمل رائحة من تراب البلد"، فالمسألة ليست فقط في الطعم، بل في الذاكرة التي تعيش في الطعم، معتبرًا أن الزعتر صار رمزًا للدفء، ولصوت العائلة حول المائدة، ولكل شيء افتقده خلال الاغتراب.

حضور ثقافي وهوية

وصف البائع محمد قضيماتي الزعتر بأنه أكثر من كونه طعامًا شعبيًا، فهو يمثل جانبًا من الذوق الجمعي الحلبي الذي يجمع بين البساطة وإتقان التحضير.

واعتبر أن الزعتر في ثقافة المدينة يشبه الموشحات والمأكولات الأخرى التي تتقاطع فيها الحرفة مع الحنين، لذلك لا يمكن فصله عن ذاكرة الحارات القديمة والمطابخ التي كانت تعده يدويًا.

وذكر أن الزعتر حافظ على حضوره رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية، لأنه يحمل شعور الانتماء، ويذكّر الناس بجذرهم الأول مهما ابتعدوا.

وتختلف طرق التحضير اليوم، إذ دخلت الآلات، لكن معظم مصنعيه ما زالوا يعتمدون على الأساليب التقليدية في التجفيف والتحميص.

وقال محمد، إن الناس اليوم صاروا يبحثون عن الطعم الأصيل، حتى الشباب الذين لم يعاصروا حلب قبل الحرب، فإنهم يسألون عن الزعتر البلدي الحقيقي، هذا الطلب هو نوع من المقاومة الثقافية والاجتماعية أمام كل ما تغير في الطقس أو الطعام أو العلاقات.

توأما المدينة

على امتداد أسواق حلب القديمة، تنتشر رائحة الزعتر ممزوجة برائحة الصابون التقليدي، إذ يشكلان معًا لوحة حسية تعكس روح المدينة، الزعتر يهمس بحكايات الفطور والمائدة اليومية، برائحة الزيت على الخبز الساخن، وبالبهارات التي تملأ الأجواء، بينما الصابون يحكي عن التراث والحرف اليدوية، عن أيدي عمال يمسكون بالخلطات بعناية وصبر.

وصف محمد شيخ أسليم، أحد سكان إدلب، هذا الأمر بأن الزعتر والصابون دائمًا معًا، وكأنهما توأمان يقدمان حلب بكل دفء بمطابخها وحرفية محالها، وأصالة الصناعة التي صمدت عبر الزمن.

تتداخل الروائح، فيصبح السوق أشبه بمسرح صغير للحواس، عبق الزعتر يفتح أبواب الذاكرة لكل من عاش بالمدينة، ويعيده إلى مطابخ البيوت القديمة، بينما رائحة الصابون تعبر عن الحرف والتراث وتذكّر الزائر بأن حلب ليست مجرد مبانٍ وأسواق، بل حياة تتنفس في كل زاوية وركن، وكل حارة وسوق.

وقال محمد لعنب بلدي، إن الزائر القادم لأول مرة لا يحتاج إلى النظر ليعرف حلب، لأن الرائحة وحدها تكفي لتصنع له تجربة المدينة كاملة، بين الأصالة والبساطة، بين الحياة اليومية والذاكرة الحلبية التي تتجسد في كل نفحة من نفحات أسواقها القديمة.

ذاكرة المدينة في نكهة

الزعتر الحلبي ليس مجرد منتج غذائي أو خلطة عطرية، بل جزء من هوية المدينة ولغتها الحسية، ينقل الذاكرة عبر الروائح والطعم. بالنسبة لكثير من الحلبيين، في الداخل أو المهجر، ما زالت رائحة الزعتر تفتح الباب نحو زمن مختلف، وتستدعي وجوهًا وأصواتًا لم تعد في المكان.

ربما لهذا السبب، كما قال محمد قضيماتي، "لن يختفي الزعتر من المائدة الحلبية، لأنه ليس مجرد طعام، بل ذاكرة تؤكل".

الزعتر الحلبي ليس مجرد منتج غذائي بل جزء من هوية المدينة (عنب بلدي/معدلة بالذكاء الاصطناعي)

مبدعون لا لزوم لهم

خطيب بدلة

قال الفنان المبدع الكبير، زياد الرحباني، في إحدى مقابلاته الأخيرة: حاسس إني ما عاد إلي لزوم! جملة موجعة، أرى أننا، نحن المثقفين، أو المتوهمين بأننا مثقفون، بحاجة ماسة للوقوف عندها، والتفكر فيها، قبل أن يدركنا الموت، مثلما أدرك زياد، ونغادر ذاكرة الناس، وكأننا لم نكن موجودين فيها قط.

قبل حوالي عشرين سنة، حينما عرضتُ على صديقي الأديب، تاج الدين الموسى، فكرة أن أجري معه حوارًا صحفيًا، باغتني بجواب لم أكن أتوقعه، قال: يعني خلاص، أنا بدي أغادر؟ فكرت، يومها، بأن ما دفع صديقي تاج، إلى هذا الاستنتاج، أنه أصيب، في تلك الآونة، بسرطان الرئة، وفهم أن أيامه في الحياة صارت قليلة، وما زاد في ريبته، أنني معروف في عالم الكتابة قبله، والمنطق يقضي بأن يحاورني هو، وليس العكس! أذكر أنني لجأت، في مواجهة ذلك الموقف، إلى اللفلفة، والمراوغة، لأبعد عنه شبح الموت، ولو على نحو مؤقت.. والمهم أننا أجرينا اللقاء، ونشرته في صحيفة "النور"، وبعد سنوات قليلة، وتحديدًا في سنة 2012، غادرنا، وكان في عمر 57 سنة.

الفكرة التي طرحها زياد الرحباني، مع ذلك، قوية، وصادمة، تمسك بتلابيب الإنسان، وتجعله يفكر فيها باستمرار، يعود ذلك إلى أننا دخلنا، اليوم، في عصر صاخب، موجاتُه متلاحقة، يطوي صفحات المبدعين، والسياسيين، مهما كانوا متألقين، متميزين.. ويا ليت الأمر يقتصر على النسيان، فما حصل على أرض الواقع، أن الأجيال الحالية فقدت الاحترام للمبدعين، والمؤثرين، وحتى المناضلين، فمثلًا، ترسخ في أذهان السوريين، خلال أكثر من مئة سنة، أن الأشخاص الذين أعدمهم جمال باشا، سنة 1916، أبطال، صناديد، استشهدوا في سبيل الوطن والقضية، وواجهوا المشنقة كما لو أنه أرجوحة، ولكن، من كان يدري أن تأتي حكومة تمنع الاحتفال بذكراهم، وتثير حول مواقفهم الوطنية الشكوك؟

خلال سنوات المقتلة، التي بدأت بعد سنة 2011، سقط عدد كبير من المبدعين، الذين كانوا مصنفين في خانة الكبار، من أعين الكثيرين، وأصبحت صفة "شبيح" تلازم بعضهم، وصفة "خاين" تطلق على بعضهم الآخر، وهاتان الصفتان أفرزتا عبارات تهكمية، وشتائم لا تقل قساوة عنهما، مثل: يضرب هو وأدبه، تافه، منحط، من عبيد البوط، أو: عميل مأجور من جماعة البترودولار، والذين اتخذوا وضعية المزهرية، اتهمهما أحد الطرفين بتأييد الدكتاتور، وطالبهما الطرف الآخر بإعلان موقف واضح من إرهاب الثوار، المدعومين من جهات مشبوهة، بحسب زعمهم.

عندما قال زياد الرحباني تلك العبارة الموجعة، كان في أوج تألقه، فقد تغلب على أكبر تحدٍّ يمكن أن يواجهه موسيقار صاعد، وهو أن يكون ابن مدرسة موسيقية غنائية جبارة، أعني مدرسة الرحباني، ويستطيع، بعبقرية نادرة، أن يكون متميزًا، ذا صوت فريد في عالم التلحين، والغناء، والسخرية.. وهنا ينشأ سؤال: إذا كان العبقري زياد لا لزوم له، فما بالك بأدبائنا، ومبدعينا، وكل واحد منهم عنده مشكلة إبداعية، تصل إلى حدود العاهة؟

إنه أمر أكثر من طبيعي: في عصر الثورات، والحروب الأهلية، والعصبيات القومية، والدينية، والطائفية، ألا يبقى للمبدعين لزوم.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلًا عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper